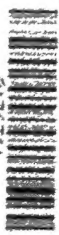




Bibliotheca Alexandrina



9178311

كتاب

متن المنهج

لشيخ الاسلام زكريا الانصاري في مذهب الامام الشافعي
رضي الله عنه

وقد اعتنى بضبطه وتصحيحه نخبة من كبار علماء الشافعية
بالأزهر الشريف

طبع على نفقة



صاحب المكتبة الأدبية بميدان الأزهر

(مطبعة القاهرة بعمارة سوق باب اللوق لصاحبها محمود محمود شعبان)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفائزين
من الله بسلامة

(وبعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي
رضي الله عنه وأرضاه اختصرت فيه مختصر الإمام أبي
زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمنت إليه
ما يسر مع أبدال غير المعتمد به بلفظ مبين وحذفت منه
الخلاف روماً لتيسيره على الراغبين * (وسميته) بمنهاج
الطلاب راجياً من الله أن ينفع به أولو الأبواب وأسأله
التوفيق للصواب والقوة يوم المآب

(كتاب الطهارة)

لَا يُطَهَّرُ مِنْ مَائِهِ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَهُوَ مَا يُسَمَّى مَاءً بِلَا قَيْدٍ فَتَغْيِيرُهُ بِمَخَالِطٍ طَاهِرَةٍ مُسْتَفْنَى عَنْهُ تَغْيِيرٌ لَا يَنْعِي الْأَسْمَ غَيْرُ مُطَهَّرٍ لَا تَرَابٌ وَمِلْحٌ وَمَاءٌ وَإِنْ طُرِحَ حَافِيَهُ وَكُرِهَ شَدِيدٌ حَرٌّ وَبَرْدٌ وَمُتَشَمِّسٌ بِشَرُوطِهِ وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرَضٍ غَيْرِ مُطَهَّرٍ إِنْ قُلَّ وَلَا تَنْجِسُ قُلْتَا مَاءٍ وَهُمَا خَمْسَانَةُ رَطَلٍ بَعْدَ أَدَى تَقْرِيْبًا بِمِلَاقَاتِ نَجَسٍ فَإِنْ غَيَّرَهُ فَتَجَسَّ فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَاهِرٍ وَدُونِهَا يَنْجُسُ كَسَرَطَبٍ غَيْرِهِ بِمِلَاقَاتِهِ لَا بِمِلَاقَةِ مَيْتَةٍ لَا يَسِيلُ دُمُهَا وَلَمْ تُطْرَحْ وَتَنْجَسُ لَا يُذْرِكُهُ طَرْفٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ بَلَغَهَا بَاءٌ وَلَا تَغْيِيرَ فَطَهُورٌ وَالتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ تَغْيِيرُ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ أَوْ طَهُورٌ بغيرِهِ اجْتِهَادٌ إِنْ بَقِيَ وَاسْتَعْمِلَ مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا لِمَاءٍ وَبَوْلٍ بَلَّ يَتِيمٌ بَعْدَ تَلَفٍ وَلَا مَاءٌ وَمَاءٌ وَزِدْ بَلَّ يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِذَا ظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِهِمَا سَنَ لِرَاقَةِ الْآخَرِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغْيِيرَ ظَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي بَلَّ يَتِيمٌ وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنْجُسِهِ عَدْلٌ

رَوَايَةُ مُبَيِّنَاتُ السَّبَبِ أَوْ قَمِيهَا مُوَافَقًا اعْتَدَهُ وَيَحِلُّ اسْتِمَالُ
وَاتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا إِنَاءَهُ كَلَهُ أَوْ بَعْضُهُ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ
فَيُحْزَرُ كَضَبَبٍ بِأَحَدِهِمَا وَضَبَةُ الْفِضَّةِ كَبِيرَةٌ لِغَيْرِ
حَاجَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لَهَا كُرَهُ وَيَحِلُّ
نَحْسُ نَحَاسٍ مُوَّةً يَنْقَدُ لِاعْكَاسِهِ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ بِالنَّارِ فِيهَا

(بَابُ الْأَحْدَاثِ)

هِيَ خُرُوجُ غَيْرِ مَنِيٍّ مِنْ فَرْجٍ أَوْ ثَقْبٍ تَحْتَ مَعِدَةٍ
وَالْفَرْجُ مُنْسَدٌ وَزَوَالُ عَقْلِ لَا يَنْسُومُ مُمَكِّنٌ مَقْعَدُهُ وَتَلَاقٍ
بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى بِكَبَرٍ لَا يُحْزَرُ وَمَنْ فَرْجٌ آدَمِيٌّ أَوْ يَحِلُّ
قَطْعُهُ بِيَسْطَنٍ كَفٍّ وَحُرْمُهَا صَلَاةٌ وَطَوَافٌ وَمَنْ مُصْحَفٍ
وَوَرَقُهُ أَوْ جِلْدُهُ وَظَرْفُهُ وَهُوَ فِيهِ وَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ
لِدَرْسِهِ وَحَلٌّ خَمَلُهُ فِي مَتَاعٍ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ وَتَفْسِيرٌ أَكْثَرُ
وَقَلْبٌ وَرَقُهُ يَبْعُدُ وَلَا يَجِبُ مَنَعُ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ وَلَا يَرْتَفَعُ
يَقِينٌ طَاهِرٌ أَوْ حَدَّثَ بظَنٍّ ضِدَّهُ فَلَوْ تَيَقَّنَهَا وَجْهَلِ السَّابِقَ

فَصَدَّ مَاقِبَهُمَا لِأَضْدَ الطَّهْرِ إِنْ لَمْ يَعْتَدِ تَجْدِيدَهُ (فصل)
 سُنَّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ أَنْ يُقَدِّمَ يَسَارَهُ لِمَكَانِ قَضَائِهَا وَيَمْنِيَهُ
 لِأَنْصِرَافِهِ وَيُنْحَى مَا عَلَيْهِ مُعْظَمٌ وَيَعْتَدِ يَسَارَهُ وَلَا يَسْتَقْبِلَ
 الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِرُّ بِرُهَا بِسَائِرٍ وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخُلَهُ فِي غَيْرِ مَعْدٍ
 وَيَعْتَدِ وَيَسْتَتِرَ وَيَسْكُتَ وَلَا يَقْضِي فِي مَاءٍ رَاكِدٍ وَجُحْرٍ
 وَمُهَبٍّ رِيحٍ وَمُتَحَدِّثٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ مَا يُشْرُ وَلَا يَسْتَنْجِي
 بِمَاءٍ فِي مَكَرَنِهِ إِنْ لَمْ يُعَدِّ وَيَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ
 وَصُولِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْجَبَاثِ
 وَأَنْصِرَافِهِ تُغْفِرُ إِنَّكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
 وَعَافَانِي (وَيَجِبُ) اسْتِنْجَاءُ مَنْ خَارَجَ مُلَوَّثًا لَا مَنَى بِمَاءٍ أَوْ
 بِجَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ كَجِلْدِ دُبْعٍ بِشَرْطِ أَنْ
 يُخْرُجَ مِنْ فَرْجٍ وَلَا يُجْفَى وَلَا يُجَاوَزَ صَفْحَةً وَحَشْفَةً وَلَا
 يَنْقَطِعَ وَلَا يَنْتَقِلَ وَلَا يَنْطَرَأُ أَجْنَبِيٌّ وَيَمْسَحُ ثَلَاثًا وَيَعْمُ كُلَّ
 مَرَّةٍ وَيُنْقِئُ وَسُنَّ لِإِثَارِهِ وَأَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ
 صَفْحَةِ يَمْنَى السَّيْنَةِ ثُمَّ بِالثَّانِي مِنْ يُسْرِي كَذَلِكَ ثُمَّ يُبِيرُ
 الثَّلَاثَ عَلَى الْجَمِيعِ وَاسْتِنْجَاءُ يَسَارٍ وَجَمْعُ مَاءٍ وَجَامِدٍ

(باب الوضوء)

فَرُوضُهُ نِيَّةٌ رَفَعٌ حَدَّثَ لَيْسَ دَائِمُهُ أَوْ وَضُوءٌ أَوْ
 اسْتِبَاحَةٌ مُغْتَفَرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَلَهُ تَقْشِيرُهَا
 عَلَى أَعْضَائِهِ وَنِيَّةٌ تَبَرُّدٌ مَعَهَا وَغَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ
 مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ
 فِيهِ مَحَلٌّ غَسَمٌ لَا تَحْذِيفُ وَنَزْعَانِ وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِهِ
 لَا بَاطِنَ كَيْفٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَلَحْيَةٍ وَعَارِضٍ وَبَعْضُهَا وَتَحْتَ
 مِنْ رَجُلٍ وَغَسْلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ يَدٍ
 وَجَبَ مَا بَقِيَ أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ فَرَأْسُ عَضُدِهِ أَوْ فَوْقَهُ وَسُنُّ
 بَاقِي عَضُدِهِ وَمَسْحُ بَعْضِ بَشَرِ رَأْسِهِ أَوْ شَعْرِ فِي حَدِّهِ وَلَهُ
 غَسْلُهُ وَبَلُّهُ وَغَسْلُ رَجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ وَتَرْتِيبُهُ هَكَذَا وَلَوْ
 انْقَسَمَ مُجْتَدِثٌ أَجْزَأُهُ وَسُنُّ أَسْتِيَاكُ وَعَرْضُ ابْجَشِينَ لَا لِاصْبِعَيْهِ
 وَكُرْهُ لَصَائِمٍ بَعْدَ زَوَالٍ وَتَأْكِدٌ فِي مَوَاضِعَ كَوُضُوءٍ وَضَلَاةٍ
 وَتَغْيِيرُ فَمٍ وَسُنُّ لَوْضُوءٍ تَسْمِيَةً أَوَّلَهُ فَإِنْ تَرَكْتَ فِي أَثْنَائِهِ
 فَتَقَسَّلَ كَفَيْهِ فَإِنْ شَكَّ فِي طَهَرِ هُمَا كُرْهُ غَتْمَسُهُمَا فِي مَاءٍ
 قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا فَضَمْضَةٌ فَاسْتِنْشَاقٌ وَجَعُهَا وَثَلَاثٌ

عُرِفَ أَفْضَلُ وَ مُبَالَغَةٌ فِيهِمَا لِمُفْطِرٍ وَ ثَلَاثٌ يَقِينَا وَ مَسْحُ كُلِّ
رَأْسِهِ أَوْ يُتَمِّمُ عَلَى نَحْوِ غَمَامَتِهِ فَادْنِيهِ وَ تَخْلِيلُ شَعْرَتَيْكَ
غَسْلُ ظَاهِرِهِ وَأَصَابِعِهِ وَ تَيْمُنٌ لِنَحْوِ اقْطَعِ مُطْلَقًا وَ لِغَيْرِهِ فِي
يَدَيْهِ وَ رَجْلَيْهِ وَ إطَالَةُ عُرَّتِهِ وَ تَحْجِيلُهُ وَ وِلَاءُ وَ تَرْكُ اسْتِعَانَةٍ فِي
صَبٍّ وَ نَقْضٍ وَ تَنْشِيفٍ وَ الذِّكْرُ الْمَشْهُورُ عَقِبَتُهُ

(بَابُ مَسْحِ الْخُفَّيْنِ)

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِسَافِرٍ سَفَرٌ قَصُرَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيْنِ
وَ لِغَيْرِهِ يَوْمًا وَ لَيْلَةً مِنْ آخِرِ حَدَثٍ بَعْدَ بُلْسٍ لَكِنْ دَائِمٌ
حَدَثٌ وَ يُتَمِّمُ لَا لِقَدَمِ مَاءٍ إِنَّمَا يَسْحَانِ لِمَا يَحِلُّ لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُمَا
فَإِنْ مَسَحَ خَضْرَاءَ سَافِرٍ أَوْ عَكْسَ أَلَمْ يُكْمَلْ مُدَّةُ سَفَرِهِ
وَ شَرَطُ الْخُفِّ بُلْسُهُ بَعْدَ طَهْرِهِ سَاوَرِ مَحَلِّ فَرَضٍ لَا مِنْ
أَعْلَى طَاهِرٍ أَيْ مَنَعَ مَاءً مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ خَرَزٍ وَ يُمْكِنُ فِيهِ تَرَدُّدُ مُسَافِرٍ
لِحَاجَتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمًا أَوْ غَيْرَ جَلْدٍ أَوْ شَدِّ بَشْرَجٍ وَلَا يُجْزِي
جُرْمُوقٌ فَوْقَ قَوِيٍّ إِلَّا أَنْ يَصْلُهُ مَاءٌ لَا يَقْصِدُ الْجُرْمُوقُ
فَقْطُ وَ سُنَّ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَ أَسْفَلُهُ خُطُوطًا وَ يَكْفِي مُسَمًى مَسْحٍ
فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ بِظَاهِرِ أَعْلَى الْخُفِّ وَلَا مَسْحَ لِشَاكِّ فِي بَقَاءِ

المدة ولأنه لم يمه غسله ومن فسد خفه أو بدأ شيء مما ستر به أو انقضت المدة وهو بطهر المسح لم يمه غسل قدميه

(باب الغسل)

موجبه موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجاً وبخروج منيه أولاً من معتاد أو تحت صلب وترائب أو انسد المعتاد ويعرف بتدفق أو لثة أو ربح عجيز رطباً أو تياض بيض جافاً فان فقدت فلا غسل وحرم بها ما حرم يحدث ومكث مسلم بمسجد وقراءة القرآن بقصده وأقله نية رفع حدث أو رفع جنابة أو استباحة مفترق إليه أو أداء أو فرض غسل مقرونة بأوله وتعميم ظاهر بدنه وأكمله لازالة قدر فتكفي غسلة له جس وحدت ثم وضوء ثم تعهد معاطفه وتحليل شعر رأسه ولحيته ثم افاضه الماء على رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وذلك وتثليثه وولاءه وأن تنبعم غير مجدة أثر نحو حيض مسكا قطياً قطيناً وأن لا ينقص ماء وضوء عن مد وغسل عن صاع ولا يسن تجديده بخلاف وضوء صلى

بِهِ وَمَنْ اغْتَسَلَ لِقَرَضٍ وَقَلَّ حَصْلًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصْلًا
فَقَطَّ وَمَنْ أَحْدَثَ وَأَجْنَبَ كَفَاهُ غُسْلٌ

(بَابُ النِّجَاسَةِ)

النِّجَاسَةُ مُسْكِرَةٌ مَائِعٌ وَكَلْبٌ وَخَنَزِيرٌ وَفَرْعٌ كُلٌّ وَمَيْتَتُهُمَا
وَمَيْتَةُ غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ وَدَمٌ وَقَيْحٌ وَقِيٌّ وَرَوْثٌ
وَبَوْلٌ وَمَذْيٌ وَوَذْيٌ وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ بَشَرٍ وَمُبَانٌ
مِنْ حَيٍّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا نَحْوَ شَعْرِ مَا كَوَّلَ فَطَاهِرٌ كَعَلَقَةٍ
وَمُضْغَةٍ وَرَطُوبَةٍ فَرَجٍ مِنْ طَاهِرٍ وَالَّذِي يَطْهَرُ مِنْ نَجَسٍ
الْعَيْنُ خَرَّتْ تَخَلَّتْ بِلَا عَيْنٍ بَدَنُهَا وَجِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ بَانِدِ بَاغِهِ
بِمَا يَزَعُ فُضُولُهُ وَيَصِيرُ كَثُوبٌ تَنْجَسُ وَمَا نَجَسَ وَلَوْ مُعْضًا
بِشَيْءٍ مِنْ نَحْوِ كَابٍ غُسْلٌ سَبْعًا لِأَحَدَاهُنَّ فِي غَيْرِ تَرَابٍ بِتَرَابٍ
طَهُورٍ أَوْ بَبُولٍ صَبِيٍّ لَمْ يُطْعَمْ غَيْرَ لَبَنٍ لِلتَّنَدِي تَضَعُ أَوْ
بَغِيرٍ هُمَا وَكَانَ مُحْكَمِيًّا كَفِي جَرِي مَاءٍ أَوْ عَيْنِيًّا وَجِبَ إِزَالَةُ صِفَاتِهِ
إِلَّا مَا عُسِرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ كَتَنْجَسَ بِهِمَا وَشَرَطُ وَرُودُ
مَاءٍ قَلٍّ وَغَسَالَةٍ قَلِيلَةٍ مُنْفَصَلَةٍ بِلَا تَغْيِيرٍ وَزِيَادَةٍ وَقَدْ طَهَرَ الْحُلُّ
طَاهِرَةً وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ

(باب التيمم)

تيممٌ محدثٌ ومأمورٌ بغسلٍ للمعز وأسابيهُ فقدُ ماءً فإن
تيقنهُ تيممٌ بلا طلبٍ وإلا طلبهُ لكل تيممٍ في الوقتِ مما
جوزهُ فيه من رحله ورقيقته ثم نظر حواليه إن كان بمستوى
والأ تردد إن أمن إلى حد غوثٍ فإن لم يجد تيمم فلو علم
ماء يصله مسافرٌ لحاجته وجب طلبه إن أمن غير اختصاص
ومالٍ يجب بذله لماء طهارته فإن كان فوق ذلك تيمم فلو تيقنه
آخر الوقت فانتظاره أفضلٌ وإلا فتعجيل تيمم ومن وجده
غير كافٍ وجب استعماله ثم تيمم ويجب في الوقت شراؤه بثمن
مثله إلا أن يحتاجه لدينه أو مؤنه مُحترِمٍ واقتراض الماء
ولتأباه واستعارة التيمم ولو نسيه أو أضله في رحله فقيم أعاده
وحاجته لمطشٍ مُحترِمٍ ولو مالا وخوفٌ محدورٌ من استعماله
كمرضٍ وبطءٍ بُرءٍ وزيادة ألمٍ وشئٍ فاحشٍ في عضوٍ
ظاهرٍ وإذا امتنع استعماله في عضوٍ وجب تيممٌ وغسلٌ
صحيحٌ ومسحٌ كل السائر إن لم يجب نزعه بماء لا ترتيب
لنجو جنبٍ أو عضوينِ فتيممان ومن تيمم لقرضٍ آخر ولم

يُحْدِثُ لَمْ يَمْسَحْ وَلَا مَسَحًا (فصل) يَتِيمُ بِرَأْسِ طَهْوَرٍ
 لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِرَمْلِ لَا يَلْصِقُ لَا يَمْسَعُ وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُوهُ
 أَوْ تَنَارٌ مِنْهُ وَأَرْكَانُهُ نَقْلُ رَأْسٍ وَلَوْ مِنْ وَجْهِهِ وَبَدَنُهُ سَفَنُهُ
 رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَدَهُ وَنَوَى لَمْ يَكْفِ وَلَوْ يُمَسُّ بِأَذْنِهِ صَحٌّ وَنِيَّةُ
 اسْتِبَاحَةٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِنَقْلِ وَمُسْتَدَامَةٌ إِلَى مَسْحٍ فَإِنْ
 نَوَى فَرَضًا أَوْ ثَقْلًا فَلَهُ نَقْلُ صَلَاةٍ جَنَائِزَ أَوْ ثَقْلًا أَوْ صَلَاةَ
 فَقِيرٍ فَرَضَ عَيْنٍ وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ بِمَرْفَعِهِ لَا مَنَنْبِتَ
 شَعْرٍ وَيَجِبُ نَقْلَتَانِ لَا رَتِيدُهُمَا وَنَسْنَسُهُ وَوَلَاءُهُ وَتَقْدِيمُ
 يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ وَتَخْفِيفُ غُبَارٍ وَتَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلَ كُلِّ
 وَزْعٍ خَاتَمُهُ فِي الْأَوَّلَى وَيَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ وَمَنْ تِيمَمَ لِقَدَمَيْهِ
 جَوَّزَهُ لَا فِي صَلَاةٍ بَطُلَ بِلَا مَانِعٍ أَوْ وَجَدَهُ فِيهَا وَلَمْ تَسْقُطْ
 بِهِ بَطُلَتْ وَإِلَّا فَلَا وَقَطْعُهَا أَفْضَلُ وَحَرْمٌ فِي فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهِ
 وَالتَّنَقُّلُ إِنْ نَوَى قَدْرًا أَمَةً وَإِلَّا فَرَكْتَيْنِ وَلَا يُوَدِّي بِهِ مَنْ
 فَرَضَ عَيْنِيَّةً غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَوْ نَذَرَ إِلَّا تَمَكَّنَ حَلِيلٌ وَمَنْ نَسِيَ
 أَحَدَ الْخَمْسِ كَفَاهُ لَمْ يَتِيمٌ أَوْ اخْتَلَفَتَيْنِ صَلَّى كَلَّا بَتِيمٌ أَوْ
 أَرْبَعًا بِهِ وَأَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا مَبْدَأٌ بِهَا بَاخِرٌ أَوْ مُتَفَقِّتِينَ أَوْ شَبَّكَ

فالحسّ مرتين يتيمين ولا يتيم لمؤقت قبل وقته وعلى فاقد
الطمّورين أن يصلي الفرض ويعيد ويقضى متيم أبرد ولقد
ماء يندّر ولعذر في سفر معصية لا ليرض بمنع الماء مطلقاً أو
في عضو لم يكثر دم جرحه ولا ساتر أو ساتر ووضع على طهر
في غير عضو تيمم وإلا قضى ويجب نزعهُ إن أمن

(باب الحيض)

أقلّ سنّه تسع سنين تقريباً وأقلّه يوم وليلة وأكثره
خمس عشرة يوماً بإلها كأقل طهرين حيضتين ولا حداً أكثره
وحرّم به وبنفاس ما حرّم بحبابة ومعبور مسجد خافت تلويثه
وطهره عن حدث وصوم ويجب قضاؤه ومباشرة ما بين سرهما
وركبتها وطلاق بشرطه وإذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم
وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس فلا تمنع ما يمنعه الحيض
فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتحشوه فتعصبه بشرطها
فتطهر لكل فرض وقته وتبادر به ولا يضر تأخيرها المصلحة
كستر وانتظار جماعة ويجب طهر إن انقطع دمها بعده أو فيه
لأن عاد قريباً (فصل) رأت ولو حاملاً لا مع طلق دماً

لَزِمَ مِنْ حَيْضٍ قَدْرُهُ وَلَمْ يُعْبَرْ أَكْثَرُهُ فَهُوَ مَعَ نَقَاءِ تَخْلَلِهِ حَيْضٌ
فَإِنْ عُبِرَ وَكَانَتْ مَبْتَدَأَ مِمِّيزَةٍ بَأَنْ تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا فَالضَّعِيفُ
اسْتِحَاضَةٌ وَالْقَوِي حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ وَلَا عُبِرَ أَكْثَرُهُ
وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلٍ طَهَرَ وَلَا أَوْلَا مِمِّيزَةٍ أَوْ فَقَدَتْ
شَرْطًا مِمَّا ذَكَرَ فَيُضَاهِي يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَطَهَرُهَا تِسْعٌ وَعَشْرُونَ إِنْ
عَرَفَتْ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدَّمِ أَوْ مَعْتَدَةٍ بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهَرُ
قَدَرْتُ إِلَيْهَا وَتَثَبَّتِ الْعَادَةُ إِنْ لَمْ تَخْتَلَفْ بِمَرَّةٍ وَيَحْكُمُ لِمَعْتَدَةِ مِمِّيزَةٍ
بِتَمْيِيزِ لِعَادَةٍ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ أَقْلُ طَهَرَ أَوْ مَحْجُوزَةٍ فَإِنْ نَسِيتَ عَادَتَهَا
قَدَرًا وَوَقْتًا فَكَحَائِضُ لَا فِي طَلَاقٍ وَعِبَادَةٍ تَقْتَضِرُ لَنِيَّةٍ وَتَقْتَسِلُ
لِغَلٍّ فَرَضٍ إِنْ جَهِلَتْ وَقْتُ انْقِطَاعٍ وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ شَهْرًا
كَامِلًا فَيَبْقَى يَوْمَانِ إِنْ لَمْ تَعْتَدِ الْإِنْقِطَاعَ لَيْلًا فَتَصُومُ لِهَاجِرَتِهِمَا مِنْ
ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ثَلَاثَةً أَوَّلُهَا وَثَلَاثَةٌ آخِرُهَا وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمِ
يَوْمٍ وَثَلَاثَةٍ وَسَابِعِ عَشْرَةٍ وَإِنْ ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَلْيَقْبَلِ حُكْمَهُ وَهُوَ
فِي الْحَتْلِ كَنَاسِيَةٍ لَهَا وَأَقْلُ النَّفَاسِ بِحُجَّةٍ وَأَكْثَرُهُ مَتَوَفٍ يَوْمًا
وِغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ وَعَبُورُهُ سِتِينَ كَعُبُورِ الْحَيْضِ أَكْثَرُهُ

(كِتَابُ الصَّلَاةِ)

« بَابُ أَوْقَاتِهَا »

وَقْتُ ظَهْرِ بَيْنَ زَوَالٍ وَمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ غَيْرَ ظِلِّ
 اسْتِوَاءٍ فَصَرٍّ إِلَى غُرُوبٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلِينَ
 فَغُرُوبٍ إِلَى مَغِيبِ فَعِشَاءٍ إِلَى جُزْءِ صَادِقٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى ثَلَاثِ
 لَيْلٍ فَصَبْحٍ إِلَى شَمْسٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى اسْفَارٍ وَكُرِّهَ تَسْمِيَةِ مَغْرِبٍ
 عِشَاءً وَعِشَاءً عَتَمَةً وَنَوْمٌ قَبْلَهَا وَحَدِيثٌ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ
 وَهُنَّ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ لِأَوَّلٍ وَقْتُهَا بِاسْتِغْفَالٍ بِأَسْبَابِهَا وَإِبْرَادُ بَظَرٍ
 أَشَدَّ حَرٍّ بِبَلَدٍ حَارٍّ لِصَلِّ جَمَاعَةٍ بِمَصَلِّي يَأْتُونَهُ بِمَشَقَّةٍ وَمَنْ وَقَعَ
 مِنْ صَلَاتِهِ فِي وَقْتِهَا رَكْعَةً فَالْكَفْلُ أَدَاءٌ وَإِلَّا فَفَضَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ
 الْوَقْتَ اجْتَنَدَ بِنَحْوٍ وَرَدَّ فَإِنْ عَلِمَ صَلَاتُهُ قَبْلَ وَقْتِهَا أَعَادَ وَيَبَادِرُ
 بِفَائِتٍ وَهُنَّ تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخْفُفْ فَوْقَهَا وَكُرِّهَ
 فِي غَيْرِ حَرَمٍ مَكَّةَ صَلَاةً عِنْدَ اسْتِوَاءٍ إِلَّا يَوْمَ جُمُعَةٍ وَطُلُوعِ شَمْسٍ
 وَبَعْدَ صَبْحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرُمُوحٍ وَعَصْرٍِ وَعِنْدَ اصْفَرَارٍ حَتَّى تَقْرُبَ
 إِلَّا لِسَبَبٍ غَيْرِ مُتَأَخِّرِ كَفَائِتَةٍ لَمْ يَفْصِدْ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهَا وَكَسُوفٍ
 وَنَحْيَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بَنِيَّتُهَا فَقَطُّ وَتَجِدَةُ شُكْرِ (فَصْلٌ) لِمَا تَجِبُ

على مسلم مكلف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويؤمر
 بها ميمز لسبع ويضرب عليها لعشر كصوم أطاقه ولا ذي
 جنون أو نحوه بلا تعد في غير ردة ونحو سكر بتعد ولا
 حائض ونفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرّم وخلا منها
 قدر الطهر والصلاة لزمت مع فرض قبلها إن صلح لجمعها معها
 وخلا قدره ولو بلغ فيها أتمها وأجزأه أو بعدها فلا إعادة
 ولو طرأ مانع في الوقت وأذرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم
 لزمت (باب) سنّ أذان وإقامة للرجل ولو منفرداً لمكتوبة
 ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير مصلّى أقيمت فيه جماعة
 وذهبوا وعدّه فيه وإقامة غيره وأنّ يقال في نحو عيد الصلاة
 جماعة ويؤذن للأولى فقط من صلوات الأها ومعظم
 الأذان ثلثي والإقامة فرادى وشروط فيها ترتيب وولاء
 والجماعة جهر وعدم بناء غير ودخول وقت إلا أذان صبح
 فمن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم إسلام وميمز وأنير نساء
 ذكورة وسنّ أدراجها وخفّضها وترتيله وترجيع فيه وثوب
 في صبح وقيام فيها وتوجه لقبله وأنّ يلتفت بعنقه فيها

يَمِينًا مَرَّةً فِي حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَشِمَالًا مَرَّةً فِي حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ
وَيَكُونُ كُلُّ عَدْلٍ صِدْقًا حَسَنَ الصَّوْتِ وَكُفْرًا مِنْ فَاسِقٍ
وَصَبِيٍّ وَأَعْمَى وَحَدَهُ وَمُحَدَّثٍ وَلِجْنِبٍ أَشَدُّ وَفِي إِقَامَةِ أَغْلَظٍ
وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْأَمَامَةِ وَسَنٌ مُؤَدِّانَ لِيُصَلِّيَ فَيُؤَدِّنُ وَاحِدٌ
قَبْلَ الْغَرِّ وَآخَرُ بَعْدَهُ وَلَسَا مَعَهُمَا مِثْلُ قَوْلِهِمَا إِلَّا فِي حَيْمَلَاتٍ
وَتَشْوِيبٍ وَكَلَمَتِي إِقَامَةٍ فِي حَوَالِقِي وَيَقُولُ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ
وَأَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ
وَيَسْلِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاحٍ ثُمَّ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ
الدَّعْوَةِ الْخ (بَابُ) التَّوَجُّهِ شَرْطُ لِمَا صَلَاةٍ قَادِرٍ إِلَّا فِي شِدَّةِ
خَوْفٍ وَتَقَلُّ سَفَرٍ مُبَاحٍ لِقَاصِدٍ مُعَيَّنٍ فَلْيَسَافِرْ تَنْقُلْ رَاكِبًا
وَمَا شَيْئًا فَإِنْ سَهَّلَ تَوَجُّهُ رَاكِبٍ غَيْرِ مُلَاحٍ بِمَرْقَدٍ وَأَتَمَّ الْأَرْكَانَ
لَزَمَهُ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا تَوَجُّهُ فِي تَحْرُمِهِ إِنْ سَهَّلَ وَلَا يَنْحَرِفُ إِلَّا
لِقَبْلَةٍ وَيَكْفِيهِ إِيمَاءُ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودُهُ أَخْفَضَ وَالْمَاشِي يُتِمُّهُمَا وَيَتَوَجَّهُ
فِيهِمَا فِي تَحْرُمِهِ وَجُلُوسُهُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ صَلَّى فَرَضًا عَلَى دَابَّةٍ
وَأَقَمَهُ وَتَوَجَّهَ وَأَتَمَّهُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ أَوْ عَلَى
سَطْحِهَا وَتَوَجَّهَ شَاخِصًا مِنْهَا ثَلَاثِي ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا جَازَ وَمَنْ أَمَكَنَهُ

عليها ولا حائل لم يعمل بغيره وإلا اعتمد ثقة يخبر عن علم
فإن فقدته وأمكنه اجتهد اجتهد لكل فرض إن لم يذكر الدليل
فإن ضاق وقت أو تخير صلى وأعاد فإن عجز عنه كاعى قلد ثقة
عارفاً ومن أمكنه تعلم أدلتها لزمه وهو فرض عين لسفر وكفاية
لحضر ومن صلى باجتهاد فتيقن خطأ معيناً أعاد فلو تيقنه
فيها استأنقها وإن تغير اجتهد عمله بالثاني ولا إعادة فلو صلى
أربع ركعات لأربع جهات به فلا إعادة

(باب صفة الصلاة)

أركانها نيّة يقبَل لِقْصَافِهَا مَعَ تَعْيِينِ ذَاتِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ
وَمَعَ نِيَّةٍ فَرَضٍ فِيهِ وَنَسْنِ نِيَّةٌ تَقْلٍ فِيهِ وَإِضَافَةُ اللَّهِ وَاطْلُقْ
قُبَيْلَ التَّكْسِيرِ وَصَحَّ أَدَاءُ نِيَّةٍ قَضَاءٍ وَعَكْسُهُ لِعَذْرٍ وَتَكْثِيرُ
تَحْرِيمٍ مَقْرُونًا بِهِ النِّيَّةُ وَتَعْيِينٌ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا يُضَرُّ
مَا لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ كَاللَّهِ الْأَكْبَرُ لَا أَكْبَرُ اللَّهُ وَمَنْ عَجَزَ تَرَجَمَ
وَلَزِمَهُ تَعْلَمُ أَنَّ قَدْرَ وَنَسْنِ لِأَمَامِ جَهْرٍ بِتَكْثِيرٍ وَلِصُلِّ رَفَعُ
كَفَيْهِ مَعَ إِبْتِدَاءِ تَحْرِيمِهِ حَذْوِ مَنْكَبِيهِ وَقِيَامُ فِي فَرَضٍ
بِنَصْبٍ ظَهَرَ فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ كَرَّ أَكْمَرَ وَقَفَ كَذَلِكَ وَزَادَ

لِحِينَاءِ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَجُودٍ قَامَ
 وَفَعَلَ مَا أَمَكَتْهُ أَوْ عَنْ قِيَامٍ قَعَدَ وَافْتَرَأَ شَيْئاً أَفْضَلَ وَكُرِّهَ
 إِقْعَاءُ بَأْسٍ يَجَاسَ عَلَى وَرَكَيْهِ نَاصِباً رُكْبَتَيْهِ نَمَّ يَنْحَى لِرُكُوعِهِ
 وَأَقْلَهُ أَنْ تُحَاذَى جَبْهَتُهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتَيْهِ وَأَكْمَلَهُ أَنْ تُحَاذَى
 مَحَلُّ سُجُودِهِ فَإِنَّ عَجَزَ اضْطَجَعَ وَنَسَّ عَلَى الْإِيمَنِ نَمَّ اسْتَلْقَى
 رَأْفَةً رَأْسُهُ وَلَقَادِرٍ نَقَلَ قَاعِدَاءَ وَمُضْطَجِعِيهَا وَقِرَاءَةُ الْقَائِمَةِ
 كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ وَبِالسَّمَلَةِ مِنْهَا وَتَجِبُ رِعَايَةُ
 حُرُوفِهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا وَزَيِّبُهَا وَمَوَالِئُهَا فَيَقْطَعُهَا تَحْلُلُ ذِكْرُ
 وَسُكُوتٌ طَالُ بِلَا عَذْرِ أَوْ قَصْدٌ بِهِ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ عَجَزَ
 عَنْ جَمِيعِهَا فَسَبَّحَ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْهَا
 فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ كَذَلِكَ فَوْقَهُ قَدَرُ الْقَائِمَةِ
 وَنَسَّ عَقِبَ تَحْرُمِ دُعَاءِ افْتِتَاحٍ فَتَعَوُّذٌ كُلُّ رَكْعَةٍ وَالْأُولَى
 آكِدٌ وَإِسْرَارٌ بِهَا وَغَيْبٌ الْقَائِمَةِ آمِينَ مُخَفَّفٌ بِمَدٍّ وَقَصْرٍ وَفِي
 تَجْهِيزَةٍ جَزْءٌ بِهَا وَأَنْ يُؤْمِنَ مَعَ إِيْمَانِ إِمَامِهِ نَمَّ يَقْرَأُ غَيْرَهُ
 سُورَةَ فِي الْأَوَّلِينَ لَاهُو بَلَّ يَسْتَمِعُ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قَرَأَ فَإِنْ سَبَقَ
 بِهِمَا قَرَأَ وَيَطْوُلُ قِرَاءَةُ أُولَى عَلَى ثَانِيَةٍ وَنَسَّ فِي صُبْحٍ طَوَالُ

الفصل وظهر قريب منها وعصر وعشاء أو ساطة برضا محصورين
ومغرب قصاره وُصِّحَ الجمعة اللم تنزل وفي ثانية هل أتى
وركوع وأقله انحاء بحيث تنال راحتا معتدل خلقه ركبتيه
بطمانينة تفصل رفته عن هويته ولا يقصر به غيره كمنظيره
وأكله تسوية ظهر وعنق وأن ينصب ركبتيه مفرقتين يأخذهما
بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبّر ويرفع كفيه كتحريمه
ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويزيد منفرد وإمام محصورين
راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدل بعود لبدن
بطمانينة وشن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله
لمن حمده وبعد عوده ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض
وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من مر أهل الشاء والمجد
الحتم قنوت في اعتدال آخرة أصبح مطلقاً وسائر المكتوبات
لنازلة ووتر نصف ثان من رمضان كاللهم اهديني فيمن هديت
الخ وإمام بلفظ جمع ويزيد من مر اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
الحتم صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه
لا مسح ويحجر به إمام ويؤمن مأموم لا تعاء ويقول الشاء فان

لَمْ يَسْمَعْ قُنْتَ وَسُجُودَ مَرَّتَيْنِ بَطْمَانِيَّةٍ وَلَوْ عَلَى حِمُولٍ لَهُ لَمْ يَتَحَرَّكْ
بِحَرَكَتِهِ وَأَقْلَهُ بِمَبَاشَرَةٍ بَعْضُ جِهَتِهِ مُصَلَّاهٌ وَيَجِبُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ
رُكْبَتَيْهِ وَبَاطِنُ كَفِيهِ وَأَصَابِعُ قَدَمَيْهِ وَإِنْ نَالَ مَسْجِدَهُ ثَقُلَ رَأْسُهُ
وَيَرْفَعُ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعَالِيهِ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكْبُرَ لِهَوِيهِ بِإِزْفٍ وَيَضَعُ
رُكْبَتَيْهِ مَفْرَقَتَيْنِ ثُمَّ كَفِيهِ حَذْوُ مَنْكِبَيْهِ نَاشِرًا أَصَابِعَهُ مَضْمُودَةً
لِلْقِبْلَةِ ثُمَّ جِهَتَهُ وَأَنَّهُ وَيُفَرِّقُ قَدَمَيْهِ وَيَبْرِزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ وَيَجَافِي
الرَّجُلَ فِيهِ وَفِي رُكُوعِهِ وَيَضُمُّ ذِرْعَهُ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ الْخُ وَالِدَعَاءُ فِيهِ وَجُلُوسٌ
بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ بَطْمَانِيَّةٍ وَلَا يَطْوِي لَهُ وَلَا الْاِعْتِدَالُ وَنَسْنُ أَنْ يَكْبُرَ
وَيَجْلِسَ مَفْتَرِشًا وَاضْمًا كَفِيهِ قَرِينًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ نَاشِرًا أَصَابِعَهُ قَائِلًا
رَبِّ اغْفِرْ لِي الْخُ وَبَعْدَ ثَانِيَةٍ يَقُومُ عَنْهَا جَلْسَةً خَفِيفَةً وَإِنْ يَتَعَمَّدُ
فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ عَلَى كَفِيهِ وَتَشْهَدُ وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ وَقُعُودٌ لَهَا وَالسَّلَامُ إِنْ عَقِبَهَا سَلَامٌ
وَالْاِفْسَنَةُ مَكْصَلَةٌ عَلَى الْآلِ فِي آخِرٍ وَكَيْفَ قَعْدَةٌ جَازَةٌ وَنَسْنُ
فِي غَيْرِ آخِرٍ لَا يَعْقِبُهُ سُجُودٌ اِفْتِرَاشٌ بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ
يَسْرَاهُ وَيَنْصِبُ بَيْنَهُ وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ

تورك وهو كالأفتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه
 ويلصق وركه بالأرض وأن يضع في تشديه يديه على طرف
 ركبتيه ناشراً أصابع يسراه قابضاً من يمينه إلا المسبحة ويرفعها
 عند قوله إلا الله ولا يحركها والأفضل قبض الإبهام بيمينها
 وأكل التشهد مشهور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله
 وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وأكملها
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهو سنة في آخر كدعاء
 بعده أو أثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ وأن
 لا يزيد إمام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ومن عجز عنها أو عن دعاء وذكر ما نورين ترجم وسلام
 وأقله السلام عليكم أو عكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله
 مرتين يميناً فشمالاً ملتفتاً فيها حتى يري تحته الأيمن فلا يسر
 ناوياً السلام على من التفت إليه من ملائكة ومؤمني أنس
 وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيها شاء ومأموم الرد

على من سلم عليه وُسْنِ نيةُ خروجٍ وترتيبٌ كما ذكرَ فإن تعمَّدَ
 ركعةً بفعلٍ أو سلامٍ بطلتْ أو سهواً بعد متروكه لغوً فإن تذكَّرَ
 قبلَ فعلٍ مثله فعمله وإلا أجزأه وندارك الباقي فلو علم في آخر
 صلاته تركَ سجدةً من آخره سجدَ ثم تشهدَ أو من غيرها أو
 شكَّ في ركعةٍ أو علم في قيامٍ ثانية تركَ سجدةً فإن جلسَ
 بعد سجدةٍ سجدَ وإلا فليجلسَ مطمئناً ثم يسجدْ أو في آخر رباعيةٍ
 تركَ سجدتين أو ثلاثَ جِئِلَ محلها وجبَ ركعتانِ أو أربعٌ
 فسجدَ ثم ركعتانِ أو خمسٌ أو ستٌ فثلاثٌ أو سبعٌ جِئِلَ محلها
 فسجدَ ثم ثلاثٌ ولا يكرهُ تغميضُ عينيه إن لم يخفَ ضرراً
 وُسْنُ لإدامةِ نظرٍ محلِّ سجوده وخشوعٍ وتدبُّرٍ لقراءةٍ وذكرٍ
 ودخولِ صلاته بنشاطٍ وفراغِ قلبٍ وقبضِ يمينٍ كوعٍ يسارٍ
 تحتَ صدره وذكرُ ودعاءٍ بعدَها وانتقالُ لصلاةٍ من محلِّ
 أخرى ولنفلٍ في يديه أفضلٌ ومكثُ رجالٍ لينصرفَ غيرُهم
 والنصرافُ لجهةٍ حاجةٍ وإلا فيمينٍ وتنقضي قدوةُ بسلامٍ إمامٍ
 فليأمرهم أن يشتغلَ بدعاءٍ ونحوه ثم يسلمَ ولو اقتصرَ إمامه
 على تسليميةٍ سلمَ ثنتين ولو مكثَ فلا أفضلَ جِئِلَ يمينه اليهم

(باب) شروطُ الصلاةِ معرفةُ وقتٍ وتوجيهُ سترِ عورةٍ بما يمنعُ إدراكَ لَوْنِهَا مِنْ أَعْلَى وجوانِبَ وَلَوْ بَطْنِي ونحوِ مَا كَدِرَ وعورةُ رجلٍ وَمِنْ بهارِقِ مَا يَنْسُرُ ورُكْبَةٍ وحرّةٍ غيرِ وَجْهِ وكَفَيْنِ وَخَشْيِ كَأَثَى وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهَا يَدٌ فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَهُ قَدَّمَ سَوَاتِيَهُ ثُمَّ قَبْلَهُ وَعِلْمُ بِكَيْفِيَّتِهَا وَطَهْرُ حَدَثٍ فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ وَتَبْطُلُ بِنَافٍ عَرَضٍ لَا يَلَا تَقْصِيرٍ وَدَقْعُهُ حَالًا وَطَهْرُ نَجَسٍ فِي مَحْمُولٍ وَيَدَيْنِ وَمُلَاقِيهَا وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ شَيْءٍ مِنْهَا وَجْهٌ وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَوْ غَسَلَ بَعْضُ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ فَإِنْ غَسَلَ مَعَ مُجَاوِرِهِ طَهَّرَ وَلَا فَنَاءُ الْمُجَاوِرِ وَلَا تَصَحُّ صَلَاةٍ نَحْوَ قَابِضٍ طَرَفٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ وَلَا يَضُرُّ نَجَسٌ مُجَاذِيَهُ وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ الْحَاجَةَ بِنَجَسٍ لَا يَصْلُحُ غَيْرُهُ عُذْرٌ وَإِلَّا وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ أَمِنَ ضَرَرًا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ وَلَمْ يَمُتْ وَعُفِيَ عَنْ حُلِّ اسْتِجَارِهِ فِي حَقِّهِ وَعَمَّا عَسَرَ الْاِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا مَنِ طِينِ شَارِعِ نَجَسٍ يَقِينًا وَيَخْتَلَفُ وَقْتُهَا وَمَحَلُّهَا مِنْ تَوْبٍ وَبَذْنٍ وَدَمٍ نَحْوِ رَاغِيثٍ وَدَمَامِيلٍ وَدَمٍ فَصْدٍ وَحَجَمٍ بِمَحَلِّهَا وَوَنِيمٍ ذُبَابٍ لِأَنَّهُ كَثُرَ بِفَعْلِهِ وَقَلِيلٌ دَمٍ أَجْنَبِيٍّ لَا نَحْوِ كَلْبٍ وَكَالِدَمٍ قَيْحٍ وَصَدِيدٍ

وماء قروحٍ ومُتَفَطِّطٍ لَهُ رُبْحٌ وَلَوْ صَلَّى بِجَنَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ أَوْ
 نَسِيَ وَجَبَتِ الْإِعَادَةُ وَتَرَكَ نَطَقَ أَقْبَطُ لِلْمُجْرِمِينَ وَلَوْ فِي نَحْوِ
 تَخَنُّجٍ وَبَحْرَفٍ مُفْهِمٍ أَوْ مَمْدُودٍ وَلَوْ مُكْرَهًا لَا بَقِيلُ كَلَامٍ
 نَاسِيًا لَهَا أَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ جَهَلَ تَحْرِيمُهُ وَقُرْبُ إِسْلَامِهِ أَوْ بَعُدَ
 عَنِ الْعِلْمِ وَلَا بِتَخَنُّجٍ لَعَذَرِ رَكْنٍ قَوْلِي وَلَا بِقِيلِ نَحْوِهِ
 لِنُغْلِبَ وَلَا بِذِكْرِ وَدُعَاءٍ إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ وَلَا بِنَظْمِ قُرْآنٍ بِقَصْدٍ
 تَهْمٍ وَقِرَاءَةٍ وَلَا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ وَنَسْنَسٍ لِرَجُلٍ تَسْبِيحٍ وَلِغَيْرِهِ
 تَصْفِيقٍ لَا يَبْطِنُ عَلَى بَطْنٍ إِنْ نَابَهَا شَيْءٌ وَتَرَكَ زِيَادَةَ رُكْنٍ
 فَعَلِيَ عَمْدًا وَتَرَكَ فَعْلًا فَحَشَّ أَوْ كَثُرَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا عَرَفًا
 وَلَاءٍ لَا إِنْ خَفَّ أَوْ اشْتَدَّ جَرَبٌ وَتَرَكَ مُفْطِرًا وَأَكَلَ كَثِيرًا
 أَوْ بَاكَرًا وَنَسْنَسَ أَنْ يُصَلِّيَ لِنَحْوِ جَدَارٍ نَمَّ عَصَا مَغْرُوزَةٍ نَمَّ
 يَبْسُطُ مُصَلِّي نَمَّ يَخْطُ أَمَامَهُ وَطَوَّلَهَا ثَلَاثًا ذِرَاعٍ وَتَيْنَهُمَا
 ثَلَاثَةً أَذْرُعٍ فَأَقْلَفَ فَيُسْنُ دَفْعُ مَارٍ وَحَرَمُ مُرُورٍ وَكَرَاهَةُ
 التَّفَاتِ وَتَفْطِيهِ فَمَ وَقِيَامٌ عَلَى رَجُلٍ لَا الْحَاجَةَ وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ
 وَكَفُّ شَعْرٍ أَوْ ثَوْبٍ وَبَصْقُ أَمَامًا وَيَمِينًا وَخَفْضُ رَأْسٍ
 فِي رُكُوعٍ وَصَلَاةٌ بِمَدَافَةِ حَدَثٍ وَبِحَضَرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ

وبحجام وطريق ونحو مَزْبَلَةٍ وكنيسة وعَظَنِ اِبْلِ وعفيرة
 (باب) سجود السهو سنة ترك بعض وهو تشهد أول
 وقعوده وقنوت راتب وقيامه وصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعدهما وعلى الآل بعد الآخر والقنوت ويسهوا ما يطل
 عمده فقط كتطويل ركن قصير وهو اعتدال وجلس بين
 سجدين ولنقل قول غير مبطل والشك في ترك بعض معين
 لا في منعه إلا فيما احتمل زيادة فلو شك أصلي ثلاثاً ثم أزعجاً
 أتى بركعة وسجد ولو نسي تشهداً أولاً أو قنوتاً وتلبس بفرض
 فإن عاد بطلت لأناسياً أو جاهلاً لكنه يسجد ولا مأموماً بل
 عليه عود فإن لم يتلبس به عاد وسجد إن قارب القيام أو بلغ
 حد الركعة ولو تعمّد غير مأموماً تركه فعاد بطلت إن
 قارب أو بلغ مأمراً ولو شك بعد سلامه في ترك فرض غير نية
 وتكبير لم يؤثر وسهوه حال قدوته يحمله إمامه فلو ظن
 سلامه فسلم فإن خلافه تأبّه ولا سجود ولو ذكر في تشهده
 ترك ركن غير مأمراً أتى بعد سلام إمامه بركعة ولا يسجد
 ويلحقه سهو إمامه فإن سجد تأبّه ثم يعيده مسبوقاً آخر

صَلَاتِهِ وَسُجُودُ السُّهُورِ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ قَبِيلَ سَلَامِهِ كَسُجُودِ
الصَّلَاةِ فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا أَوْ طَالَ فَصَلُّ فَاتَّ وَلَا سَجْدَ وَصَارَ
عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ سَهَا إِمَامُ جُمُعَةٍ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْقَهَا نَمُوها
ظَهَرَ أَوْ سَجَدُوا وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجْدَ

(بَابُ) ثِنْتِ سَجَدَاتٍ تِلَاوَةِ الْقَارِئِ وَسَامِعِ قِرَاءَةِ
مَشْرُوعَةٍ وَتَأْكُدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ لَيْسَ
مَتَاهَا سَجْدَةٌ مِنْ بَلِّ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ ثِنْتَيْنِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ
وَبِسَجْدٍ مُصَلٍّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَأْمُومًا فَلِسَجْدَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ تَخَلَّفَ
أَوْ سَجَدَ دُونَهُ بَطَلَتْ وَيُكَبِّرُ كَثِيرَهُ لَهْوٍ وَلَوْ رَفَعَ بَلَّا رَفَعَ يَدَيْهِ
وَلَا يَجْلِسُ لِاسْتِرَاحَةٍ وَأَرَاكَهَا لَغَيْرِ مُصَلٍّ تَحْرِمُ وَسُجُودُهُ سَلَامٌ
وَسُنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَحْرِيمٍ وَشَرْطُهَا كَصَلَاةٍ وَإِنْ لَا يَطُولُ فَصَلُّ
وَهِيَ كَسَجْدَتَيْهَا وَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْآيَةِ وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ
صَلَاةً وَتَسُنُّ لَهْجُومِ نَعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نَقْمَةٍ أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى أَوْ
فَاسِقٍ مُعْلَنٍ وَيُظَاهَرُهَا لِأَنَّ خَافَ ضَرَرًا وَلَا لِمُبْتَلًى وَهِيَ
كَسَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَلِإِسَافِ فَعْلُهَا كِنَافَلَةٍ

(بَابُ) صَلَاةِ النِّفْلِ قِسْمَانِ قِسْمٌ لَا ثِنْتَيْنِ لَهُ جَعَاةٌ

كالرأتب والمؤكد منها ركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعده
مغرب وعشاء وتر بعدهما وغيره زيادة ركعتين قبل ظهر
وبعده وأربع قبل عصر وركعتان خفيفتان قبل مغرب وجمعة
كظهر ويدخل وقت الرأتب قبل الفرض بدخول وقته وبعده
بفعله ويخرجان بخروج وقته وأفضلها الوتر وأقله ركعة وأكثره
إحدى عشرة ولين زاد على ركعة الوصل بتشهد أو تشهدين
في الأخيرتين والفضل أفضل وسن تأخيرهُ عن صلاة ليل ولا
يُعاد وعن أوله لين وثق بيقظة ليلًا وجماعة في وتر رمضان
وكالضحى وأقلها ركعتان وأكثرها ثلث عشرة وأفضلها ثمان
وكتحية مسجد لداخله وتمصل بركعتين وقسم تسن له كعيد
وكسوف واستسقاء وزاويح وقت وتر وهو أفضل لكن الرأتبة
أفضل من التراويح وسن قضاء ثل مؤقت ولا حصر لمطلق
فان نوى فوق ركعة تشهد آخرًا أو وكل ركعتين فأكثر أو قدرًا
فله زيادة ونقص إن نوى وإلا بطلت فان قام لرائد سهواً فقد
تم قام له لأن شاء وهو بليلى وبأوسطه أفضل ثم آخره وسن
سلام من كل ركعتين ونهجه وكراهة تركه لمعتاده وقيام بليلى

يضرُّ وتخصيصُ ليلةِ جمعةٍ بتيامٍ

(باب) صلاةُ الجماعةِ فرضٌ كفايةٌ لرجالٍ أحرارٍ مُقيمينَ

لا تُعزَّاة في أداءِ مكتوبةٍ لا جمعةٍ بحيثٍ يَنْهَرُ شَهارُها بِمَحَلٍّ
لِقَامَتِهَا فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ قَرَأَتْ لَهَا وَهِيَ لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ وَمَسْجِدُ لَذِكْرِ أَفْعَالٍ
وَكَذَا مَا كَثُرَ جَمْعُهُ إِلَّا لِحَوْبِ دَعَا إِمَامِهِ أَوْ تَعَطُّلِ تَسْجُدِ لِعَلِيَّتِهِ
وَتُدْرِكُ فَضِيلَتُهُ تَحْرِمُ بِحُضُورِهِ لَهُ وَاسْتِغَالَهُ بِهِ نَقَبُ تَحْرِمِ
إِمَامِهِ وَجَمَاعَةِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَنَسْنٌ تَخْفِيفُ إِمَامٍ مَعَ قَلِّ أِبْنَانِ
وَهَيْئَاتٍ وَكَرِهَ تَطْوِيلُ لَا إِنْ رَضُوا مَحْضُورِينَ وَلَوْ أَحْسَنَ فِي
رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُدٍ آخِرٍ بِدَاخِلِ سُنَّةٍ ائْتِنَاهُ لِلَّهِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ وَلَمْ
يُمِيزْ وَلَا كَرِهَ وَسُنَّةٌ لِعَادَتِهَا مَعَ غَيْرِ فِي الْوَقْتِ بَنِيَّةٌ فَرَضُ
وَالْفَرَضُ الْأَوَّلَى وَرُخْصٌ تَرَكَهَا لِعَذْرِ كَشَقَةِ مَطَرٍ وَشِدَّةِ رِيحٍ
بَلِيلٍ وَوَحْلٍ وَحَرٍّ وَبُرْدٍ وَجُوعٍ وَعَطَشٍ بِحُضْرَةِ طَامٍ وَشَقَةِ
مَرَضٍ وَمُدَافَعَةٍ حَدَثٍ وَخَوْفٍ عَلَى مَعْصُومٍ وَمَنْ غَرِمَ لَهُ وَبِهِ
إِعْسَارٌ يَسْرُ لِبَاتَانِهِ وَعَقُوبَةٌ يَرْجُو الْعَفْوَ بِغَيْبَتِهِ وَتَخَلُّفٌ عَنْ
رُفْقَةٍ وَفَقْدُ لِبَاسٍ لَا يَثِقُ وَأَكْلُ ذِي رِيحٍ كَرِهَ يَسْرُ لِمَزَالَتِهِ
وَحُضُورُ مَرِيضٍ بِلَا مَتَعِدٍّ أَوْ كَانَ نَحْوَ قَرِيبٍ مَحْتَضِرٍ أَوْ يَأْنَسُ بِهِ

فصل لا يسح اقتدازه بمن يعتمد بطلان صلاته كشافى
 بمنى مس فرجه لا إن اقتصد وكجهدين لاختلاف إناء من فان
 تدد الطاهر ص مالم يتعين إناء امام نجاسة فلا شبهة خمسة
 فيها نجس على خمسة فنان كل طهارة إناء فتوضأ به وأم في صلاة
 أعاد ما أتتم فيه آخرأ ولا بمقتد ولا بمن تلوته إعادة وصح
 بذيره كاستحاضة غير متحيرة ولا اقتداء غير أنى بغير ذكر
 ولا قارئ بأى يخل بحرف من الفاتحة كارت يدغم في غير
 محله والشغ يبدل حرفاً فان أمكنه تعلم لم تصح صلاته وإلا
 صحت كاقتهائه بمثله وكره بنحو تأناؤ ولا حن فان غير معنى
 في الفاتحة ولم يحسنها فكأى أو غيرها صحت صلاته وقودة
 به عاجزاً أو جاهلاً أو ناسياً ولو بان امامه كافراً ولو مخفياً
 وجبت اعادته اذا حدث ونجاسة خفية وعدل أولي من فاسق
 وقدم والي بحل ولا يته فامام راتب فساكن بحق لا على مير
 وسيد غير مكاتب له فافقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن
 فأنسب فأنظف فأنبأ وبدنا وضعة فأحسن صوتاً فصورة وأعي
 كبصير وعبد فقيه كحر غير فقيه ولمقدم بمكان تقديم

(فصل ث) للاقتداء شروطٌ عدمُ تقدُّمه في المكان على إمامه وُسْنٌ أن يقِفَ إمامٌ خلفَ المقام عند الكعبة ويستديروا حولها ولا يضرُّ كونهم أقربُ إليها في غير جهة الإمام كما لو وقفوا فيها واختلفا جهة وأن يقِفَ ذَكَرٌ عن يمينه ويتأخر قليلاً فإن جاء آخرٌ أحرم عن يساره ثم يتقدَّم الإمام أو يتأخران في قيام وهو أفضلُ إن أمكن ويصطف ذَكَرٌ إن خلفه كأمراة فأكثر ويقِفَ خلفه رجالٌ فصبيانٌ نَحْنَانِي فَنَسَاءٌ وإمامتهنَّ وسطهنَّ وكره للمؤمن أفرادٌ بل يدخلُ الصفَّ إن وجد سعةً وإلاَّ أحرم ثم جرَّ شخصاً وُسْنٌ مساعدته وعلوه بانتقالات الإمام برؤية أو نحوها واجتماعهما بمكان فإن كانا بمسجدٍ صحَّ الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة أو بغيره مُرِطٌ في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كلِّ صفيْنِ أو شخصين على ثلثائة ذراع تقريباً وفي بناء مع ماسرٍ عدمُ حائلٍ أو وقوف واحدٍ حذاء منفذٍ فيه فيصحُّ اقتداء من تخلقه أو بجانبه كما لو كان أحدهما بمسجدٍ والآخرُ خارجه وهو والمسجدُ كصفيْنِ ولا يضرُّ شارعٌ ونهرٌ وكره ارتفاعه دلى إمامه وعكسه إلا الحاجة فيسنَّ كقيام غير

مقيم بعد فراع إقامة وكره ابتداء نفل بعد شروعه فيها فإن
كان فيه أتمه إن لم يحش فوت جماعة ونية اقتداء أو جماعة وفي
جمعة مع تحرّم تعيين إمام فلو تركها أو شك وتابع في فعل أو
سلام بعد انتظار كثير أو عين إماماً ولم يُشر وأخطأ بطلت
صلاته ونية إمامة شرط في جمعة سنة في غيرها فلا يضر فيه
خطؤه في تعيين تابعه وتوافق نظم صلاتيهما فلا يصح مع
إخلافه مكتوبة وكسوف أو جازاة ويصح لمؤدّب قاض ومفتري ض
ممتثل وفي طويلة بقصيرة وبالمكوس والمقتدي في نحو ظهر
بصبح أو مغرب كسبوق والأفضل مة بعته في قنوت وتشهد
آخر وفي عكس ذلك إذا أتمّ فارقته والأفضل انتظاره في صبح
ويقتت إن أمكنه وإلا تركه وله فراقه ليقتت وموافقة في
سنة تفحش مخالفة فيها وتبعية بأن يتأخر تحرّمه ولا يسبقه
ركنين فعايين عامداً عالماً ولا يتخلف بهي بلا عذر فإن خالف
بطلت صلاته والعذر كان أسرع إمام قراءته وركع قبل إمام
موانق الفاتحة فيتسمها ويسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان طويلة وإلا تبسه ثم تدارك بعد سلام إمام فإن لم يتسمها

لشغله بسنة فعدور كأموم علم أو شئ قبل ركوعه وبعد
ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة فيقرأها ويسعى كما مر وإن كان
بعدهما لم يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلامه ومن لمسبق
أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة إذا أن يظن إدراكها وإذا ركع
إمامه ولم يقرأها فإن لم يشتغل بسنة تبعه وأجزأه وإلا قرأ
بقدرها

(فصل في) تنقطع قدوة بخروج إمامه من صلاته وله
قطعها وكبره إلا لعذر كمرض وتطويل إمام وتركه سنة
مقصودة ولو نواها منفرد في أثناء صلاته جاز وتبعه فإن فرغ
إمامه أو لا فكسبوق أو هو فانتظاره أفضل وما أدركه مسبق
فأول صلاته فيعيد في ثانية صبح الفنون ومغرب التشهد
وإن أدركه في ركوع محسوب وإطمأن يقيناً قبل ارتفاع إمامه
عن أقله أدرك الركعة ويكبر التحريم ثم لركوع فلو كبر
واحدة فإن نوى بها التحريم فقط انهدت وإلا فلا ولو أدركه في
اعتداله فما بعده وافقه فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا إليه
وإذا سلم إمامه كبر لقيامه أو بدله إن كان محل جلوسه وإلا فلا

« باب صلاة المسافر »

لَمَّا قَصَرَ رُبَاعِيَّةً مَكْتُوبَةً مُؤَدَّاةً أَوْ فَائِتَةً سَفَرٍ وَأَوَّلَهُ
مَجَاوِزَةً سُورٍ مُخْتَصَّ بِمَا سَافَرَ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَجَاوِزَةُ عِمْرَانٍ
لَا خِرَابٍ مُهْجِرٍ أَوْ أُنْدَرَسَ وَبَسَاتِينَ وَمَجَاوِزَةُ حَلَّةٍ فَقَطْ وَمَعَ
عَرْضِ وَادٍ وَمِهْطٍ وَمَصْعَدٍ اعْتَدَلَتْ وَيَنْتَهِي بِبُلُوغِهِ مَبْدَأَ سَفَرٍ
مِنْ وَطَنِهِ أَوْ مَوْضِعٍ وَنَوَى قَبْلُ وَهُوَ مُسْتَقِلٌّ لِقَامَةٍ بِهِ مُطْلَقًا
أَوْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَحَاحٍ وَبِقَامَتِهِ وَعِلْمُ أَنْ لَارْبَهُ لَا يَنْقُضِي فِيهَا
وَلَنْ تَوْقَمَهُ كُلَّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَبُنِيَّةٍ رَجُوعِهِ
مَا كَثَلَا إِلَى غَيْرِ وَطَنِهِ لِحَاجَةٍ

« فصل » للقصر شروطٌ سفرٌ طويلٌ لفرضٍ ولم يعدلْ
إِلَيْهِ أَوْ عَدَلَ لِفَرْضٍ غَيْرِ الْقَصْرِ وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا
هَاشِمِيَّةٌ ذَهَابًا وَهِيَ مَرَحِلَتَانِ وَجَوَازُهُ فَلَا قَصَرَ كَثِيرُهُ لِعَاصٍ بِهِ
فَإِنْ تَابَ فَأَوَّلُهُ مَحَلٌّ ثَوْبَتِهِ وَقَصْدُ مَحَلٍّ مَعْلُومٌ أَوْ لَا فَلَا قَصَرَ لَهُ أَمَّا
وَلَا لِلْمَسَافِرِ لِفَرْضٍ لَمْ يَقْصِدِ الْمَحَلَّ وَلَا رَقِيقٍ وَزَوْجَةٍ وَجُنْدِيٍّ
قَبْلَ مَرَحِلَتَيْنِ إِنْ لَمْ يَعْرِفُوا أَنَّ مَتَبِعَهُمْ يَقْطَعُهُمَا فَلَوْ نَوَوْهُمَا
قَصَرَ الْجَنْدِيُّ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَعَدَمُ اقْتِدَائِهِ بِمَنْ جَهَلَ سَفَرَهُ أَوْ

بِمُتَمِّمٍ فَلَوْ اقْتَدَى بِهِ أَوْ بَعْنَ ظَنَّهُ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا فَقَطَّ أَوْ تَمَّ
 مُحْدَثًا أَوْ تَمَّ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ قَاصِرٌ مُتَمِّمًا أَوْ تَمَّ الْمُقْتَدُونَ كَالْإِمَامِ إِنْ
 اقْتَدَى بِهِ وَلَوْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ إِنْ قَصَرَ وَنِيَّتُهُ
 فِي تَحْرِيمٍ وَتَحَرُّزٌ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا فَلَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَوْ
 رَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصِرُ أَوْ تَمَّ وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ لثَلَاثَةِ فُشُكٍ أَهْوَمَتْ أَوْ تَمَّ
 أَوْ قَامَ لَهَا قَاصِرٌ يَلَا مُوجِبٍ لِاتِّمَامِ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ إِلَّا سَاهِيًا
 أَوْ جَاهِلًا فَلْيَعْدُ وَيَسْجُدْ لِلسَّهْوِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ قَامَ مُتَمِّمًا
 وَدَوَامُ سَفَرِهِ فِي صَلَاتِهِ فَلَوْ انْتَهَى فِيهَا أَوْ شَكَّ أَوْ تَمَّ وَعَلِمَ بِمُجَوَازِهِ
 فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَالْأَفْضَلُ صَوْمُهُ لَمْ يُضَرَّ
 وَقَصَرَ إِنْ بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاهِلَ وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي قَصَرِهِ

«فصل» يجوز جمع عصرين ومغربين تقديمًا وتأخيرًا في
 سفر قصر والأفضل لسائر وقت أولى تأخيرًا ولغيره تقديمًا
 وشرط له ترتيبٌ ونيةٌ جمعٌ في أولى وولاءٌ عرفًا ولو ذكر
 بعدهما ترك ركنٍ من أولى أعادهما وله جمعها أو من ثانية ولم
 يطل فصل تدارك ولا بطلت ولا جمع ولو جهل أعادهما بلا
 جمع تقديم ودوام سفره إلى عقدي ثانية فلو أقام قبله فلا جمع

وشرط للتأخير نية جمع في وقت أولي ما بقي قدر ركعة وإلا عصى وكانت قضاءً ودوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاءً ويجوز جمع بنحو مطر تقديمًا بشروطه غير الأخير وأن يصلي جماعة بمصلى بعيد يتأذى بذلك في طريقه وأن يوجد ذلك عند تحرره بها وتحلله من أولى

(باب صلاة الجمعة)

تعين على حرّ ذكر بلا عذر ترك الجماعة مقيم بمحلّ الجمعة أو بمستوى بلغه فيه معتدل سمع صوت عال عادة في هدير من طرف محلها الذي يليه أو مسافر له من محلها وتلزم أعني وجد قائداً ومساوئنا وجداً مركباً لا يشق ركوبه ومن صحّ ظهره ممن لا تلزمه الجمعة صحت إوله أن ينصرف قبل إتمامه لأنحو مريض إن دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره أو أقيمت الصلاة وبفجر حرّم على من لزمته سفره نفوت به لا أب خشي ضرراً أو سن لغيره جماعة في ظهره وإخفاؤها إن خفي عذره ولمن رجا زوال عذره تأخير ظهره إلى فوت الجمعة ولغيره تعجيلها ولصحتها مع شرط غيرها شروط أن تقع وقت

ظهر فلو ضاق أو شك وجب ظهر أو خرج وهم فيها وجب
 بناء كسبوق وبأبنية مجتمعة فلا تصح من أهل خيام وأن
 لا يسبقها بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحطها إلا إن كثرا أهلها وعسر
 اجتماعهم بمكان فلو وقتاماً أو شك استؤنفت أو التبتت صلوا
 ظهراً وأن تقع جماعة وأربعين مكلفاً حراً ذكراً متوطناً ولو
 نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم
 فإن عادوا قريباً جاز بناء وإلا وجب استئناف كنقصهم بينهما
 وتصح خلف عبد وصبي ومساfer ومن بان محدثاً إن تم العدد
 بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى في كل قراءة
 آية مفهومة في أولى أولى ودعاء للمؤمنين بآخر وفي ثانية وشروط
 كونها عريتين وفي الوقت وولاء وطهر وستر وقيام قادر
 وجلوس بينهما بطمأنينة وإسماع الأربعين أركانها وسن ترتيبها
 وإنصات فيهما وكوتها على منبر مرتفع وأن يسلم على من عنده
 ويقبل عليهم إذا صعد ويسلم ثم يجلس فيؤذن واحد وتكون
 بليغة مفهومة متوسطة ولا يلتفت ويشغل يسراه بنحو سيف

وعنه بحرفِ المنبر ويكون جلوسه بينهما قَدْر سورة الاخلاص
ويقيم بعد قراغه مؤذّن ويأدّر هو ليلغ الحراب مع قراغه
ويقرأ في الأولى الجمعة والثانية المنافقين جهرًا

(فصل) سن غسل فبدله لمريدها بعد فجر وقربه من
ذهابه أفضل ومن السنون أغسال حجّ وغسل عيد وكسوف
واستسقاء ولغاسل ميت ولجنون ومنعوى عليه أفاكوكافري أسلم
وأكدها غسل جمعة ثم غاسل ميت وسن بكور ثمير إمام
من فجر وذهاب في طريق طويل ماشيًا بسكينة ورجوع في
قصير لا لمذر واشتغال في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر
وتزيّن بأحسن ثيابه والبيض أولى وبتطيب وبازالة نحو ظفر
وريح ولا كثار دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة
الكهف يومها وليأتها وكره تخطّ إلا لإمام ومن وجد فرجة
لا يصلها إلا بتخطّي واحد أو اثنين أو لم يرج سدها وحرم على
من تلزمه اشتغال بنحو يسم بعد شروع في أذان خطبة فإن
عقد صبح وكره قبل الأذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ملهقة لم تفت الجمعة

فَيُصَلِّي بَعْدَ زَوَالِ قُدُوتِهِ رُكْعَةً أَوْ دُونَهَا فَاتَّسَبَّحَ فِي تَمِّ ظَهْرٍ أَوْ يَنْوِي
 فِي اقْتِدَائِهِ جُمُعَةً وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ إِمَامٍ تَخَلَّفَهُ مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ بَطْلَانِهَا
 جَازٌ وَكَذَا غَيْرُهُ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ إِنْ لَمْ يَخَالَفْ إِمَامَهُ ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَ
 الْأَوَّلَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ وَإِلَّا فَتَمَّ لَهُمْ لَا لَهُ وَيُرَاعَى الْمُسَبِّقُ نَظْمُ
 الْإِمَامِ فَإِذَا تَشَهَّدَ أَشَارَ وَانْتَظَرَهُمْ أَفْضَلَ وَمَنْ تَخَلَّفَ لَعَذْرَ عَنْ
 سُجُودٍ فَأَمَكَّنَهُ عَلَى شَيْءٍ لَزِمَهُ وَالْأَوَّلَى فَلْيَنْتَظِرْ فَإِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
 إِمَامِهِ سَجَدَ فَإِنْ وَجَدَهُ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا فَكَسْبُوقٌ وَإِلَّا وَاقِفُهُ ثُمَّ
 صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَهُ فَإِنْ وَجَدَهُ سَلَّمَ فَاتَّسَبَّحَ الْجُمُعَةُ أَوْ تَمَكَّنَ فِيهِ
 فَلْيُرْكَعْ مَعَهُ وَيُحْسَبَ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ فَإِنْ سَجَدَ
 عَلَى تَرْتِيبٍ نَفْسَهُ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَلَا يُحْسَبُ
 سُجُودُهُ فَإِذَا سَجَدَ ثَلَاثًا حُسِبَ فَإِنْ كَمَلَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَدْرَكَ
 الْجُمُعَةَ

(بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنْوَاعٍ)

صَلَاةُ عُسْفَانَ وَهِيَ وَالْعُدُوفُ فِي الْقُبَلَةِ وَالْمُسْلِمُونَ كَثِيرٌ وَلَا
 سَايَرَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِهِمْ فَيَسْجُدُ بِصَفِّ أَوَّلٍ وَيُحْرَسُ ثَانٍ فَإِذَا
 قَامُوا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَحِقَهُ وَسَجَدَ مَعَهُ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ وَتَأْخِرِ الْأَوَّلِ

في الثانية وحرس الآخرون فإذا جلس سجدوا وتشهد وسلم
 بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيهما فرقة أو فرقتاه جاز
 وبطن نخل وهي والمدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين
 كل مرة بفرقة وذات الرقاع وهي والمدو كذلك أن تقف
 فرقة في وجهه ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق
 وتتم وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلي بها ثانية ثم تتم وتلحقه
 ويسلم بها ويقرا وتشهد في انتظاره والثلاثية بفرقة اركعتين
 وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه وينتظر في تشهده أو
 قيام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة
 وهذه أفضل من الأولىين وسهوا كل فرقة محمول لا الأولى
 في ثانیتهما وسهوا في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق
 الأولى ومن في هذه الأنواع حل سلاح لا يمنع صحة ولا
 يؤذى ولا يظهر تركه خطرا وشدة خوف وهي أن يصلي كل
 فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبله لعدو وعمل كثير لحاجة
 لا صياح وله إمساك سلاح تنجس لحاجة وقضى وله تلك في كل
 مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو صلوها لما ظنوه

عدواً أو أكثرَ فبانَ خلافه قضوا

(فصل) حَرُمَ على رجلٍ وُخِشَ استعمالَ حَرِيرٍ وماءٍ كَثَرَهُ
منه زَنَةٌ لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُضَرِّينَ وَجَفَاءَ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ
غَيْرَهُ أَوْ حَاجَةً كَجَرَبٍ وَقَتْلٍ وَكُتَالٍ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُغْنِي عَنْهُ وَلَوْ لَى
الْبَاسُ صَبِيحًا وَحَلًّا مَا طُرِّزَ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ أَوْ طُرْفُ بَيْتٍ قَدَرِ
عَادَةٍ وَاسْتَصْبَاحَ بَدَنٍ نَجَسٍ لَا دَهْنٍ نَحْوِ كَلْبٍ وَلِبَسَ مَتَحَسٍّ
لَا نَجَسٍ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ

(باب صلاة العيدين)

سُنَّةٌ وَلَوْ لِمَنْفَرَدٍ وَمَسَافِرٍ لَا لِحَاجَةٍ بِمَنَى جَمَاعَةٍ بَيْنَ طُلُوعِ
شَمْسٍ وَزَوَالِ أَوْ سُنٍّ تَأْخِيرُهَا لَتَرْفَعَ كَرْمُوحٌ وَهِيَ رَكْعَتَانِ وَالْأَكْمَلُ
أَنْ يَكْبُرَ رَافِعًا يَدَيْهِ فِي أَوَّلِي بَعْدِ افْتِتَاحِ سَبْعًا وَثَانِيَةٍ قَبْلَ تَعَوُّذِهِ
خَمْسًا وَيَهْتَلُ وَيَكْبُرُ وَيَمَجِّدُ بَيْنَ كُلِّ ثَنَتَيْنِ وَيَحْسُنُ سُبْحَانَ اللَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ فَقَرَأَ لَمْ
يَعْدَ إِلَيْهِ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ أَوْ الْأَعْلَى
وَالنَّاشِئَةِ جَهْرًا أَوْ سُنٍّ مُخْطَبَتَانِ بَعْدَهَا لِمَجَاعَةِ كَجَمْعَةٍ فِي أَرْكَانِ
وُسْنٍ وَأَنْ يَعْلَمَهُمْ فِي فِطْرِ الْفِطْرَةِ وَأَضْحَى الْأَضْحِيَةِ وَيَفْتَحَ

الأولى بتسع تكبيرات والثانية يسبع ولأه وغسل ووقته من نصف ليل وتزين وبكور وأن يحضر إمام وقت صلاته ويمجل في أضحي وفعلها بمسجد أفضل إلا لمذر وإذا خرج استخلف فيه ويذهب ويرجع كجمعة ويأكل قبلها في فطر ويمسك في أضحي ولا يكره ثقل قبلها لغير إمام ومن أن يكره غير حاج برفع صوت من أول ليلتي عيد لي تحرّم إمام وعقب كل صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر تشرّيق وحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب صبح آخره وقبل ذلك يلبس وصيغته المحبوبة معروفة وقبل شهادة شوال يوم الثلاثين ثم إن كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أداء ولا قضاء والعبرة بوقت تعديل

(باب صلاة الكسوفين)

سنة وأقلها ركعتان وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً ولا انجلاء ولا يزيد له لمدته وأغلاؤه أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وثان كائني آية منها وثالث كائنة وخمسين ورابع كائنة ويسبح في ركوع وسجود أول كائنة

من البقرة وثاني كتمانين وثالث كسبعين ورابع خمسين
وثنى جهر بقراءة كسوف قرئ وفعلها بمسجد بلاعذر وخطبتان
كعيد لكن لا يكبر وحث على خير وتذكر ركعة بركوع
أول وتقوت صلاة شمس بفروها وبانجلاء وقرئ به وبطلوعها
ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنازة قدمت أو كسوف وفرض
كجمعة قدم إن ضاق وقته وإلا فالكسوف ثم يخطب للجمعة
متعزاً له ثم يصليها

(باب) صلاة الاستسقاء سنة الحاجة واستزادة وتكرار
حتى يسقوا فإن سقوا قبلها اجتمعوا لشكر ودعاء وصلوا وثنى
أن يأمرهم الإمام بصوم أربعة أيام وبر وخروجهم إلى صحراء
في الرابع في ثياب بذلة وتخشم متظفين وبأخراج صبيان
وشيوخ وغير ذوات هيات وبهائم ولا يمنع أهل ذمة حضوراً
ولا يختلطون بنا وهي كعيد لكنها لا توقت وتجزئ الخطبتان
قبلها ويبدل تكبيرهما باستغفار ويقول في الأول اللهم استغفينا
مغنياً الخ وتتوجه من نحو ثلث الثانية وحيث شد يبالغ في
الدعاء سرّاً وجهرّاً ويجعل يمين رداءه يساره وعكسه وأعله أسفله

وعكسه يفعل الناس مثله ويُترك حتى ينزع الثياب ولو ترك الاستسقاء فعلمه الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ويفتسل أو يتوضأ في سيل ويسبح لرعد وبرق ولا يتبعه بصره ويقول عند مطر اللهم صيباً نافلاً ويدعو بما شاء وأثره مطرنا بفضل الله ورحمته وكره مطرنا بنوء كذا وسب ربح وسن أن تضرروا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا بلا صلاة

(باب) من أخرج مكتوبة كسلاً ولو جمعة عن أوقاتها قُتل حداً بعد استتابة ثم له حكم المسلم

(كتاب الجنائز) ليستعد للموت بتوبة وسن أن يكثر ذكره ومريض آكد ويتداوى وكره أكرهه عليه وتمنى موت لضره وسن لفتنة دين وإن يلقن محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم وجهه باضطجاع الجنب أيمن فأيسر فاستلقاه ويقرا عنده يس ويحسن ظنه بربه فإذا مات غمض وشد لحياه بعصاة وليت مفاصله ونزعت ثيابه ثم ستر بثوب خفيف وثقل بطنه بغير مصحف ورفع عن أرض ووجهه كمتضر وسن أن يتولي ذلك

أُرفقُ محارمه ويُبادر بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته إذا تيقن موته وتجهيزه فرض كفاية وأقلُّ غسله تعميم بدنه فيكفي غسل كافر لا غرق وأكمله أن يغسل في خلوة وقيص على مرتفع بماء بارد إلا لحاجة ويجلسه الفاسل مائلاً إلى ورائه ويضع يمينه على كتفيه وإبهامه بنقرة قفاه ويسند ظهره لركبته اليمنى ويعرِّساره على بطنه بمباينة ثم يضمه لقفاه ويغسل بخرقة على يساره سواء أتية ثم يلف أخرى وينظف أسنانه ومنخريه ثم يوضئه ثم يغسل رأسه فليحنيه بنحو صدر ويسرَّ حهماً عشطٍ واسع الأُسنان برفقٍ ويردُّ الساقط إليه ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه إليه فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه ثم إلى الأيمن فيغسل الأيسر كذلك مُستعيناً في ذلك بنحو صدر ثم يزيله بماءٍ من فرقته إلى قدميه ثم يعمه بماءٍ قراح فيه قليل كافور فهذه غسلةٌ وسنَّ ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده نجسٌ وجب إزالته فقط ولا ينظر غاسل من غير عورته إلا قدر حاجة ويكون أميناً فإن رأى خيراً سنَّ ذكره أو ضده حرَّم إلا لمصلحة ومن تعذر غسله يَتِمُّ ولا يكره لنحو جنب غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة بالمرأة وله غسل حليته ولزوجة غسل زوجها

بلا مسٍ فإن لم يحضر إلا أجنبي أو أجنبية ثم يم والأولي به
الأولي بالصلاة عليه درجة وبها قريباً لها وأولاهن ذات محرمية
فذاوات ولا فأجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب صلاتهم فإن
تنازع مستويان أقرع والكافر أحق بقريبه الكافر وتطيب
محدثه وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجب إبقاء أثر إحرام
ولنحو أهل ميت تقبيل وجهه ولا بأس بإعلام بموته بخلاف
نفي جاهلية

(فصل) يكفن بماله لبسه وكره مغالاة فيه ولا تثنى نحو
معصفر وأقله ثوب يستر عورته ولو أوصى بإسقاطه وأكمله
لذكر ثلاثة وجاز أن يزداد تحتها قميص وعمامة ولغيره إزار
فقميص ثغمار فلفافتان ومن كفن بثلاثة فهي لفائف وسن أبيض
ومعسول وأن يبسط أحسن اللفائف وأوسعها والباقي فوقها
ويذر على كل والميت حنوط ويوضع فوقها مستلقياً وتشد ألياه
ويجمل على منافذه قطن وتلف عليه اللفائف وتشد ويحمل الشداد
في القبر ويحمل تجهيزه ركة إلا زوجة وخادمها فعلى زوج غنى
عليه تقفهما فعلى من عليه تقفته من قريب وسيد فيبت مال

فيسير المسلمين وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعهما على عاتقه
ويحمل المؤخرين رجالان أفضل من الترييع بأن يتقدم رجلان
ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجالٌ وحرم حملها بهيئة مزرية
أو يخاف منها سقوطها والمشى وبامامها وقربها أفضل وسن
لإسراع بها إن أمِنَ تغييره ولغير ذكر ما يستره كقبة وكره لفظ
فيها ولا تبعها بنارٍ لا ركوب في رجوع منها ولا اتباع مسلم جنازة
قريبه الكافر

(فصل في) لصلاته أركانٌ ثمانية كغيرها ولا يجب تمييزه فان
عينه ولم يُسر وأخطأ لم تصح وإن حضر موتى نواصٍ وقيام قادرٍ
وأزبع تكبيراتٍ فان زاد لم تبطل أو زاد إمامه لم يتابع بل
يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة بعد الأولى وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء للميت عقب الثالثة وسلام
كغيرها وسن رفع يديه في تكبيراتها وتعوذ وأسرار وقراءة
وبدعاء وترك افتتاح وسورة وإن يقول في الثالثة اللهم اغفر
لحينا وميتنا الخ ثم اللهم هذا عبدك إلى آخره ويقول في صغير

مع الاول اللهم اجعله فرطاً لا يؤيه الى آخره وفي الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى
شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته ويكبر مسبوق ويقرأ الفاتحة
وإن كان إمامه في غيرها فلو كبر إمامه قبل قراءته لها تابعه
وتدارك الباقي بعد سلام إمامه وشرط شروط غيرها وتقدم طهر
فلو تعذر لم يصل عليه وإن لا يتقدم عليه حاضراً ولو في قبر
وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها
على دفن ويصح على قبر غير نبي وعلى غائب عن البلد من
أهل فرضها وقت موته وتحرم على كافر ولا يجب
طهره ويجب تكفين ذمي ودفنه ولو اختلط من يصلى عليه
بغيره وجب تجهيز كل ويصلى على الجميع وهو أفضل أو على
واحد فواحد بقصد من يصلى عليه فيهما ويقول اللهم اغفر
للمسلم منهم أو اغفر له إن كان مسلماً وتسبب بمسجد وبثلاثة صفوف
فأكثر وتكريرها لإعادتها ولا تؤخر لغير ولي ولو تولى إمام
ميتاً ومأموم آخر جاز والأولى بامامتها أب فأبوه فأبنه
فباقي المصبة بترتيب الارث فنور رحم وقدم حر على عبد أقرب

فلو استويا قدّم الأسنّ العدل على الأقفه ويقف غير مأموم
عند رأس ذكرو عجز غيره وتجاوز على جنازة صلاة ولو وجد
جزء ميت مسلم صلى عليه بقصد الجملة والسقط أن علمت حياته
أو ظهرت أماراتها ككبير وإلا وجب تجهيزه بلا صلاة إن
ظهر خلقه وإلا أسنّ ستره بحرقة ودفنه وحرّم غسل شهيد
وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء
حرب كافر بسببها ويجب غسل نجس غير ديم شهادة وُسْن
تكفينه في ثيابه التي مات فيها فإن لم تكفه تمت

(فصل) أقل القبر حفرة تمنع رائحة وسبماً وسنّ أن
يوسّع ويبعق قامة وبسطة ولحد في ضلّة أفضل من شق
ويوضع رأسه عند رجل القبر ويُسَلّ من قبل رأسه برفق
ويُدخله الأحق بالصلاة عليه درجة لكنّ الأحق في أنثى
زوج فحرّم فعبداً فمسوح فمحبوب فخصى فغصبة فذو رحم
فأجنبي صالح وكونه وراست القبر بثوب وهو لغير ذكر
آكد ويقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على يمينه ويوجه وجوباً ويسند وجهه إلى جداره

وظهره بنحو لبنة ويسد فتحة بنحو لبن وكره فرش ومخدة
وصندوق لم يحتج اليه وجاز دفنه ليلاً ووقت كراهة صلاة
لم يتحره والسنة غيرهما ودفن بمقبرة أفضل وكره ميّت بها
ودفن اثنين من جنس بغير الضرورة فيقدم أفضلهما لافرع
على أصل ولا صبي على رجل وُسْنُ لِمَنْ دَنَا ثَلَاثُ حَيَاتٍ ثَرَابٍ
فَأَنْ يَهَالَ بِمِسَاحٍ فَتَمَكَّتْ جَمَاعَةٌ يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِتَ وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ
شِبْرًا بَدَارِنَا وَتَسْطِيطُهُ أَوَّلَى مِنْ تَسْنِيهِهِ وَكَرِهَ جُلُوسُهُ وَوُطْئُهُ
عَلَيْهِ بِالْحَاجَةِ وَتَجْصِصُهُ وَكُتَابَتُهُ وَبَنَاءُهُ عَلَيْهِ وَحُرْمٌ بِمَسْبَلَةٍ وَسَنْ
رَشُهُ بِمَاءٍ وَوَضْعُ حَصَى عَلَيْهِ وَحَجَرٍ وَخَشَبَةٍ عِنْدَ رَأْسِهِ وَجَمْعُ
أَهْلِهِ بِمَوْضِعِهِ وَزِيَارَةُ قَبُورِ لِرَجُلٍ وَلِغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ وَأَنْ يَسْلَمَ
زَائِرُهُ وَيَقْرَأَ وَيَدْعُوَ وَيَقْرُبَ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا وَحُرْمٌ نَقْلُهُ إِلَى أَلَمَدٍ
مِنْ مَقْبَرَةٍ مَحَلِّ مَوْتِهِ إِلَّا مَنْ بَقِيَ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَأَيْلَاءِ وَنَبَشُهُ
بَعْدَ دَفْنِهِ بِالْأَضْرُورَةِ كَدَفْنِ بِلَا طَهْرٍ أَوْ تَوَجِيهِهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَوْ فِي
مَغْصُوبٍ أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ وَسَنْ تَعْزِيَةُ نَحْوِ أَهْلِهِ وَبَعْدَ دَفْنِهِ
أَوَّلَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ تَقْرِيبًا فَيَعْزِي مُسْلِمٌ مُسْلِمًا أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ
وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ وَبَكَفَرَ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبَّكَ

وكافر محترم بمسلم غفر الله ليلتك وأحسن عزاءك وجاز بكاء عليه
لأنذب ونوح وجزع بنحو ضرب صدر وسن لنحو جيران
أهله تهيئة طعام يشبعهم يوماً وليلة وأن يلح عليهم في أكل
وحرمت لنحو نائحة (كتاب الزكاة)

(باب زكاة الماشية) تجب فيها بشروط كونها نعلماً ونصاباً
وأوله في إبل خمس ففي كل خمس إلى عشرين شاة ولو ذكراً
ويجزي بغير الزكاة وخمس وعشرين بنت مخاض لها سنة وست
وثلاثين بنت لبون لها سنتان وست وأربعين حقة لها ثلاث
وأحدى وستين جذعة لها أربع وست وسبعين بنتاً لبون وإحدى
وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات
لبون وتسع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وفي بقر ثلاثون ففي كل ثلاثين تباع
له سنة وكل أربعين مسنة لها سنتان وفي غنم أربعون فقهها شاة
وفي مائة وإحدى وعشرين شاة ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة
أربع ثم في كل مائة شاة والشاة جذعة ضأن لها سنة وأجذعت
أو ثنية مع لها سنتان من غنم البلد أو مثلها فان عدم بنت

مخاض أو تمينت فابن لبون أو حق ولا يكلف كريمة لكن تمنع
ابن لبون وحقاً ولو اتفق فرضان وجب الاغبط إن وجد ابماله
وأجزاء غيره بلا تقصير وجبر التفاوت بنقد أو جزء من الأغبط
وإن وجد أحدهما أخذ وإلا فله تحصيل ما شاء ولين عديم واجباً
من إبل أن يصعد ويأخذ جبرانا وإبله سليمة أو ينزل ويعطيه
وهو شاتان أو عشرون درهماً بخير الدافع وله صعود ونزول
درجتين فأكثر مع تعدد الجبران عند عدم القرني في جهة
المخرجة ولا يعض جبران إلا لملك رضى ويجزيه نوع عن
آخر برعاية القيمة في ثلاثين عنراً وعشر ذنجات عنز أو نعجة
بقية ثلاثة أرباع عنز وربعم نعجة وفي عكسه عكسه ولا
يؤخذ ناقص في غير مامر إلا من مثله فإن اختلف ماله نقصاً
فكامل برعاية القيمة وإن لم يوف تم بناقص ولا خياراً إلا برضا
مالكها ومضي حول في ملكه ولنتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى النتاج بعده صدق فإن اتهم سن
تحليه واسامة مالك لها كل الحول لكن لو علقها قدراً تعيش
بدونه بلا ضررين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر ولا زكاة

في عوامل وتؤخذ زكاة سائبة عند ورودها مائة وإلا فيوت
أهلها ويصدق ثمخر جها في عديها إن كان ثقة وإلا فتمدد
والأسهل عند مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب
أو في أقل ولا أحدهما نصاب زكيا كواحد كما لو خطا جواراً
واحد مشرب ومسرح ومراح ورعي وخل نوع ومحب
وناطور وجرين ودكان ومكان حفظ ونحوها لاحتال وإناء ونية
خطئة

« باب زكاة النابت »

تختص بقوت اختياراً من رطب وعنب وحب كبير وأرز
وعدس ونصابه خمسة أو سق وهي بالرطل البغدادي ألف
وسمائة وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم
وبالدمشقي ثلثمائة واثنا وأربعون وستة أسباع ويُعتبر جافاً إن
تجفف غير رديء ولا فراطياً ويقطع باذن كالموضر أصله والحب
مُصنّى وما ادّخر في قشره من أرز وعدس فبشرة أو سق
غالباً ويكمل نوعاً باخر كبير بعلس ويخرج من كل بقسطه فان
عسر فوسط ولا يضم ثمرة عام وزرعه الى آخره ويضم بعض

كلٌّ إلى بعض إن اتحد في العام قطع وفيما شرب بعمقه أو
 بنحو قطر عشر وفيما شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيما شرب
 بهما يقسطن باعتبار المدة وتجب يدو صلاح ثمر واشتداد
 حب أو بمضهما وثن خرص كل ثمر بدا صلاحه على مالك
 لتضمين وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمن للخروج وقبول
 فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلقاً فكوديع لكن الممين
 سنة أو حيف خالص أو غلظه بما يبعد لم يصدق ويخط في
 الثانية المحتمل أو به بعد تلف يمينه إن اتهم

(باب زكاة النقد) يجب في عشرين مثقالاً ذهباً ومائتي
 درهم فضة فأكثر بوزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط لانه
 منها وجهل زكي كلاً الأثر أو ميز ويزكي محرّم ومكروه
 لاحتل مباح علمه ولم ينو كنزّه ولو أنكره لأن قصد إصلاحه
 وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال للباس رجل وخنثى
 وتحرم عليهما أصبع وحلى ذهب وثن خاتم منه لأثف وأتملة
 وثن وخاتم فضة ولرجل منها حلية آلة حرب بلا سرف كسيف
 ورمح لا مالا يلبسه كسرج ولجام ولا امرأة لبس حليهما

وما نسج بهما إلا أن بالعت في سرفٍ ولكل تحلية مصحفٍ بفضةٍ
ولها بذهبٍ

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

مَنْ اسْتَخْرَجَ نَصَابَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مِنْ مَعْدِنٍ لِرَمَاهُ رُبْعٍ
عَشْرَةٍ حَالًا وَيُضْمُّ بَعْضُ نَيْلِهِ لِبَعْضٍ إِنْ اخْتَدَمَ مَعْدِنٌ وَاتَّصَلَ
عَمَلٌ أَوْ قَطْعُهُ لَعْدِيٍّ وَإِلَّا فَلَا يُضْمُّ أَوَّلُ لُثَانٍ فِي إِكْمَالِ نَصَابٍ
وَيُضْمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَهُ وَفِي رَكَازٍ مِنْ ذَلِكَ خُمْسٌ حَالًا يَصْرَفُ
كَمَعْدِنٍ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ وَهُوَ دَفِينٌ جَاهِلِيٌّ فَإِنْ وَجَدَهُ بِمَوَاتٍ
أَوْ مَلَكَ أَحْيَاءُ زَكَاهُ أَوْ وَجَدَ بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ أَوْ وَجَدَ إِسْلَامِيٌّ
وَعَلِمَ مَالَهُ فَلَهُ أَوْ جَهْلَ فَلَقِطَةٌ كَمَا لَوْ جَهْلَ حَالُ الدَّفِينِ أَوْ
عَلِمَ شَخْصٌ فَلَهُ إِنْ ادَّعَاهُ وَإِلَّا فَلَنْ يَمْلِكَ مِنْهُ وَهَكَذَا إِلَى
الْحَيِّ وَلَوْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ فَلَنْ يَصْدَقَهُ الْمَالِكُ أَوْ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ أَوْ
مَكْرٍ وَمَكْتَرٍ أَوْ مَعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ حُطِفَ ذُو الْيَدَانِ أَمْكَنَ
وَالْوَاجِبُ فِيهِ مَلَكَ بِمَعَاوِضَةٍ بَنِيَّةٍ تِجَارَةٍ كَشْرَاءٍ وَاصْدَاقٍ رُبْعٍ عَشْرٍ
قِيَمَتِهِ مَا لَمْ يُنَوِّ لِقَبْنِيَّةٍ بِشَرَطِ حَوْلٍ وَنَصَابٍ مُعْتَبَرًا بِآخِرِهِ فَلَوْ
رُدَّ فِي أَثْنَائِهِ إِلَى نَقْدٍ يَقُومُ بِهِ آخِرُهُ وَهُوَ دُونَ نَصَابٍ وَاشْتَرَى

به عرض مبتدئ حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب
وليس معه ما يكمل به مبتدئ حوله وإذا ملكه بعين نقد
نصاب أو دونه وفي ملكه باقيه بنى على حوله وإلا فن ملكه
ويضم ربح لأصل في الحول إن لم ينض بما يقوّم به وإذا ملكه
بنقد قوّم به أو غيره فغالب نقد البلد أو بهما قوّم ما قابل النقد
به والباقي بالغالب فان غلب نقدان وبلغ نصاباً بأحدهما قوّم به
أو بهما خير وتجب فطرة رقيق تجارة مع زكاتها ولو كان مما تجب
الزكاة في عينه وكمل نصاب لأحدي الزكّاتين وجبت أو نصابها
فزكاة العين فلو سبق حول التجارة زكاتها وافتتح حولاً لزكاة
العين أبداً وزكاة مال قراض على مالكه فان أخرجها منه حسبت
من الربح

(باب زكاة الفطر)

تجب بأول ليلته وآخر ما قبله على حرٍّ ومبعضٍ بقسطه
حيث لاؤها ياء عن مسلم يموّنه حينئذ لا عن حليّة أبيه ولا رقيق
يبت مال ومسجد ورقيق موقوف وسن إخراجها قبل صلاة
عيد وحرّم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم

يفضل عن قوته وقوت مومنه يومه وليلتته وما يليق بهما من
ملبس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداءً وعن دينه ما يخرجها ولو
كان الزوج مُعسرًا لزم سيد الأمة فطرتها لا الحرّة ومن أيسر
بعض صاع لزمه أو صيغان قدم نفسه فزوجته فولده الصغير
فأباه فأمه فالكبير وهي صاع وهو ستمائة درهم وخمسة وثمانون
درهماً وخمسة أسباع درهم وجنسه قوت سليم مُعسرٌ واقط ونحوه
وتجب من غالب قوت محلّ المؤدّي عنه فإن كان به أقوات
لا غالب فيها خير والأفضل أعلاها ويجزىء أعلى عن أدنى
والعبرة بزيادة الأقتيات فالبر خير من التمر والأرز والشعير
وهو خير من التمر والتمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن
واحد من قوت وعن آخر أعلى منه ولا يُعص الصاع من
جنسين عن واحد ولا أصل أن يخرج من ماله زكاة بموليه النفي
ولو اشترك موسران أو مُوسرٌ ومُعسرٌ في رقيقٍ لزم كلٌ مُوسرٍ
قدر حصته

(باب مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ)

تَلَزَمَ مُسْلِمًا حَرًّا أَوْ مَبْعُضًا وَتَوَقَّفَ فِي مَرْتَدٍّ وَتَجِبُ فِي مَالٍ
مَحْجُورٍ وَمَنْصُوبٍ وَضَالٍّ وَمَحْجُودٍ وَغَائِبٍ وَمَمْلُوكٍ بَعْدَ قَبْلِ
قَبْضِهِ وَدَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ تِجَارَةٍ وَغَنِيمَةٍ قَبْلَ قَسْمِهِ إِنْ
تَمَلَّكَهَا الْغَنَمُونَ ثُمَّ مَضَى حَوْلُ وَهُوَ صِنْفٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ بِدُونِ
الْحَسَنِ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبَهَا وَلَوْ اجْتَمَعَ
زَكَاةُ دَيْنٍ أَدَمَى فِي تَرْكِهِ قَدْ مُتَ

(بابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ)

تَجِبُ فُورًا إِذَا تَمَكَّنَ بِمَحْضُورٍ مَالٍ وَآخِذٍ وَبِجَفَافٍ وَتَنْقِيَةٍ
وَخَلْوٍ مَالِكٍ مِنْ مَهْمٍ وَبَقْدَرَةٍ عَلَى غَائِبٍ قَارٍّ أَوْ حَالٍ وَبِزَوَالِ حَجَرٍ
فَلَسَ وَتَقَرَّرَتْ أَجْرَةٌ قَبِضَتْ لَا صِدَاقٌ فَإِنْ أَخَّرَ وَتَلَفَ الْمَالُ
ضَمِنَ وَلَهُ أَدَاؤُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا إِلَّا إِنْ طَلَبَهَا إِمَامٌ عَنْ ظَاهِرٍ وَلَا إِمَامٍ
وَهُوَ أَفْضَلُ إِنْ كَانَ عَادِلًا وَتَجِبُ نِيَّةٌ كَهَذَا زَكَاةٌ أَوْ فَرْضٌ صَدَقَةٌ
وَلَا يَكْفِي فَرْضُ مَالٍ وَلَا صَدَقَةُ مَالٍ وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ مَالٍ فَإِنْ
عَيْنُهُ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ وَتَلَزَمَ الْوَلِيُّ عَنْ مَحْجُورِهِ وَتَكْفِي عَنْدَ عَزَلِهَا
وَبَعْدِهِ وَعَنْدَ فِعْلِهَا لِإِمَامٍ أَوْ وَكِيلٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَوَيَّعَ بِتَفْرِيقٍ

أَيْضاً وَلَهُ أَنْ يُوَكِّلَ فِيهَا وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ إِمَامٍ بِلَا إِذْنٍ إِلَّا عَنْ
مَمْتَنِعٍ وَتَلَزِمُهُ

(بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ)

صَحَّ تَعْجِيلُهَا لِعَامٍ فِيمَا لَمْ يَمُتْ حَوْلُهُ وَلِفِطْرَةٍ فِي رَمَضَانَ
لَا لِثَابِتٍ قَبْلَ وَجوبِهَا وَشَرِطَ كَوْنُ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقِّ أَهْلًا وَقَدْ
وَجوبُهَا وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِهَا وَلَئِنْ لَمْ يُجْزِ الْمَعْلُومُ اسْتَرْدَّهُ أَوْ بَدَلَهُ وَالْعَبْرَةُ
بَقِيَّةِ وَقْتِ قَبْضٍ بِلا زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَلَا أَرَشٍ نَقَصِ صِفَةٍ حَدَّثًا قَبْلَ
سَبَبِ الرَّدِّ أَنْ عِلْمَ قَابِضِ التَّعْجِيلِ وَحَلْفَ قَابِضٍ فِي مُثَبِّتٍ
اسْتَرْدَّاهُ وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَتَعَلَّقُ شَرَكَةً فَلَوْ بَاعَهُ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ
إِخْرَاجِهَا بَطُلَ فِي قَدَرِهَا لَا مَالٍ تِجَارَةٍ بِلَا مُحَابَاةٍ

(كِتَابُ الصَّوْمِ)

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ أَوْ رُؤْيَا الْهَلَالِ
أَوْ ثُبُوتِهَا بِعَدَلٍ شَهَادَةٍ وَإِذَا صُمْنَا بِهَا ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا وَلَئِنْ رُؤْيَا
بِمَحَلٍّ لَزِمَ حَكْمُهُ مُحَلًّا قَرِيبًا وَهُوَ بِاتِّحَادِ الْمُطْلَعِ فَلَوْ سَافَرَ إِلَى بَعِيدٍ
مِنْ مُحَلٍّ رُؤْيَا وَافَقَ أَهْلُهُ فِي الصَّوْمِ آخِرَ أَفْطَرٍ عِيدَتِهِمْ أَدْرَكَهُمْ

أَسْكَّ أَوْ بِمَكْسِهِ عَيْدَ وَقَضَى يَوْمًا إِنْ صَامَ ثَمَانِيَّةً وَعَشْرِينَ وَلَا
أَرَّ لِرُؤْيَيْهِ نَهَارًا

(فصل^{١٢}) أَرْكَانُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ وَيَجِبُ لِهَرَضِهِ تَبْيِئُهَا
وَأَمِينُهُ وَتَصَحُّهُ وَإِنْ أَتَى بِمَنَافٍ أَوْ نَامَ أَوْ انْقَطَعَ نَحْوَ حَيْضٍ
بَعْدَهَا أَيْلًا وَتَمَّ فِيهِ أَكْثَرُهُ أَوْ قَدَرَ الْعَادَةِ وَتَصَحَّ لِنَفْلٍ قَبْلَ
زَوَالِ لَيْلٍ لَمْ يَسْبِقْهَا مُنَافٍ وَكُلُّهَا إِنْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ
فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ صَوْمَ
غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ وَكَانَ مِنْهُ صَحٌّ فِي آخِرِهِ لَا فِي أَوَّلِهِ إِلَّا أَنْ ظَنَّ
أَنَّهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثِقُ بِهِ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ بِتَحَرٍّ فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ
فَادَاءٌ أَوْ بَعْدَهُ فَقَضَاءٌ فَيَتِمُّ عِدَّتُهُ أَوْ قَبْلَهُ وَأَدْرَكَهُ صَامُهُ وَإِلَّا
قَضَاءٌ وَتَرَكَ جَاعًا وَاسْتِقَاءَةً غَيْرَ جَاهِلٍ مَعْدُورٍ ذَا كَرٍّ أَوْ حَتَّارًا
لَا قَلَعَ نَخَامَةً وَجَبَّهَا وَلَوْ نَزَلَتْ فِي حَدٍّ ظَاهِرٍ فَمِنْ جَرَتْ بِنَفْسِهَا
وَقَدَّرَ عَلَى جَبِّهَا أَفْطَرَ وَوُصُولَ عَيْنٍ فِي مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ جَوْفٍ مِنْ
مَرٍّ فَلَا يَضُرُّ وَصُولُ دُهْنٍ أَوْ كَحْلٍ بِتَشْرِبٍ مَسَامٍ أَوْ رِيْقٍ
ظَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ بَعُوضٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ
غُرْبَلَةٍ دَقِيقٍ جَوْفَهُ لَا سَبْقَ مَاءٍ إِلَيْهِ بِمَكْرُوهِ كِبَالْفَةِ مَضْمُضَةٍ

أَوْ اسْتِشْقَ وَاسْتَمْنَاهُ وَلَوْ بَنَحَوْهُ لَمْ يَبْلُغْ حَائِلَهُ لَا يَنْظُرُ وَفَكَرَ
وَحَرَّمَ نَحْوُ لَمْ يَسْ حَرَكَ شَهْوَةً وَلَا فَتَرَكَهُ أُولَى وَحَلَّ افْطَارُهُ
بِتَحَرٍّ وَالْيَقِينَ أَحُوْطُ وَتَسَحَّرُ وَلَوْ بِشَكٍّ فِي بَقَاؤِ لَيْلٍ فَلَوْ أَفْطَرَ
أَوْ تَسَحَّرَ بِتَحَرٍّ وَبَانَ غَلْطُهُ بَطُلَ صَوْمُهُ أَوْ بَلَ تَحَرُّوْهُ لَمْ يَنْبَغِ
صَبْحٌ فِي تَسَحُّرِهِ وَلَوْ طَلَعَ جُزْءٌ فِيهِ طَعَامٌ فَلَمْ يَبْلُغْ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ
كَانَ مُجَامَةً أَفْزَعَ حَالًا صَبْحُ صَوْمِهِ وَصَائِمٌ وَشَرْطُهُ لِإِسْلَامٍ وَعَقْلٍ
وَنَفَاءٍ كُلِّ الْيَوْمِ وَلَا يَضُرُّ نَوْمُهُ وَلَا غَمَاءُهُ أَوْ سَكْرُهُ بَعْضُهُ وَشَرْطُ
الصَّوْمِ الْأَيَّامُ غَيْرُ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ وَشَكٍّ بِمَا سَبَبَ وَهُوَ يَوْمُ
الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا عَدَّةٌ
يُرَدُّ وَسَنٌ تَسَحَّرُ وَتَأْخِيرُهُ وَتَعْجِيلُ فِطْرَانِ تَيَقَّنَ وَفَطَرَ بِتَمَرٍ
فَاءٍ وَتَرَكَ فُحْشَ وَشَهْوَةً وَنَحْوَ حَجْمٍ وَذَوْقٍ وَعَلَكٍ وَأَنْ يَغْتَسِلَ
عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ لَيْلًا وَيَقُولَ تَعَبَ فِطْرُهُ اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى
رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ وَيَكْتَرُ فِي رَمَضَانَ صَدَقَةٌ وَتِلَاوَةٌ وَاعْتِكَافٌ
لَا سِيَّامَ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ

(فصل) شرط وجوبه لإسلام وتكليف وإطاعة وبياح

تركة لمرض يضرب معه صوم وسفر قصير لا إن طرأ أو زالا

ويجب قضاء ما فات ولو بعدز لا بكفر أصلي وصبا وجنون في غير ردة وسكر كما لو بلغ صائما ويجب انماسه أو مفطرا أو أفاق أو أسلم وسن لهم ولمريض ومسافر زال عذرهما مفطرين إمساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره

(فصل) من فاته صوم واجب فوات قبل تمكنه من قضاءه فلا تدارك ولا اثم إن فات بعدز أو بعده أخرج من تركته لكل يوم مدين من جنس فطرة أو صام عنه قريه مطلقا أو أجنبى باذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب للدين بلا قضاء على من أفطر لعذر لا يرجي زواله وقضاء على غير متحيرة أفطر لا نقاذ آدمي مشرف على هلاك أو لخوف ذات ولد عليه كمن آخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر ويتكرر بتكرار السنين فلو آخر القضاء المذكور فوات أخرج من تركته لكل يوم مدين إن لم يضم عنه والمصرف فقير ومسكين وله صرف أمداد لو أحد ويجب مع قضاء كفارة على واطىء بافصاد صومه يوما من رمضان بوطه أثم به للصوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم

أَوْ صَوْمٍ غَيْرِهِ أَوْ صَوْمِهِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ بَنِيهِ وَطَعْمٍ مِنْ ظَنِّ
لَيْلٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَبَانَ نَهَارًا أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ثُمَّ
وَطِئَ وَنَسِيَ فَرُوطِيَّةَ زَنَّا أَوْ لَمْ يَنْوِ تَرْخُصًا وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ
الْإِفْسَادِ وَحُدُوثِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ بَعْدَ وَطِئٍ لَا يُسْقِطُهَا

« بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ »

سُنُّ صَوْمٍ عَرَفَةَ لِغَيْرِ مُسَافِرٍ وَحَاجٍّ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسِعَاءَ
وَأَثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ وَأَيَّامِ بَيْضٍ وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَأَتَّصَلَهَا أَفْضَلُ
وَدَهْرٍ غَيْرِ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ إِنْ لَمْ يَخْفِ ضَرَرًا أَوْ فَوَتْ حَقًّا وَالْأَ
كْرَهُ كَأَفْرَادٍ مُجْمَعَةٍ أَوْ سَبْتٍ أَوْ أَحَدٍ بِلا سَبَبٍ وَقَطْعِ قَلْبٍ
غَيْرِ نَسْكَكٍ بِلا عُذْرٍ وَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ وَحَرْمُ قِطْعِ فَرَضٍ عَيْنِي

« كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ »

سُنُّ كُلِّ وَقْتٍ وَفِي عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ أَفْضَلُ لِلَّيْلَةِ
الْقَدَرِ وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةٌ حَادٍ أَوْ ثَالِثُ عَشْرِينَ
وَأَركَانُهُ نِيَّةٌ وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرْضِيَّةٍ فِي نَذَرِهِ وَإِنْ أَطْلَقَهُ كَفَّتْ نِيَّتُهُ
لَكِنْ لَوْ خَرَجَ بِلا عَزْمٍ عَوْدَ وَعَادَ جَدَّدَ وَلَوْ قَيْدَ مَدَّةٍ وَخَرَجَ
لِغَيْرِ تَبَرُّزٍ وَعَادَ جَدَّدَ لِإِنْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَابِعَةً فَنَجَحَ لِعَذْرِ

لا يقطع التتابع وعادَ ومسجدُ والجامعُ أولي ولو عيّن في نذرهِ
مسجدُ مكة أو المدينة أو الإقصي تميّن ويقوم الأولُ مقامَ
الأخيرين والثاني مقامَ الثالث ولبت قدرُ يسى عكوفاً ومعتكفٌ
وشرطه إسلامٌ وعقلٌ وخلوٌّ عن حدثٍ أكبرٍ وينقطع كتابه
بردةً وسكروً ونحو حيضٍ تخلو مدة اعتكافٍ عنه غالباً وجنابةً مفطرةً
لا تغيرُ مفطرةً أن يادرَ بطهرٍ ولا جنونٌ وإغماءٌ ويجبُ خروجُ من
به حدثٌ أكبرُ من مسجدٍ تعدّرَ طهره فيه بلا مكثٍ ويحسبُ
زمنُ إغماءٍ فقط ولا يضرُ تزنيٌ وفطرٌ ولو نذرَ اعتكافَ يومٍ
هو فيه صائمٌ لزمه أو أن يعتكفَ صائماً أو عكسه لزمه
وجمعهما

« فصل » نذرَ مدةٍ وشرطٍ تتابعها لزمه أداءٌ وقضاءٌ أو يوماً
لم يجزِ تفرقه ولو شرطَ مع تتابعٍ خروجاً لعارضٍ مباحٍ مقصودٍ
غيرِ منافٍ صحَّ ولا يجبُ تداركُ زمنه إن عيّن مدةً وينقطع
التتابعُ بخروجه بلا عذرٍ لا تبرُّزٍ ولو بدار له لم يفحشَ بعدها ولا
له أخرى أقربُ أو فحشٌ ولم يجدْ بطريقه لا ثقاً أو عادَ مريضاً
بطريقه مالم يمدلْ أو يطلْ وقوفه ولا لمرضٍ يُحوجُ لخروجٍ

أَوْ لِنَسِيَانٍ أَوْ لَأَذَانٍ رَاتِبٍ إِلَى مَنَارَةٍ لِلْمَسْجِدِ مِنْفَصَلَةٍ قَرِيبِهِ أَوْ لَنَحْوِهَا
وَيَجِبُ قَضَاءُ زَمَنِ خُرُوجٍ لِعَذْرِ إِلَّا زَمَنَ نَحْوِ تَبَرُّزٍ
(كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

يَجِبُ كُلُّ مَرَّةٍ بِتَرَاخٍ بِشَرْطِهِ وَشَرْطِ إِسْلَامٍ لَصِحَّةِ فَلَوْلِيٍّ
مَالٍ لِاحْرَامٍ عَنْ صَغِيرٍ وَجُنُونٍ وَمَعَ تَمْيِيزٍ لِبَاسِرَةٍ وَلِتَمْيِيزٍ لِاحْرَامٍ
بِإِذْنٍ وَلِيٍّ وَمَعَ بُلُوغٍ وَحَرِيَّةٍ لَوْ قُوعٍ عَنْ فَرَضِ إِسْلَامٍ فِي جَزِيٍّ
مِنْ فَقِيرٍ لَا صَغِيرٍ وَرَقِيقٍ وَمَعَ اسْتَطَاعَةٍ لَوْ جُوبٍ وَهِيَ نَوَاعَانٍ
اسْتَطَاعَةٍ بِنَفْسِهِ وَشَرْطِهَا وَجُودُ مَوْتِهِ سَفَرًا إِلَّا أَنْ قَصُرَ سَفَرُهُ
وَكَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كَفَايَةَ أَيَّامٍ وَوَجُودُ مَنْ يَنْبَغُ وَيَنْبَغُ مَكَّةَ
مَرَحَلَتَانِ أَوْ ضَعْفٍ عَنْ مَشْيٍ رَاحِلَةٍ مَعَ شِقِّ حِمْلٍ لَا فِي رَجُلٍ لَمْ
يَشْتَدَّ ضَرَرُهُ بِهَا وَعَدِيلٍ يَجْلِسُ وَشَرْطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَوْنَةٍ
عِيَالِهِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِي الْفَطْرَةِ لَا عَنْ مَالٍ تِجَارَةٍ وَأَمِنْ طَرِيقٍ تَقْسًا
وَبُضْعًا وَمَالًا وَيَلْزَمُ رُكُوبُ بَحْرَيْنِ وَغَلَبَتْ سَلَامَةٌ وَوَجُودُ
مَاءٍ وَزَادَ بِحَالٍ يُعْتَادُ حَمْلُهَا مِنْهَا بَشَرٍ مِثْلَ زَمَانًا وَمَكَانًا وَعَلَفٍ
دَابَّةٍ كُلِّ مَرَحَلَةٍ وَخُرُوجِ نَحْوِ زَوْجِ امْرَأَةٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثَقَاتٍ مَعَهَا
وَلَوْ بِأَجْرَةٍ كَقَائِدِ أَعْمَى وَثَبُوتٍ عَلَى مَرَكُوبٍ بَلَا ضَرَرٍ شَدِيدٍ

وزمنٌ يَسْعُ سِيراً مَعَهُ دَالٌّ لِنَسْكَ وَلَا يُدْفَعُ مَالٌ لِمُحْجَرٍ بِنَفْسِهِ
 بَلْ يَصْبَحُهُ وَلِيٌّ وَاسْتَطَاعَةٌ بِغَيْرِهِ فَتَجِبُ إِنْابَةٌ عَنْ مَيْتٍ عَلَيْهِ
 نَسْكَ مَنْ تَرَكَهُ وَمَعْضُوبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَّ حِلَّتَانِ إِبَاجَرَةٌ
 مِثْلُ فَضَلَتِ عَمَّا مَرَّ غَيْرَ مَوْتَةٍ عِيَالِهِ سَفَرًا أَوْ بِمَطِيعٍ بِنَسْكَ
 بِشَرْطِهِ لَا مُطِيعٍ بِمَالٍ (بَابُ الْمَوَاقِيتِ) زَمَانُهَا الْحَجُّ
 مَنْ شَوَّالٍ إِلَى جَرِّ نَحْرِ فَلَوْ أَحْرَمَ حَلَالٌ فِي غَيْرِهِ انْعَقَدَ عَمْرَةٌ
 وَلَهَا الْأَبْدُ لَا لِحَاجٍّ قَبْلَ نَفَرٍ وَمَكَائِهَا لَهَا مَنْ يَحْرِمُ حِلٌّ وَأَفْضَلُهُ
 الْجَيْفَرَانَةُ فَالْتَنَسِيمُ فَالْحَدْيِيَّةُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَأَتَى بِهَا أَجْزَأُ أَنَّهُ وَعَلَيْهِ
 دَمٌ فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ فَقَطَّ فَلَا دَمَ وَلِحُجٍّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ
 وَلِنَسْكَ لِمَتَوَجَّهٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ
 وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ وَمِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمُ وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ
 قَرْنٌ وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ فَوْقَ مِيقَاتِ
 إِحْرَامٍ مِنْهُ وَمِنْ أَوَّلِهِ وَلِمَنْ لَا مِيقَاتَ بِطَرِيقِهِ إِنْ حَاذَاهُ مُحَازَاهُ
 أَوْ مِيقَاتَيْنِ مُحَازَاهُ أَقْرَبُهُمَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَرَحِلَّتَانِ مِنْ مَكَّةَ وَلِمَنْ
 دُونَ مِيقَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُ مُرِيدَ نَسْكَ نَمَّ أَرَادَ مُحَلُّهُ وَمَنْ جَاوَزَ
 مِيقَاتَهُ مُرِيدَ نَسْكَ بِلَا إِحْرَامٍ كَزَمَهُ عَوْدٌ إِلَّا لِعِذْرِ فَإِنْ لَمْ يَعِدْ

وَعَادَ بَعْدَ تَلْبَسِهِ بِعَمَلِ نَسَكٍ لَزِمَهُ مَعَ الْإِثْمِ دَمٌ (بَابُ الْأَحْرَامِ)
 الْأَفْضَلُ تَعْيِينَ بَأَن يَنْوِي حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا فَإِنْ أَطْلُقَ فِي
 أَشْهُرٍ حَجٌّ صَرَفُهُ بِنِيَّةٍ لِمَا شَاءَ ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كَأَحْرَامِ
 زَيْدٍ فَيَنْعَقِدُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَصَحَّ لِأَحْرَامِ زَيْدٍ وَإِلَّا فَكَأَحْرَامِهِ فَإِنْ
 تَعَذَّرَ مَعْرِفَةَ إِحْرَامِهِ نَوَى قِرَانًا ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَسَنَ نَطَقَ بِنِيَّةٍ
 قَلْبِيَّةٍ لَا فِي طَوَافٍ وَسَعَى وَطَهَرَ لِأَحْرَامٍ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَبَذَى
 طَوًى لِمَا رِيهَا أَفْضَلُ وَلَوْ قُوفٍ بِعَرَفَةَ وَبَعْدَ لَقَّةٍ غَدَاةٍ نَحْرٍ وَلَرَمَى
 تَشْرِيقٍ وَتَطْيِيبُ بَدَنِ وَلَوْ بِمَالِهِ جُرْمٌ لِأَحْرَامٍ وَحَلٌّ فِي ذُوبٍ
 وَاسْتِدَامَتُهُ وَسَنَ خَضْبُ يَدَيِ امْرَأَةٍ لَهُ وَيَجِبُ تَجَرُّدُ رَجُلٍ لَهُ عَنْ
 مَحِيطٍ وَسَنَ لِبْسُهُ أَزَارًا وَرِدَاءً أَيْضِينَ وَنَعْلِينَ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ
 لِأَحْرَامٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ وَسَنَ أَكْثَارُ تَلْبِيَةٍ
 وَرَفْعُ رِجْلٍ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ وَعِنْدَ تَغَايُرِ أَحْوَالٍ آكَدُ وَلَقَطْهَا
 لِيكَ اللَّهُمَّ لِيكَ الْحُومَلْنُ رَأَى مَا يَعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ لِيكَ إِنْ
 الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَيَسْتَعِيذُ بِهِ مِنَ النَّارِ
 (بَابُ صِفَةِ النَّسَكِ) الْأَفْضَلُ دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ وَقُوفٍ

ومن ثنية كداء وإن يقول عند لقاء الكعبة رافعاً يديه وأفقاً
اللهم زد هذا البيت تشريفاً إلى آخره اللهم أنت السلام إلى آخره
فيدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف قدوم إلا
لعذر ويختص به حلال وحاج دخل مكة قبل وقوف ومن
قصد الحرم لا لنسك سن أحرام به

(فصل) واجبات الطواف ستر وطهر فلو زال فيه جدد
وبنى وجعله البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه وبدؤه بالحجر
الأسود محاذياً له أو لجزئه يده فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه
سبماً وفي المسجد ونيتُه إن استقل وعدم صرفه وسن أن يمشي
في كله ويستلم الحجر أول طوافه ويُقبّله ويسجد عليه فإن
عجز لاستلم يده فبنحو عود ثم قبل فأشار بيده فيما فيها ويستلم
اليمني ويقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك
الحق وقبالة الباب اللهم أن البيت يتك الحوین الیمانیین ربنا
آتنا فی الدنیا حسنةً وفی الآخرة حسنةً الآیة ویَدعو بما شاء
ومأثوره أفضل فقرة فقیر مأثور ویرای ذلك كل طوفة
ویرمل ذکر فی الثلاث الأول من طواف بعده سعی مطلوب

بأن يسرع ممشيه مقارباً خطاه ويقول فيه اللهم اجعله حجاً مبروراً
 الخ فيضطبع في طواف فيه رمل وفي سعي بأن يجعل وسط رداءه
 تحت منكبيه الأيمن وطرفيه على الأيسر ويقرب من البيت
 فلو فلت رمل بقرب وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة بعد ويوالي
 كل طوافه ويصلي بعده ركعتين وخلف المقام أولى في الحجر
 في المسجد قى الحرم حيث شاء بسورة الكافرون والاخلاص
 ويحجر ليلاً ولو حمل شخص محرماً لم يطف غن نفسه ودخل
 وقت طوافه وطاف به ولم ينو لنفسه أو لهما وقع للحمول إلا
 أن أطلق وكان كالحمول فله وسن أن يستلم الحجر بعد طوافه
 وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي وشرطه أن يبدأ بالصفا
 ويختم بالمروة ويسعى سبعاً ذهابه من كل للآخر في السعي مرة
 وبعد طواف ركن أو قدوم ولا يتخللهما الوقوف ولا تسب إعادة
 سعي وسن للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قائم ويقول كل
 الله أكبر ثلاثاً ولله الحمد إلى آخره ثم يدعو بما شاء وثلاث الذكر
 والدعاء ويمشي أول السعي وآخره ويعدو الذكر في الوسط
 وحملها معروف (فصل) سن للإمام أن يخطب بمكة سبع الحج

بَعْدَ ظَهْرِ أَوْجَعَةَ خُطْبَةٍ يَأْمُرُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ إِلَى مَنَى وَيُعَلِّمُهُمُ النَّبِاسُكَ
وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ غَدِيٍّ بَعْدَ صُبْحٍ إِلَى مَنَى أَوْ يَلْتَمِسُوا بِهَا وَيُقَصِّدُوا
عِرْفَةَ إِذَا أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ عَلَى فَيْيَرٍ أَوْ يَقِيمُوا بِقَرْبِهَا بِشِمْرَةٍ إِلَى
الزَّوَالِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمْ إِلَى مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ فَيُخْطَبُ خُطْبَتَيْنِ ثُمَّ
يُجْمَعُ بِهِمُ الْمَصْرَبِينَ تَقْدِيمًا وَيَقْفُوا بِعِرْفَةَ وَيُكْثَرُوا الذِّكْرَ وَالْعِشَاءَ
إِلَى الْغُرُوبِ ثُمَّ يَقْصِدُوا مَزْدَلَةَ وَيَجْمَعُوا بِهَا الْغُرَبَ وَالْعِشَاءَ
تَأْخِيرًا وَوَأَجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ وَهُوَ أَهْلٌ لِلْعِبَادَةِ بِعِرْفَةَ بَيْنَ
زَوَالٍ وَغُرُوبٍ وَلَوْ فَارَقَهَا قَبْلَ غُرُوبٍ وَلَمْ يَمُدَّ سَنَدَهُ وَلَوْ
وَقَفُوا الْعَامِرَ غُلَطًا وَلَمْ يَقْلُتُوا أَجْزَائَهُ (فَصْلٌ) يَجِبُ مَيْتُ
لَحْظَةً بِمَزْدَلَةَ مِنْ نِصْفِ نَافِلَةٍ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِيهِ لَزِمُهُ دَمٌ وَسَنٌ
أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهَا حَصِي رَمَى نَحْرٍ وَيُقَدِّمُ نِسَاءً وَصُفْقَةً بَعْدَ نِصْفِ
إِلَى مَنَى وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بَعْلَسٍ ثُمَّ يَقْصِدُوا مَنَى
فَإِذَا بَلَّغُوا الشَّعْرَ الْحَرَامَ اسْتَقْبَلُوا وَوَقَفُوا وَهُوَ أَفْضَلُ وَذَكَرُوا
وَدَعَوْا إِلَى إِسْفَارِهِ ثُمَّ يَسِيرُوا وَيَدْخُلُوا مَنَى بَعْدَ طُلُوعِ شَمْسٍ
فَيَرْمِي كُلُّ سَبْعِ حَصِيَّاتٍ إِلَى حِمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ
إِبْتِدَائِهِ نَحْوِ رَمَى وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ رَمِيَّةٍ وَحَلَقٍ وَعَقْبَةٍ وَيَذْبُحُ

مِنْ مَعَهُ هَدًى وَيَحْلِقُ وَيُقَصِّرُ وَالْحَاقُّ أَفْضَلُ لِلذَّكَرِ وَالتَّقْصِيرُ
 لغيرِهِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ مِنْ رَأْسٍ وَسُنٌّ لِمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ
 إِمْرَارُ مُوسَى عَلَيْهِ وَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطُوفُ لِلرُّكْنِ فَيَسْعَى إِنْ لَمْ
 يَكُنْ تَسْمَى فَيَعُودُ إِلَى مَنَى وَسُنٌّ تَرْتِيبُ أَعْمَالِ نَحْرِ كَمَا ذُكِرَ
 وَيَدْخُلُ وَقْتَهَا لَا الذَّبْحَ بِنِصْفِ لَيْلَةِ نَحْرِ لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ وَيَبْقَى
 وَقْتُ الرَّمْيِ الْأَخْتِيَارِ إِلَى آخِرِ يَوْمِهِ وَلَا آخِرَ لَوْقَتِ الْحَلْقِ
 وَالطَّوَافِ وَسَيَأْتِي وَقْتُ الذَّبْحِ وَحَلُّ بَاثِنَيْنِ مِنْ رَمْيِ نَحْرِ وَحَلْقِ
 وَطَوَافٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَوَطْءٍ وَمَقْدَمَاتِهِ وَبِالثَّلَاثِ الْبَاقِي (فصل)
 يَجِبُ مَيْتٌ بِنِي آيَالِي تَشْرِيقِ مُعْظَمِ لَيْلٍ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ
 زَوَالٍ إِلَى الْجُمُعَاتِ فَإِنْ تَقَرَّرَ فِي الثَّانِي بَعْدَ رَمْيِهِ جَازٍ وَسَقَطَ مَيْتٌ
 الثَّلَاثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا وَشَرَطَ لِلرَّمْيِ تَرْتِيبٌ وَكَوْنُهُ سَبْعًا وَيَبْدُ
 وَبِحَجَرٍ وَقَصْدُ الرَّمْيِ وَتَحْقِيقُ لِصَابَتِهِ وَسُنٌّ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى
 الْخَذْفِ وَمَنْ عَجَزَ أَنْ يَبْ وَلَوْ تَرَكَ رَمِيًّا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي تَشْرِيقِ
 أَدَاءٍ وَلَا لَزَمَهُ دَمٌ ثَلَاثَ رَمِيَّاتٍ وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِ نَحْوِ حَالِضٍ
 طَوَافٌ وَدَاعٍ بِفِرَاقِ مَكَّةَ وَيُجِبُ تَرْكُهَا بِدَمٍ فَإِنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةٍ
 قَصَرَ وَطَافَ فَلَا دَمَ وَإِنْ مَكَثَ بَعْدَهُ لَا لِصَلَاةٍ أُقِيمَتْ أَوْ شَفَلِ

سفر أعاد وسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) أركان الحج أحرام ووقوف وطواف وسمى وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا تسجبر وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤدىان بأفراد بان يحج ثم يعتمر ويتنعم بأن يعكس بان يحرم بها أو بعمرة ثم يحج قبل شروع فى طواف ثم يعمل عمله ويمتنع عكسه وأفضلها إفراد لأن اعتمر عامه ثم تمتع وعلى المتمتع والقارن دم لأن لم يكونا من حاضرى الحرم ومن دون مرحلتين منه واعتمر المتمتع فى أشهر حج عامه ولم يعد لأحرام الحج إلى ميقات ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج والأفضل ذبحه يوم نحر فإن عجز بمحرم صام قبل تحرثاته أيام نسن قبل عرفة وسبعة فى وطنه ولو فاته الثلاثة لزمه أن يفرق فى قضائها بين السبعة بقدر تفرق الأداة وسن تتابع كل (باب ما جرم بالأحرام) حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يمد ساراً ولبس محيط بخياطة أو نسج أو عقد فى باقى بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها ولبس قفاز إلحاحته وعلى كل تطيب لبده أو ملبوسه بما يقصد رائحته ولا يكره غسله بنحو خطمى ودهن شعر رأسه أو لحيته

وإزالة شعره أو ظفره إلا لعذر وفي شرة أو ظفر مده وأثنين
 مده أن لا يختار دماً وثلاثة ولا فدية ووطء ومقدّماته بشهوة
 ويفسد به خيخ قبل التحليل وعمره مفردة ويجب به بدنة على الرجل
 ومضى في فاسدها وإعادة فوراً وتعرض لما كول برى وحشى
 ومتولب عنه ومن غيره كحلال بحرّم فان تلف ضمنه في نمانة بدنة
 وواحد من بقر وحش وحمار بقره وطي تيس وطيبة عز
 وغزال من صغير وأرنب عناق ويربوع ووبر جفرة وحمام شاة وما
 لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة مالا مثل له منه وحرّم
 تعرض لنابت حريمي مما لا يستنبت ومن شجراً أخذها لهم
 والدواء ولا أخذ آخر ومؤذ ويضمن به في شجرة كبيرة بقره
 وما قارب سبعها شاة وحرّم المدينة ووج كحرّم مكة في حرمة
 نط وفي مثلي ذبيح مثله وتصدق به على مساكين الحرم
 أو أعطاهم بقيته طعاماً أو صوم لكل مديوماً وغير مثلي
 تصدق بقيته طعاماً أو صوم فان انكسر مديوم يوماً وفي
 فدية فحرم غير مفسد وصيد ونابت ذبيح أو تصدق بثلاثة أصع
 لسته مساكين أو صوم ثلاثة أياماً ودم ترك ما مور كدم تمتع وكذا دم

فوات ويذبحه في حجة الاعادة ودم الجبران لا يختص بزمان
ويختص بالحرم وصرفه كبذله اسما كينه وأفضل بقعة لذبح
معتبر غير قارن الروة والحاج منى وكذا الهدي مكانا ووقته
وقت أضحية (باب الأحصار والقوات) لمحصر تحلل كنجو
مريض شرطه بذبح حيث عفر خلق بنيته فيها وبشرط ذبح
من نجو مريض فان عجز فطعام بقيمة نفصوم لكل مدي يوما
وله تحلل حالا ولو أحرمت رقيق أو زوجة بلا إذن فلذلك أمره
تحليله ولا إعادة على محصر فان كان فرضا ففي ذمته ان استقر
عليه وإلا اعتبرت استطاعته بعدد وعلى من فاته وقوف تحلل
بعمل عمرة ودم وإعادة

(كتاب البيع) أركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولو كناية
إيجاب كبعثك وتملكك واشتر مني وكجعله لك بكذا وقبول
كاشتريت وتملكت وقبلت وإن تقدم كبعني وشرطت فيها أن
لا يتخلل كلام أجنبي ولا سكوت طويل وإن يتوافقا معنى
فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصحيفة لم يصح وعدم تعليق
وتأقبت وفي الماقد إطلاق تصرف وعدم إكراهه بفيرحق وإسلام

مَنْ يُشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ نَحْوُهُ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ مَرْبِدٌ لَا يَتَّقُ عَلَيْهِ
 وَعَدَمَ حِرَابَةٍ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ عِدَّةٌ حَرْبٍ وَفِي الْمَقْعَدِ عَلَيْهِ طَهْرٌ
 أَوْ إِمَّا كَانَ بِفَسْلِ فَلَا يَصْحُ يُبْعُ نَجَسٌ وَلَا مُتَنَجِّسٌ لَا يُكْنَى طَهْرُهُ
 وَلَوْ دُهِنًا وَنَحْوَهُ وَلَوْ مَاءٌ وَزَابًا بِمَعْدِنِهَا فَلَا يَصْحُ يُبْعُ حَشَرَاتٍ
 وَسَبَاعٍ لَا تَنْفَعُ وَنَحْوُ حَقِيٍّ بَرٍّ وَآلَةٍ لَهْوٍ وَإِنْ تَمَوْلَ رُضُوضُهَا
 وَقَدْرَةٌ تَسْلِيهِ فَلَا يَصْحُ يُبْعُ نَحْوُ ضَالٍّ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ
 وَلَا بُجْزٍ مُعِينٍ يَنْقُصُ فِصْلُهُ وَلَا مَرْهُونٍ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَا جَانٍ
 تَمْلُقُ بَرَقَتِهِ مَالٍ قَبْلَ اخْتِيَارِ فِدَائِهِ وَوَلَا يَتَّقُ فَلَا يَصْحُ عَقْدُ قُضُولِيٍّ
 وَيَصْحُ مَالٌ غَيْرُهُ أَنْ بَانَ لَهُ وَعَلِمَ وَيَصْحُ يُبْعُ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ
 بُجِّلَتْ صِيغَانِهَا وَصُبْرَةٍ كَذَلِكَ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ وَجَهْوَلَةِ الصِّغَانِ
 بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ إِنْ خَرَجَتْ مِائَةٌ لَا يَبْعُ لِأَحَدٍ ثَوْبَيْنِ
 وَلَا بِأَحَدٍ هَا أَوْ عَمَلٍ ذَا الْيَتِّ بَرٍّ أَوْ بَزَنَةِ ذِي الْحَصَاةِ ذَهَبًا أَوْ
 بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ وَتَمَّ نَقْدٌ غَالِبٌ تَعِينٌ أَوْ تَقْدَانِ
 وَلَا غَالِبٌ اشْتَرَطَ تَعِينٍ لِمَنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُمَا وَلَا يَبْعُ غَائِبٌ وَتَكْفِيٍّ
 مُعَانِيَةٍ عَوَاضٍ وَرُوثَةٍ قَبْلَ عَقْدٍ فِيمَا لَا يَنْبَغُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِهِ وَرُوثَةٍ
 بَعْضٍ مَبِيعٍ ذَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ صُبْرَةٍ نَحْوِ بَرٍّ وَأَنْ تَوْجِزَ لِمِثَالِ

أو كان صواناً للباقي لبقائه كقشر رُمان ويبيض وقشرة سُفلى
 لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تليق وصح سلم أعمى لعوض في ذمته
 (باب الربا) إنما يحرم في نقد وما قصد الطعم فتوتاً أو تفكهاً أو
 تدأوياً فاذا بيع ربوي بمجنسه شرط حلول وتقابض قبل تفرق
 ومماثلة يقيناً بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه وفي غير ذلك بوزن إن
 كان أكبر من تمر ولا فعادة بلد البيع أو بغير جنسه واتحد
 علة وشرط حلول وتقابض كأدقة أصول مختلفة الجنس وخلوها
 وأدهانها ولحومها وألبانها وتعتبر المماثلة في غير العرايا بخلاف فلا
 يباع رطب برطب ولا بجاف ولا تكفي فيما يتخذ من حب إلا
 في دهن وكسب صرف وتكفي في العنب والرطب عصيراً أو
 خلاً وتعتبر في لبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً صرفاً فلا تكفي في باقي
 أحواله كجبين ولا فيما أثرت فيه النار بنحو طبخ ولا يضر
 تأثير تمييز كعسل وسمن وإذا جمع عقد جنساً ربوياً من الجانبين
 واختلف المبيع كمد عجوة ودرهم بمثلها أو بمدّين أو درهمين
 وكجيد ووردي بمثلها أو بأحد هما فباطل كبيع نحو لحم بحیوان

(باب) نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسْبِ الفَحْل وهو ضرباهُ ويقالُ مأوهُ فتحرمُ أجرتهُ وتغنُّ مائه وعن حبل الحبلة وهو نتاجُ النتاجِ بآنٍ يبيعهُ أو يثمنُ إليه والملاقح وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي الأصلاب والملازمة بأن يلبسَ ثوباً لم يره ثم يشتريه على أن لا خيارَ له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بعثكه والمناذرة بأن يجعل النبدَ بيعاً والحصة بأن يقول بعتك من هذه الأثواب ما تقع عليه أو بعتك ولك الخيار إلى رَميها أو يجعل الرمي بيعاً والعربون بأن يشتري سلعة ويُعطيه نقداً ليكون من الثمن إن رَضِيها وإلا فبُهة وتريق لابنحو وصية وعق بين أمة وفرعها حتى يميز فإن فرق بنحو بيع بطل ويسعتين في بيعه كبتك بألف نقداً أو بألفين لسنة وبيع وشرط بيع بشرط بيع أو قرض وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرط أن يحصده أو يخطه وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع نمرٍ وأجلٍ ورهنٍ وكفيلٍ معلومين لموض في ذمة وإشهاد وإن لم يعين الشهود وبفوت رهن أو لإشهاد أو كفالة خيرٍ كشرطٍ وصفٍ يقصدُ ككون العبد كاتباً أو الدابة

حاملًا أو ذاتِ لبنٍ وبشرطِ مقتضاهُ كقبضٍ وردٍّ بعيبٍ أو مالا
 غرضٍ فيه كان لا يأكل إلا كذا أو اعتاقه مُنجزًا مطلقًا أو عن
 مُشترٍ ولبائعٍ مطالبةٌ به ولا يصحُّ بيعُ دابةٍ وحملها أو أحدهما كبيع
 حاملٍ بحرٍّ ويدخلُ حملُ دابةٍ في بيعها مطلقًا (فصلٌ) من المنهي
 ما لا يبطلُ بالتهني كبيعٍ حاضرٍ لبادٍ قدمَ بئاتهم حاجةً إليه ليبيعه
 حالًا فيقولُ الحاضرُ تركه لا يبيعه تدريجًا بأعلى وتلقى رُكبان
 اشترى منهم بغير طلبهم متاعًا قبل قدومهم ومعرفةً بهم بالسعرِ
 وخيروا إن عرفوا الغبن وسومٌ على سومٍ بعد تقرر ثمنٍ وبيعٌ على
 بيعٍ وشراءٌ على شراءٍ من خيارٍ بغيرِ إذنٍ ونجشٌ بأن يزيدَ في
 ثمنٍ لغيرٍ ولا خيارٌ وبيعٌ نحو رُطبٍ يلتخذه مُسكرًا (فصلٌ) باع
 حلاً وحرماً صبحٌ في الحلِّ بحصته من المسمى باعتبار قيمتهما وخيرٌ
 مُشترٍ جهلٌ أو نحو صبيته قُتلَ أحدهما قبل قبضه لم يفسخ
 في الآخر بل يتخير المُشترى فإن أجازَ فبالحصّة ولو جمع عقدين
 لازمين أو جائزين كإجارةٍ وبيعٍ أو وسلم أو شركةٍ وقرّاضٍ
 صحا ووُزّع المسمى على قيمتهما ويتعدّد بتفصيلٍ ثمنٍ ويتعدّد
 عاقِدولو وكَيْلا لا في رهنٍ وشفعة «باب الخيار» يثبتُ خيار

مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقاً كَرِ بويّ وسلم لا بيع
عبد منه وبيع ضمنى وقسمة غير ردّ وحوالة وسقط خيار من
اختار لزومه وكل بُرقة بدن عرفاً طوعاً فيبقى ولو طال مكثهما
أو تماشيا منازل ولو مات أو جنّ انتقل لوارثه أو وليه وحلف
نافى بُرقة أو فسخ قبلها (فصل) لهما شرط خيار فيما فيه
خيار مجلس إلا فيما يعتق لمشتري أو ربويّ وسلم مدة معلومة
ثلاثة فأقل من الشرط والمالك فيها لمن انفرد بخيار وإلا فهو قوف
فإن تمّ اليمين بأن أنه لمشتري من العقد وإلا فلبائع ويحصل الفسخ
بنحو فسخت وإلا جازة بنحو أجزت والتصرف كوطء واعتاق
وبيع وإجارة وتزويج ووقف لمن بائع فسخ ومن مُشتري إجازة
لا عرض على بيع وإن فيه « فصل » لمشتري جاهل خيار
بتغير فعله وهو حرام كتصريّة وتحمير وجه وتسويد شعر
وتجميده وجبس ماء قناة أو رحي أرسل عند البيع لا لطنخ ثوبه
بمداد وبظهور عيب باق ينقص العين نقصاً يفوت به غرض صحيح
أو قيمتها وغلب في جنسها عدمه كخضراء وجراح وعضّ وزنا
وسرقة وإباق وبخسر وضمنان وبول بفراش إن خالف العادة حدث

قبل القبض أو بعده واستند لسبب متقدم أقطعه بجنابة سابقة
 ويضمنه البائع بقتله بردة سابقة لاجوته بمرض سابق ولو باع
 بشرط براءته من العيوب برىء عن عيب باطن بحيوان موجود
 حال العقد جهله ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف
 بعد قبضه مبيع غير ربوي بيع بجنبيه ثم علم عيباً فله أرش وهو
 جزء من ثمنه نسبتاً إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو
 كان سليماً اليها ولو رده وقد تلف الثمن أخذ بدله ويمتبر
 أقل قيمتهما من بيع إلى قبض ولو ملكه غيره فعلم عيباً فلا
 أرش فإن عاد فله رده والرد فوري عادة فلا يضرب نحو صلاة
 وأكل دخل وقتها فيرده ولو بوكيله أو يرفع الأمر لحاكم
 وهو آكد في حاضر وواجب في غائب وعليه إسهاد بفسخ في
 طريقه أو بوكيله أو عذره فإن عجز لم يلزمه تلف به وترك
 استعمال لا ركوب ما عسر سوقه وقوده فلو استخدم رقيقاً أو
 رك على دابة سرجاً أو أكافاً فلا رد ولا أرش ولو حدث عنده
 عيب سقط الرد القهري ثم إن رضي به البائع رده عليه أو قنع
 به وإلا فإن اتفقا في غير الربوي على فسخ أو أجازة مع أرش

ولأُجيبَ طالِبُها وعليه إعلَامُ بائعٍ فوراً بالحدَثِ فإنْ أخْرَبَ بلا
عذرٍ فلا رَدَّ ولا أَرشَ ولو حَدَثَ عيبٌ لا يُعرفُ القَدِيمُ بَدُونِهِ
ككسْرِ بَيْضِ نَعَامٍ وَجَوْزٍ وَتَقْوِيرِ بَطِيخٍ مَدْوَدٍ بَعْضُهُ رَدٌّ
ولا أَرشَ وَليرُدُّ مع المَصْرَاقَةِ المَأْكُولَةِ صَاعٌ تَمْرٍ وَإِنْ قَلَّ اللَّبَنُ
إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى غَيْرِ الصَّاعِ (فِرْعَوْنٌ) لَا يُرَدُّ بِعَيْبٍ بِمِثْلِ مَائِعٍ
صَفْقَةٍ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ عَيْبٍ خَلْفَ بائِعٍ كجَوَابِهِ وَزِيَادَةُ مُتَصِلَةٍ
كسَمَنِ تَتْبَعُهُ كَحَمَلٍ قَارَنٍ بِيَمَانٍ وَمُنْفَصِلَةٍ كَوَلَدٍ وَأَجْرَةٌ لَا تَمْنَعُ
رَدًّا كاستِخْدَامِ وَوَطْءِ ثِيْبٍ وَهِيَ لِمَنْ حَدَثَتْ فِي مَالِكِهِ وَزَوَالُ
بِكَارَةِ عَيْبٍ (بَابُ) الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بائِعٍ وَإِنْ أَرَاهُ
مُشْتَرٍ فَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ انْفُسَخَ وَأَتْلَفَ مُشْتَرٍ قَبْضٌ وَإِنْ جَهِلَ
وُخِيرَ بِاتْلَافِ اجْنَبِيٍّ فَإِنْ أَجَازَ غَرَمَهُ أَوْ فُسَخَ غَرَمَهُ الْبَائِعُ وَلَوْ
تَعَيَّبَ أَوْ عَيَّبَهُ بائِعٌ فَرَضِيَّةً مُشْتَرٍ أَوْ عَيْبَهُ مُشْتَرٍ أَخَذَهُ بِالْثَمَنِ أَوْ
اجْنَبِيٍّ خَيْرٌ فَإِنْ أَجَازَ وَقَبْضَ غَرَمَهُ الْأَرشَ وَلَا يَصَحُّ تَصْرِفُ
لَوْ مَعَ بائِعٍ بِنَحْوِ يَمٍّ وَرَهْنٍ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ وَضَمِنَ بَعْدَ وَيَصَحُّ
بِنَحْوِ إِعْتِاقٍ وَوَصِيَّةٍ وَلَهُ تَصْرِفٌ فِيمَا لَهُ بِيَدٍ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَضْمَنُ
بَعْدَ كَوْدِيَّةٍ وَمَأْخُوذٍ بِسَوْمٍ وَصَحَّ اسْتِبْدَالُهُ وَلَوْ فِي صَلَاحٍ

عن دين غير مُشَنِّعٍ لغير دينٍ ودينٍ قرضٍ وإتلافٍ كَيْسَ مَهْ
لغير من هو عليه كَانَ بَاعَ مائةً لَهُ عَلَى زَيْدٍ مائةً وَشَرَطَ فِي مُتَقَيٍّ
عَلَى رَبِّ الْقَبْضِ فِي الْمَجَاسِ فِي غَيْرِهَا تَعْيِينَ فِيهِ فَقَطْ وَقَبْضٌ غَيْرُ
مَنْقُولٍ بِتَخْلِيَتِهِ لِمُشْتَرٍ وَتَقْرِيفِهِ مِنْ مَتَاعٍ غَيْرِهِ وَمَنْقُولٌ بِنَقْلِهِ لِمَا
لَا يَخْتَصُّ بِأَتَمِّ بِهِ أَوْ بِأَذَنِهِ فَيَكُونُ مُغْيِرًا لَهُ وَشَرَطَ فِي غَائِبٍ مُضَيٍّ
زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ قَبْضَهُ (فِرْعَوْنُ) لَهُ اسْتِقْلَالٌ بِقَبْضٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ
مَوْجِلًا أَوْ سَلَّمَ الْحَالُ وَشَرَطَ فِي قَبْضٍ مَا يَبِيعُ مُقَدَّرًا مَعَ مَا مَرَّ نَحْوُ
ذَرْعٍ وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَكْمَلْ
لِنَفْسِهِ ثُمَّ لِعَمْرٍو وَيَكْفِي اسْتِدَامَتُهُ فِي نَحْوِ الْمَكْيَالِ فَلَوْ قَالَ اقْبِضْ
مِنْهُ مَالِي عَلَيْهِ لَكَ فَعَمَلٌ فَسَدَ الْقَبْضُ لَهُ وَلِكُلِّ جَبَسٍ عَوَضَهُ
حَتَّى يَقْبِضَ مُقَابِلَهُ إِنْ خَافَ قُوَّتَهُ وَإِلَّا فَإِنْ تَنَازَعَا أَجْبَرَا إِنْ عُيِّنَ
الثَّمَنُ وَإِلَّا فَبِأَتَمِّ فَإِذَا سَلَّمَ أَجْبَرُ مُشْتَرٍ إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ وَإِلَّا فَإِنْ أَعْسَرَ
فَلِبَائِعٍ فَسَخُّ أَوْ أَيْسَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ بِمَسَافَةٍ قَصُرَ حُجْرٌ عَلَيْهِ
فِي أَمْوَالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ وَإِلَّا فَلِبَائِعٍ فَسَخُّ فَإِنْ صَبَرَ فَالْحَجَرُ

(بَابُ التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ وَالْمَرَابَحَةِ وَالْمَحَاطَةِ) قَالَ مُشْتَرٍ
لغَيْرِهِ وَلَيْسَتْ الْعَقْدَةُ قَبْلَ فَيْعٍ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ وَلَوْ

حط عنه كئسه بعد لزوم تولية أو بعضه انحط عن المتولى وإشراكه
بعض مبين كتولية فلواطلق صح مناصفة وصح بيع مراوحة
كبت بما اشترت وربح درهم لكل عشرة أو ربح دة يازدة
ومحاطة كبت بما اشترت وحط دة يازدة ويحط من كل أحد
عشر واحد ويدخل في بعت بما اشترت ثمنه فقط وبما قام على
ثمنه وموئن استرباح كأجرة كيال ودلال وحارس وقصار وقيمة
صنع لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به
وليصدق بائع في أخباره فلواخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد
وربحه ولا خيار أو أخبر بأزيد وزعم غلطاً فإن صدقه صح
وإلا فإن لم يبين لغلطه محتملاً لم يقبل قوله ولا يثبت ولا
سمعت له تخالف مشتريها أنه لا يعرف (باب الأصول والثمار)
يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو في عرصة لافي رهنها
ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل يجزأ وتؤخذ ثمرته مرة بعد
أخرى كقت وبفسج وخير مشتري في بيع أرض فيها زرع
لا يدخل أن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة ولا أجرة مدة
بقائه وبذر كناية ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع

بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة
 وخير مُشتري ان جهل وضرب قلعه ولم يتركها له بالعم أو ضرب تركها
 وإلا فلا وعلى بائع تفرغ وتسوية وكذا أجرة مُدة التفرغ بعد
 قبض حيث خير مُشتري ويدخل في بيع بستان وقريه أرض
 وشجر وبناء فيها ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كأبواب
 منصوبة وحلقاتها وإحسانات ورقي وسلم مثبتات وحجر رحا
 ومفتاح غلق مثبت لا منقول كدلو وبكرة وسرير وفي دابة نعلها
 لا رقيق ثيابه وفي شجرة رطبة أغصانها الرطبة وورقها وكذا
 عُروقها ان لم يشترط قطع لا مغرسها ويتنعم به ما بقيت ولو
 أطلق بيع يابسة لزم مُشترياً قلعهَا وثمره شجر مبيع ان شرطت
 لأحدهما فله وإلا فان ظهر شيء فهي لبائع وإلا فلمشتري وإما
 تكون لبائع ان تحد حمل وبستان وجنس وعقد وإلا فلكل
 حكمه وإذا بيعت ثمرة له فان شرط قطعها لزمه وإلا فله تركها
 اليه ولكل سقي لم يضر الآخر وإن ضربهما حرماً إلا برضاها
 أو أحدهما وتنازعا ففسخ ولو امتص تمر رطوبة شجر لزم البائع
 قطع أو سقي (فصل) جاز بيع تمر ان بدا صلاحه مُطلقاً وبشرط

قطعه أو أبقائه وإلا فإن بيع وحده لم يجز إلا بشرط قطعه وإن
كان أصله لمشتري لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط
قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فمع
أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح ماسر بلوغه صفة
يطلب فيها غالباً وبدو صلاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بدا
صلاحه سقيه ما بقي ويتصرف المشتري ويدخل في ضمانه بعد
تخلية فلو تلف بترك سقي انفسخ أو تعيب به خيرٌ لمشتري ولا
يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثه بموجوده كتبن وقثاء إلا
بشرط قطعه فإن وقع اختلاط فيه أو فيما لا يغلب قبل تخلية
خيرٌ لمشتري إن لم يسمح له بائع ولا يصح بيع بر في سنبلة بصافٍ
وهو الحاقلة ولا رطب على نخل بتمر وهو المزآنة ورخص
في بيع العريال وهي بيع رطب أو عنب على شجر خرصاً ولولا غنياء
تمر أو زبيب كيلا فيما دون خمسة أوسق فإن زاد في صفقات
جاز وشرط تقابض بتسليم تمر أو زبيب وتخلية في شجر
(باب الاختلاف في كيفية العقد) لاختلف ما لا كذا أمر
عقد في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض أو جنسه

أوصفته أو أجل أو قدره ولا يئسنة أو تعارضاً تحالفاً غالباً فيحلف كل مبيعاً يجمع نفيًا وإثباتاً ويُسَدُّ ابْنِي وَبَائِعٌ نَدْبَانِمْ إِنْ أَعْرَضَا أَوْ تَرَضِيَا وَلَا فَإِنْ سَمَحَ أَحَدُهُمَا أَجْبَرَ الْآخَرَ وَالْإِفْسَاخُ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ نَمَّ يُرَدُّ مَبِيعٌ بَزِيَادَةٍ مُتَصِلَةٍ وَأَرْشٌ عَيْبٍ فَإِنْ تَلَفَ رَدٌّ مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ حِينَ تَلَفَ وَلَوْ ادَّعَى بَيْعًا وَالْآخِرُ هِبَةٌ حَلْفٌ كُلُّ عَلَى نَفْيٍ دَعْوَى الْآخِرِ نَمَّ يَرُدُّهُ مَدْعِيهَا بِزَوَائِدِهِ أَوْ صِحَّتِهِ وَالْآخِرُ فُسَادُهُ حَلْفٌ مَدْعِيهَا غَالِبًا وَلَوْ رَدَّ مَبِيعًا مَعِينًا مَعِيًا فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهُ الْمَبِيعُ حَلْفٌ

(بَابُ) الرِّقِيقُ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِيٍّ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ فَيَرَدُّ لِمَالِكِهِ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ضَمَنَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ يَدِ سَيِّدِهِ ضَمَنَ الْمَالِكُ أَيْ هُمَا شَاهُ وَالرِّقِيقُ لِمَا يُطَالَبُ بَعْدَ عِتْقٍ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي تِجَارَةٍ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ إِذْنِهِ وَإِنْ أَتَى وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحٌ وَلَا تَبَرُّعٌ وَلَا تَصَرَّفَ فِي نَفْسِهِ وَلَا إِذْنٌ فِي تِجَارَةٍ وَلَا يُعَامَلُ سَيِّدُهُ وَمَنْ عَرَفَ رَقَّهُ لَمْ يُعَامَلْ حَتَّى يَعْلَمَ الْأَذْنَ بِمَجْعِ سَيِّدِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَوْ شَيْعٍ وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ مَأْذُونٍ ثَمَّنُ سُلْعَةٍ بِاعِهَا فَاسْتَحَقَّتْ رَجْعَ عَلَيْهِ مُشْتَرِي دَلَّهِ وَهُوَ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ بِهِ كَمَا

يُطَالِبُهُ بِشَيْءٍ مَا اشْتَرَاهُ الرِّقِيقُ وَلَا يَتَعَلَّقُ دِينُهُ بِتَجَارَتِهِ وَبِكَسْبِهِ
 قَبْلَ حَجَرٍ وَلَا يَمْلِكُ وَلَوْ بِتَمْلِيكَ (بَابُ السَّلَمِ) هُوَ بَيْعُ
 مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ بِلَفْظِ سَلَمٍ فَلَوْ أَسْلَمَ فِي مُعَيَّنٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَشَرِطَ
 لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ حُلُولُ رَأْسِ مَالٍ وَتَسْلِيمُهُ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ
 فَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ سَلَّمَ فِيهِ صَحٌّ كَمَا لَوْ أَوْدَعَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ
 أُحِيلَ بِهِ وَإِنْ قَبِضَ فِيهِ وَمَتَى فُسِّخَ وَهُوَ بَاقٍ رُدٌّ وَإِنْ غُيِّنَ فِي
 الْجُلُوسِ وَيَبَانَ مَحَلُّ التَّسْلِيمِ إِنْ أَسْلَمَ فِي مُؤْجَلٍ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلَحُ
 لَهُ أَوْ لِحْمَلَةٍ مَوْثُوثَةٍ وَصَحٌّ حَالًا وَمَوْجَلًا بِأَجَلٍ يَحِلُّ فِيهِ أَوْ عَدْلَانِ
 كَالْيَوْمِ عِيدٍ أَوْ مُجَادَى وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُطْلَقُهُ حَالٌ وَإِنْ عَيَّنَا
 شَهْرًا وَلَوْ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ صَحٌّ وَمُطْلَقُهَا هِلَالِيَّةٌ فَإِنْ انْكَسَرَ
 شَهْرٌ حُسِبَ الْبَاقِي بِأَهْلَةٍ وَتَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَقَدْرَةٌ عَلَى تَسْلِيمِ
 عِنْدَ وَجُوبِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ وَلَوْ بِمَحَلٍّ اعْتِيدَ نَقْلُهُ أَيْبَعُ فَلَوْ أَسْلَمَ
 فِيمَا يَمُرُّ كَصَيْدٍ بِمَحَلٍّ عِزَّةٍ وَلَوْ لَوْ كِبَارٍ وَيَأْقُوتٍ وَأُمَّةٍ وَأَخْتَهَا
 أَوْ وَلَدِهَا لَمْ يَصَحَّ أَوْ فِيمَا يَمُرُّ فَانْقَطَعَ فِي مَحَلٍّ خَيْرٌ لِقَبْلِ انْقِطَاعِهِ
 فِيهِ وَعَلِمٌ بِقَدَرٍ كَيْلًا أَوْ نَحْوَهُ وَصَحٌّ نَحْوُ جَوْزٍ بَوْزَنٍ وَمَوْزُونٍ
 بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا وَمَكِيلٌ بَوْزَنٌ لَابِهَا وَوَجِبَ فِي لَبَنِ عَدْدٍ

وُسْنٌ وَزَنْ وَفَسْدٌ بَتَعْيِينِ نَحْوِ مَكْيَالٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ وَقَدَرٍ مِنْ نَحْوِ
 قَرْنِيَةٍ قَلِيلٍ وَمَعْرِفَةٍ أَوْصَافٍ يَظْهَرُ بِهَا اخْتِلَافُ غَرَضٍ وَلَيْسَ
 الْأَصْلُ عُدْمُهَا وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ بَلَقَةٍ يَعْرِفَانَهَا وَعَدْلَانِ لَا جَوْدَةَ
 وَرَدَاءَةَ وَمُطْلَقَةٍ جَيِّدَةٍ فَيَصَحُّ فِي مُنْضَبِطٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ كَمَثَلُ أَبِي
 وَخَزٍّ وَشَهْدٍ وَجَبْنٍ وَأَقِطٍ وَخَلٍّ تَمَرٍ أَوْ زَيْبٍ لَا فِيمَا لَا يَنْضَبِطُ
 مَقْصُودُهُ كَهَرِيسَةٍ وَمَنْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخَفٍّ مُرَكَّبٍ وَزِيَاقٍ مَخْلُوطٍ
 وَرُؤْسِ حَيَّوَانٍ وَلَا فِيمَا تَأْثِيرُ نَارِهِ غَيْرِ مُنْضَبِطٍ وَلَا مُخْتَلَفٍ كَهَرْمَةٍ
 وَكُوزٍ وَطِيسٍ وَقَتْمٍ وَمَنَارَةٍ وَطَنْجِيرٍ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدٍ وَيَصْحٍ فِيمَا
 صَبَّ مِنْهَا فِي قَالِبٍ وَأَسْطَالٍ وَشَرِيطٍ فِي رَقِيقٍ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَثَرَكِيٍّ
 وَلَوْنِهِ مَعَ وَصْفِهِ وَسَنِهِ وَقَدَمِهِ طَوَلًا أَوْ غَيْرِهِ تَقْرِيْبًا وَذِكْرُوتِهِ
 وَأَثَوْتِهِ لَا كَحَلٍّ وَسَمِينٍ وَنَحْوِهِمَا فِي مَاشِيَةٍ تِلْكَ إِلَّا وَصْفًا وَقَدَرًا
 وَفِي طَائِرٍ نَوْعٌ وَجَنَّةٌ وَفِي لَحْمٍ غَيْرِ صَيْدٍ وَطَائِرٍ نَوْعٌ وَذِكْرُ خَصِيٍّ
 رَضِيعٍ مَعْلُوفٍ مُجَذَعٍ أَوْ ضِدِّهَا مَنْ فَخَذَا أَوْ غَيْرَهَا وَيَقْبَلُ عَظَمٌ
 مُعْتَادٌ وَفِي ثَوْبٍ جَنْسُهُ وَنَوْعُهُ وَطَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَكَذَا غَلْظُهُ وَصِفَاتُهُ
 وَنُسُوعَتُهُ أَوْ ضِدُّهَا وَمُطْلَقُهُ خَامٌ وَصَحٌّ فِي مَقْصُورٍ وَمَصْبُوغٌ قَبْلَ
 نَسْجِهِ وَفِي تَمَرٍ أَوْ زَيْبٍ أَوْ حَبٍّ نَوْعُهُ وَلَوْنُهُ وَبَلَدُهُ وَجَرْمُهُ

وَعَتَقُهُ وَحَدَاتِهِ فِي عَسَلٍ مَكَانَهُ وَزَمَانَهُ وَلَوْنَهُ (فصل) صَحَّ
 أَنْ يُؤَدَّى عَنْ مُسَلِّمٍ فِيهِ أَجُودٌ أَوْ أَرْدَأُ صِفَةً وَيَجِبُ قَبُولُ الْأَجُودِ
 وَلَوْ عَجَلٌ مُؤَجَّلٌ فَلَمْ يَقْبَلْهُ لَغَرَضٌ صَحِيحٌ كَسُكُونِهِ حَيَوَانًا أَوْ
 وَقْتٍ نَهَبٍ لَمْ يُجْبَرْ وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ بَعْدَ الْحِلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ
 وَلِنَقْلِهِ مَوْنَةً لَمْ يَلْزَمْهُ أَدَاؤُهُ وَلَا يُطَالَبُ بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ اِمْتَنَعَ مَنْ
 قَبُولِهِ ثُمَّ لَغَرَضٌ لَمْ يُجْبَرْ (فصل) الْأَقْرَاضُ سُنَّةٌ بِإِجَابٍ
 تَأَقْرَضُكَ هَذَا أَوْ كَخَذَهُ بِمَثَلِهِ وَقَبُولٍ وَشَرْطُ مُقَرَضٍ اخْتِيَارُ
 وَأَهْلِيَّةٌ تَبَرُّعٌ وَإِنَّمَا يُقَرَضُ مَا يَسْلَمُ فِيهِ إِلَّا أَمَةٌ تَحِلُّ لِلْمُقَرَضِ
 وَمَالُكَ بَقْبُضِهِ وَلِلْمُقَرَضِ رُجُوعٌ لَمْ يَبْطُلْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ وَيُرَدُّ
 مِثْلًا وَلِتَقْوِيمٍ مِثْلًا صَوْرَةً وَأَدَاؤُهُ صِفَةً وَمَكَانًا كَسَلَمَ فِيهِ لَكِنْ
 لَهُ مُطَالَبَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْأَقْرَاضِ بِقِيَمَةِ مَالِهِ مَوْنَةً بِمَحَلِّ الْأَقْرَاضِ
 وَقَدْ تَطَالَبَ وَفَسَدَ بِشَرْطٍ جَرَّ تَقَاً لِلْمُقَرَضِ كَرَدِّ زِيَادَةٍ
 وَكَأَجَلٍ لَغَرَضٍ كَزَمَنِ نَهَبٍ وَالْمُقَرَضُ مُلَى فُلُو رَدِّ أَزِيدَ بِلَا
 شَرْطٍ خَسَنَ أَوْ شَرْطُ انْقِصَ أَوْ أَنْ يُقَرَضَهُ غَيْرُهُ أَوْ أَجَلٌ بِلَا
 غَرَضٍ لَغَى الشَّرْطُ فَقَطْ وَصَحَّ بِشَرْطٍ رَهْنٌ وَكَفِيلٌ وَإِشْهَادُ
 (كتاب الرهن) أَرْكَانُهُ عَاقِدٌ وَمَرْهُونٌ وَمَرْهُونٌ بِهِ

وصيغة شرط فيها ما في البيع فإن شرط فيه مقتضاه كمتقدم
مرتهن به أو مصلحة له كأشهاد أو ما لا غرض فيه صح لا ما يضر
أحدهما كان لا يباع وكشروط منفعته لمرتهن أو أن تحدث زوائده
مرهونة وفي العاقد ما في المقرض فلا يرهن ولي مال محجوره
ولا يرتهن له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة وفي الرهون كونه
عيناً ولو مشاعاً أو أمانة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة
ويقوم الرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن
عليهما ورهن جان ومرتد كبيعهما ورهن مدبر ومعلق عتقه
بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فسادُه إن
أمكن تجفيفه أو رهن بحال أو مؤجل بحل قبل فسادِه ولو
احتمالاً أو شرط بيعه وجعل ثمنه رهناً وجفف في الأولي إن رهن
بمؤجل لا يحل قبل فسادِه ويبع في غيرها عند خوفه ويكون في
الأخيرة ويجعل في غيرها ثمنه رهناً ولا يضر طرؤه ما عرضه له
كبر ابتل وصح رهن معار بأذن وتعلق به الدين فيشترط
ذكر جنسه وقدره وصفته ومرتتهن وبعد قبضه لا رجوع فيه
ولا ضمان لو تلف ويبع بمراجعة ماله في حال ثم رجع بشبهه

وفي المهرين به كونه ديناً معلوماً ثابتاً لازماً ولو مآلاً وصح
مزج رهن بنحو بيع إن توسط طرف رهن وتأخر الآخر
وزيادة رهن بدین لا عكسه ولا يلزم إلا قبضه بأذن أو إقباض
ممن يصح عقده وله إجابة غيره لا مقبض ورفيقه لا مكاتبه ولا
يلزم رهن ما يبد غير منه إلا بمضي زمن إمكان قبضه واذنه
فيه ويبرأ به عن ضمان يبد إيداعه لا إرتهانه ويحصل رجوع
قبل قبضه بتصرف يُزيل ملكاً كهيئة مقبوضة وبرهن كذلك
وكتابة وتغيير وإجبال لا بوطء وتزويج وموت عاقدة وجنونه
وتخثر وأباق وليس لراهن مقبض رهن ووطء وتصرف يُزيل
ملكاً أو ينقصه كتزويج ولا ينفذ إلا إعتاق مؤسراً وإيلاده ويفرم
قيمه وقت إعتاقه وإجباله رهناً والولد حر وإذا لم ينفذ فافتك
نفذ الإيلاد فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهناً ولو علق بصفة
فوجدت قبل الفك فكإعتاق ولا نفذ وله انتفاع لا ينقصه
كركوب وسكنى لا بناء وغراس فإن فعل لم يُقلع قبل حلول
بل بعده إن لم تق الأرض بالدين وزادت به ثم إن أمكن
بلا استرداد انتفاع يريده لم يُسترد وإلا فيسترد ويُشهد

ان اتهمه وله باذن مرتين مانعناه لا يبعه بشرط تعجيل مؤجل أو
 رهن ثمنه وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف بعده لني
 (فصل) إذا لزم فاليد للمرتبه غالباً ولها شرط وضعه عند
 ثالث أو اثنين ولا يتفرد أحدهما بحفظه إلا باذن وينقل من
 هو يده باتفاقهما وإن تغير حاله وتشأح وضعه كما عند عدل
 ويبيعه الرهن باذن مرتين للحاجة ويقدم بتمنه فان أبى
 الأذن قال له الحاكم لئذن أو اترى أو الرهن يبعه لزمه الحاكم
 به أو بوفاء فان أصر باعه الحاكم ولمرتبه يبعه باذن رهن
 وحضرته وللثالث يبعه إن شرطاه وأن لم يرجع الرهن بتمن
 مثله حالاً من نقد بلده فان زاد راغب قبل لزومه فليبعه وإلا
 انفسخ والتمن عنده من ضمان الرهن فان تلف في يده ثم
 استحق المرهون رجوع المشتري عليه أو على الرهن والقرار عليه
 وعليه مونة المرهون ولا يمنع من مصلحته كقصده وحجم وهو
 أمانة بيد المرتبه وأصل فاسد كل عقد من رشيد كصحيحه
 في ضمان وشرط كونه مبيعاً له عند محل ففسد وهو قبله
 أمانة وحاطف في دعوى تلف لارد ولو وطى لزمه مهر

إِنْ عَذِرْتَ ثُمَّ إِنْ كَانَ بِلَا مُسَبِّهٍ حُدٍّ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ جَهْلًا وَالْوَلَدُ
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ وَإِلَّا فَلَا وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْوَلَدِ لِمَا لِيَكْهُولُوا أَتْلِفَ
 مَرْهُونٌ فَبَدَلُهُ رَهْنٌ وَالْخَصْمُ فِيهِ الْمَالُ فَلَوْ وَجِبَ قَصَاصُ
 وَاقْتَصَّ فَاتَ الرَّهْنُ أَوْ مَالٌ لَمْ يَصَحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا أْبْرَأَ الْمَرْهُونُ
 الْجَانِيَّ وَسَرَى رَهْنٌ إِلَى زِيَادَةِ مُتَسَلِّةٍ وَدَخَلَ فِي رَهْنٍ حَامِلٌ
 سَحْلَهَا وَلَوْ جَنَى مَرْهُونٌ عَلَى أَجْنَبِيٍّ قَدَّمَ بِهِ فَإِنْ اقْتَصَّ أَوْ بَاعَ
 لَهُ فَاتَ الرَّهْنُ كَمَا لَوْ تَلَفَ أَوْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَّ لَا إِنْ وَجَدَ
 سَبَبُ مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ مَرْهُونٌ مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَ آخِرِ اقْتَصَاصِ
 فَاتَ الرِّهْنَانِ وَإِنْ وَجِبَ مَالٌ تَعْلَقَ بِهِ حَقٌّ مَرْتَنٍ الْقَتِيلِ
 فَيَبَاعُ إِنْ لَمْ تَزِدْ قِيمَتُهُ عَلَى الْوَاجِبِ وَعَمَّنْهُ رَهْنٌ فَإِنْ كَانَ
 مَرْهُونَيْنِ بَدَيْنِ أَوْ بَدَيْنَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ فَإِنْ اقْتَصَّ سَيِّدُهُ فَاتَتِ الْوَثِيقَةُ
 وَإِلَّا نَقَصَتْ فِي الْأُولَى وَتَقَلُّ فِي الثَّانِيَةِ لِنَرَضٍ وَيَنْفَكُ بِفَسْخِ
 مَرْتَنٍ وَبِرَاءَةِ مَنْ الدَّيْنِ لَا بَعْضُهُ فَلَا يَنْفَكُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَعَدَّدَ
 عَقْدٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ أَوْ مَدِينٌ أَوْ مَالِكٌ مُعَارٍ رَهْنٍ (فصلٌ)
 اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ تَبَرُّعٍ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ قَدْرٍ مَرْهُونٍ بِهِ
 حُلْفَ رَاهِنٍ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَسَدُهُمَا بِمَائَةٍ وَأَقْبَضَاهُ

وصدقته أحدهما فنصديه رهن بخمسين وحلف المكذب وتقبل
 شهادة المصدق عليه ولو اختلفا في قبضه وهو بيد رهن أو
 مرتهن وقال الرهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى حلف
 ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن لإقراره عن حقيقة فله تخليفه
 وإن لم يذكر تأويلاً ولو اختلفا في جنابة مرهون أو قال الرهن
 جنى قبل قبض حلف منكر وإذا حلف في الثانية غرم الرهن
 الأقل من قيمته والأرش ولو نكل حلف المجنى عليه ثم بيع
 للجنابة إن استغرقت ولو أذن في بيع مرهون فبيع ثم قال
 رجعت قبله وقال الرهن بعده حلف المرتهن كمن عليه دينان
 بأحدهما وثيقة فأدى أحدهما ونوى دينها وإن أطلق جعله عما
 شاء (فصل) من مات وعليه دين تعلق بركته كمرهون
 يمنع إزناً فلا يتعلق بزوائدها وللولاء إمساكها بالأقل من
 قيمتها والدين ولو تصرف ولا دين فظهر دين لم يسقط وسخ
 « كتاب التفليس » من عليه دين آدمى لازم
 حال زائد على ماله حجب عليه أو على وليه وجوباً بطلبه أو
 طلب غرمائه أو بعضهم ودينه كذلك ومن إسهاده على حجرة

ولا يحلُّ مؤجلٌ بمجرٍ وبه يتعلّق حقّ الغرماءِ بماله فلا يصحّ
تصرّفه فيه بما يضرّهم كوقفٍ وهبةٍ ولا يبيعه ويصحّ إقراره
بمينٍ أو جناية أو بدينٍ أسندَ وجوبه لما قبل الحجر ويتعدّى
الحجر لما حدث بعده بكسبٍ كاضطيادٍ ووصيّةٍ وشراءٍ ولبائعٍ
تجهل أن يزاحم « فصل » يُبادرُ قاضٍ ببيعِ ماله ولو
مركوته ومسكنه وخاديه بمحضرةٍ مع غرمائه في سوقه وقسم
ثمنه ندياً بثمنٍ مثله حالاً من نقدٍ ببلدٍ محله وجوباً وليقدّم ما يخاف
فساده فما تعلّق به حقٌّ خيواناً فنقولاً فعقاراً ثمّ إن كان النقدُ
غيرَ دينهم اشتري إن لم يرضوا وإلا صرف الهمم إلا في نحو
سلمٍ ولا يُسأَمُ مبيعاً قبل قبضٍ ثمنه وما قبضَ قسمه فإن عثر
آخر ولا يُكلفون إثبات أن لا غريمٍ غيرهم فلو قسم فظهر
غريمٌ أو حدث دينٌ سبق سببه الحجر شارك بالحصّة ولو
استحقّ مبيعٌ قاضٍ قدّم مُشترٍ ويمونٌ ممونه حتى يمضي يومٌ
قسم ماله بليته إلا أن يفتي بكسبٍ ويتركُ لمونه دسّت
توبٍ لا تقي ولا يلزم بعد القسم إجارة أم ولده وموقوفٍ عليه
بقية دين لا كسبه وإجارة نفسه وإذا أنكر غرماءُ أساره

فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ مُخَافٌ وَإِلَّا لَزِمَهُ يَبْتَنُّ تَجْبُرُ بَاطِنُهُ وَتَشْهَدُ
أَنَّهُ مُعَسَّرٌ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا يَبْقَى لِمَوْنِهِ وَإِذَا اثْبَتَ أَهْمِلَ وَالْعَاجِزُ
عِنْدَ يَوْكَلِ الْقَاضِي مَنْ يَبْحَثُ عَنْهُ فَإِذَا ظَنَّ إِعْسَارَهُ بِقَرَأَتِهِ
إِضَافَةً شَهْدَ بِهِ «فصل» لَهُ فُسْخٌ مُعَاوَضَةٌ مُحْضَةٌ لَمْ تَقْعُ بَعْدَ
حَجَرِ عِلْمِهِ فُورًا لَأَنَّهُ وَجَدَ مَا لَهُ فِي مِلْكٍ غَرِيمِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ
لَازِمٌ وَالْمَوْضُ حَالٌ وَتَمَذَّرَ حَصُولُهُ بِأَفْلَاسٍ وَإِنْ قَدَّمَهُ الْغَرَمَاءُ
بِالْمَوْضُ بِنَحْوِ فَسْخِ الْعَقْدِ لَا بَوَاطِنَ وَتَصَرَّفَ وَلَوْ تَعَيَّبَ بِجَنَابَةِ
بَائِعٍ بَعْدَ قَبْضٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ أَخَذَهُ وَضَارَبَ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ
الْقِيَمَةِ وَإِلَّا أَخَذَهُ أَوْ ضَارَبَ بِثَمَنِهِ وَلَهُ أَخْذُ بَعْضِهِ وَيَضَارِبُ بِمُحْصَاةِ
الْبَاقِي فَإِنْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ أَخْذَ مَا يَقَابِلُ بَاقِيَهُ وَالزِّيَادَةُ
الْمُتَّصِلَةُ لِلْبَائِعِ وَالْمُنْفَصِلَةُ لِلْمُشْتَرِيِّ فَإِنْ كَانَتْ وَلَدَ أُمَةٍ لَمْ يَمِيزْ وَلَمْ يَبْذُلْ
الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ يَبِيعُ وَأَخْذَ حِصَّةِ الْأُمِّ وَلَوْ وَجَدَ حَمْلٌ أَوْ ثَمَرٌ لَمْ
يُظَاهَرْ عِنْدَ بَيْعٍ أَوْ رُجُوعٍ أَخْذَهُ وَلَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى فَإِنْ اتَّهَقَ هُوَ
وَوُضِعَ قَلَمُهُ عَلَى قَلَمِهِ قَلَعُوا أَوْ عَدِمَهُ تَمْلِكُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ قَلَعَهُ وَغَرِمَ
أَرَشَ نَقْصِهِ وَلَوْ كَانَ مِثْلِيًّا كَبُرَ نَخْلَطُهُ بِمِثْلِهِ أَوْ بَارِدًا رَجَعَ بِقَدَرِهِ
مِنَ الْمَخْلُوطِ أَوْ بِأَجُودَ فَلَا وَلَوْ طَحَنَهُ أَوْ قَصَرَهُ أَوْ صَبَغَهُ بِصَبْغِهِ

وزادت قيمته فالفلس شريك بالزيادة أو بصنع اشتراه منه أو
 من آخر فإن لم تزد قيمتهما على الثوب فالصنع مفقود ولا أخذ
 البائع مبيع له لكن المقاس شريك بالزيادة على قيمتهما (باب) الحجر
 بجنون وصبا وسفه فالجنون يسلب العبارة والولاية إلى أفاقة
 والصبا كذلك إلا ما استثنى إلى بلوغ بكامل خمس عشرة سنة
 أو أمناء وإمكانه كمال تسع سنين أو حيض وحبل أنثى أماره
 كنبت عانة كافر خشنه فإن بلغ رشيدا أعطي ماله والرشد
 صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرما يطل عدالة ولا يبدّر بأن
 يضيع مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو زمية في بحر أو صرفه
 في محرّم لا خير ونحو ملائس ومطاعم ويختير رشده قبل بلوغه
 فوق مرة فولد تاجر بما كسبه في معاملة ثم يعقده وليه وزراع
 بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر عزل وصون نحو أطعمة عن
 نحو هرة فلو فسق بعد فلا حجر أو بدّر حجر عليه القاضي وهو
 وليه أو جن فوليه وليه في صغر كمن بلغ غير رشيد ولا يصح
 من محجور سفه إقراره بنكاح أو بدّين أو إتلاف مال ولا
 تصرف مالى كبير ولا يضمن ما قبضه من رشيد بأذنه وتلف

قبل طلبٍ ويصحُّ إقراره بمقويةٍ وتيقه نسباً وعبادتهُ بدنيةً
أو ماليةً واجبةً لكن لا يدفعُ المالَ بلا إذنٍ ولا تعيينٍ وإذنا سفر
لنفسك واجبٌ فقد مرَّ أو تطوُّعٌ وزادتْ مؤنةُ سفره على
نقته المعبودةِ فيأوليه منعه إن لم يكن في طريقه كسبٌ قدر
الزيادة وهو كسحصر (فصل) ولي صبي أبٌ فأبوه فوصي
ففاض ويتصرف بمصلحة ولو نسيته وبعرضٍ وأخذ شفعة
ويشهد في بيعه نسيته ويترهن ويبنى عقاره بطينٍ وأجرٍ ولا
يبعه إلا لحاجة أو غبطة ظاهرة ويزكي ماله ويمونه بمروفي
فإن ادعى بعد كماله بيعاً بلا مصلحة على وصي أو أمينٍ حلف
أو أبٌ أو أبيه حلفا (باب الصلح) شرطه بلفظه سبق
مُخصومة وهو يجري بين مُتداعين فإن كان على إقرارٍ وجرى
من عينٍ مُدعاة على غيرها فيبيع أو إجارة أو غيرها أو على بعضها
فهيبة للباقي فتثبت أحكامها أو من دينٍ على غيره فقد مرَّ أو
على بعضه فأبراءً عن باقيه وصحَّ بلفظه نحو إبراءٍ أو من حالٍ على
مؤجلٍ مثله أو عكسٍ لنى وصحَّ تعجيلٌ لأن ظنَّ صحةً أو
من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة وبقيت خمسة

حالة أو عكسَ لَنَا أو كَانَ عَلَى غَيْرِ أَقْرَارٍ لَنَا وَصَالِحِي عَمَّا تَدْعِيهِ
 لَيْسَ أَقْرَارًا وَيَجْرِي بَيْنَ مُدَّعٍ وَأُجْنَبِيٍّ فَإِنْ صَالِحٌ عَنْ عَيْنٍ وَقَالَ
 وَكَانِي الزَّيْمُ وَهُوَ مُقَرَّتُكَ أَوْ وَهِيَ لَكَ صَحٌّ وَإِنْ صَالِحٌ عَنْهَا
 لِنَفْسِهِ صَحٌّ إِنْ قَالَ وَهُوَ مُقَرَّتُ وَلَا فِشْرَاءُ مَنصُوبٌ إِنْ قَالَ وَهُوَ
 مُبْطَلٌ وَلَا أَمَّا ﴿فصل﴾ الطَّرِيقُ النَّافِذُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ
 بِنَاءٌ أَوْ غَرْسٌ وَلَا بِمَا يَضُرُّ مَرَّةً أَوْ لَا يَخْرُجُ فِيهِ مُسْلِمٌ جَنَاحًا أَوْ
 سَابِطًا إِلَّا إِذَا لَمْ يُظْلَمْ وَرَفَعَهُ بَحِثُ يَمْرُتُ تَحْتَهُ مُنْتَصِبٌ وَعَلَيْهِ
 حُمُولَةٌ غَالِبَةٌ وَرَاكِبٌ وَحَمَلٌ بِكَنِيسَةٍ عَلَى بَيْعٍ إِنْ كَانَ مَمْرٌ
 فَرَسَانٌ وَقَوَائِلٌ وَغَيْرُ النَّافِذِ الْخَسَالِي عَنْ نَحْوِ مَسْجِدٍ يَحْرُمُ
 إِخْرَاجُ إِلَيْهِ لَغَيْرِ أَهْلِهِ وَلِبَعْضِهِمْ بَلَا إِذْنٍ كَفَتْحِ بَابُ أَبْعَدَ مِنْ
 رَأْسِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَعَ تَطَرُّقٍ مِنَ الْقَدِيمِ وَجَازَ صَالِحٌ بِمَالٍ عَلَى فَتْحِهِ
 لَا عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي نَافِذٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَهْلُهُ مَنْ نَفَذَ بَابُهُ إِلَيْهِ وَتَحْتَصُّ
 شَرَكَةُ كُلِّ بَابٍ بَيْنَ بَابِهِ وَرَأْسِ غَيْرِ النَّافِذِ وَلِغَيْرِهِمْ فَتَحُ بَابُ إِلَيْهِ
 لَا لِتَطَرُّقٍ وَلِلْمَالِكِ فَتَحُ كَوَاتٍ وَبَابٌ بَيْنَ دَارِيهِ وَالْجِدَارِ بَيْنَ
 مَا لِكَيْنِ إِنْ اخْتَصَّ بِهِ أَحَدُهُمَا نَمَعَ الْآخَرُ مَا يَضُرُّ كَوَضْعِ
 خَشَبٍ أَوْ بِنَاءٍ عَلَيْهِ فَلَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ مُجَانًا فَبَاعَرَةً فَإِنْ رَجَعَ

بَعْدَ وَضْعِ أَقْبَاهُ بِأَجْرَةٍ أَوْ رَفْعِهِ بِأَرْضٍ أَوْ بِعَوَظٍ فَإِنْ أُجِّرَ
 الْعَلَوُ لِلْوَضْعِ فَاجَارَةٌ أَوْ بَاعُهُ لَذَلِكَ أَوْ حَقُّ الْوَضْعِ فَعَقْدٌ مُشَوِّبٌ
 بِبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ فَإِذَا وَضِعَ لَمْ يَرْفَعْهُ مَالِكُ الْجِدَارِ وَلَوْ أَنْهَدَمَ قَاعَادَهُ
 فَلَمْ يَسْتَحَقِّ الْوَضْعَ وَمَتَى رَضِيَ بِنَاءِ عَلَيْهِ شَرْطَ بَيَانِ مُحْلِهِ وَسَمَكِهِ
 وَصِفَتِهِ وَصِفَةِ سَقْفٍ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَرْضٍ كَفَى الْأَوَّلُ وَإِنْ اشْتَرَا
 فِيهِ مُنْعَ كُلِّ مَا يَضُرُّ بِالرِّضَا فَلَهُ كَأَجْنِيٍّ أَنْ يَسْتَنْدَ وَيَسْنِدَ
 إِلَيْهِ مَا لَا يَضُرُّ وَلَا يَلْزِمُ شَرِيكَاً عِمَارَةً وَيُنْعَى إِعَادَةً مِنْهُمْ
 بِنَقْضِهِ لِأَبَالَةٍ نَفْسِهِ وَالْمُعَادِ مِلْكُهُ وَلَوْ أَعَادَهُ بِنَقْضِهِ فَمَشْرُوكٌ
 أَوْ أَحَدُهُمَا وَشَرْطُ لَهُ الْآخِرُ زِيَادَةُ جَازِوَلَهُ مُصْلَحٌ بِمَالٍ عَلَى إِجْرَاءِ
 مَاءٍ غَيْرِ غُسَالَةٍ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ الْقَاءِ ثَلَجٍ فِي أَرْضِهِ وَلَوْ تَنَازَعَا
 جِدَاراً أَوْ سَقْفاً بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا فَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ بُنِيَ مَعَ بِنَاءِ أَحَدِهِمَا فَلَهُ
 الْيَدُ وَإِلَّا فَلَهُمَا فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً أَوْ حَلَفَ قَضَى لَهُ وَإِلَّا
 جَمِلَ بَيْنَهُمَا (بَابُ الْحَوَالَةِ) أَرْكَانُهَا مُحِيلٌ وَمَحْتَالٌ وَمُحَالٌ عَلَيْهِ
 وَدَيْنَانٌ وَصِيفَةٌ وَشَرْطُ لَهَا رِضَا الْأَوَّلَيْنِ وَثُبُوتُ الدَّيْنَيْنِ
 وَصَحَّةُ اعْتِيَاضِ عَنْهَا كَثْمُنٌ وَتَصَحُّ بِنَجْمِ كِتَابَةٍ وَعِلْمٌ بِالْدَّيْنَيْنِ
 قَدَرًا وَصِفَةٌ وَتَسَاوِيَهُمَا كَذَلِكَ وَبِرَأْيِهَا مُحِيلٌ وَيَسْقُطُ دَيْنُهُ

ويلزم دينُ مُحْتالٍ مُحالاً عليه فإن تعذر أخذه لم يرجع على
 محيل وإن شرط يساره أو جهله ولو فسخ بيعٌ وقد أحالَ
 مشترِ بئمن بطلت لا بآئع به ولو أحالَ بئمن رقيقاً فاتفق البيعان
 والمحْتال على حرّيته أو ثبتت بيئته لم تصح الحوالة فإن كذبا
 المحْتال ولا يدينه فكلّ تحليفه على نفي العلم وبقيت ولو اختلفا
 هل واكل أو أحالَ حلفَ مُنكر الحوالة لا مع اتفاق على لفظها
 ولم يحتمل وكالة

(كتاب الضمان) أركانه مضمون عنه وله وفيه وصيفة
 وضامنٌ وشرط فيه أهلية تبرع واختيارٌ وصحّ ضمانٌ رقيقٍ
 باذن سيده لا له فإن عین للأداء جهةً وإلا فسيأكسبه بعد اذنٍ
 ومما يبدى ما ذون وفي المضمون له معرفته لا رضاه ولا رضا
 المضمون عنه ومعرفته وفي المضمون فيه ثبوته وصحّ ضمانٌ
 دركٌ بعد قبضٍ ما يضمنُ كان يضمنُ لمشتري الثمن ولبائع المبيع إن
 خرجَ مقابله مستحقاً أو معيياً أو ناقصاً لنقص صفة أو صنعة
 ولزومه ولو ما لا كثنٍ ولم يثبت إلا في إبلٍ دية كبراء ولو ضمن
 من درهمٍ إلى عشرةٍ صحّ في تسعةٍ كإقرارٍ ونحوه وانصح كقالة

عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم
لحق لله مالي أو لآدي باذنه ولو صبيًا ومجنونًا ومحبوسًا وميتًا
ليشهد على صورته فإن كفّل بدن من عاينه مال شرط لزومه
لا علم به ثم إن عين محل تسليم وإلا فمحلها ويرأ كفيل
بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فإن غاب لزومه
احضاره إن أمكن ويمهل مدته ثم إن لم يحضره حبس ولا
يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يقرمه لم تصح وفي الصيغة لفظ
يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّله أو تقلّده أو
تكفّلت بيده أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل
ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا تعليق وتأقيت ولو كفّل
وأجل احضارًا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلًا به وعكسه
ولا يلزم تعجيل والمستحقّ مطالبة ضامن وأصيل ولو برى
برى ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه
ولضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء إن طواب ورجوع
عليه ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع إلا بما غرم ومن
آدي دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم إنما يرجع مؤدّ إذا

أشهد بأداء ولو رجلاً ليحلف معه أو أدنى بحضرة مدين أو
صدقه دائن

كتاب الشركة (هي شركة أبدان بان يشتركا ليكون بينهما
كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبها وعليها ما يفرم
ووجوه ليكون بينهما ربح ما يشتريانه لهما وعنان وهي الصحيحة
وأركانها عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ
يشعر باذن في تجارة وفي العاقدين أهلية توكيل وتوكل وفي
المعقود عليه كونه مشلياً خلط قبل عقد بحيث لا يتميز أو
مشاعاً لا تساوي ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصالحة
بحال وتقدير بلدي فلا يبيع بتمن مثل وتم راغب بأزيد ولا يسافر
به ولا يبيعه بلا اذن ولكل فسخا ونعزلان بما ينزل به
الوكيل لا عازل بعزله للآخر والربح والخسر بقدر المالين وان
شرطاً خلافة وتسد به فلكل على الآخر أجرة عمله له وقد
التصرف والشريك كمودع وحلف في إشتريته أو ان ما يدي لي
أو للشركة لافي اقسمننا وصار لي

(كتاب الوكالة) أركانها موكل ووكيل وموكل فيه

وصيغته وشروط في الموكل صحة مباشرة الموكل فيه غالباً
 فيصح توكيل ولي وفي الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه
 غالباً وتعيينه وفي انوكيل فيه أن يملكه الموكل فلا يصح في بيع
 ما سيملكه وطلاق من سينكحها إلا تعاوان قبل نيابة فيصح
 في عقد وفسخ وقبض وإقباض وخصومة وتملك مباح واستيفاء
 عقوبة لا إقرار والتقاط وعبادة إلا في نكاح ودفع نحو زكاة
 وذبح نحو أضحية ولا شهادة ونحو ظاهر وعين وإن يكون معلوماً
 ولو بوجه كبيع أموال وعقار قائي لا نحو كل أموري ويجب
 في شراء عبد إتيان نوعه ودار إتيان محله وسكة لا ثمن أو في
 الصيغة لفظ موكل يشعر برضاه كوكلتك أو بع وصح
 تأقيتها وتعليق لالها ولا لعزل ولو قال وكلتك ومتى عزلتك
 فأنت وكيلى صحت فإن عزله لم يصح وكلاً ونفذ تصرفه
 (فصل) الوكيل بالبيع مطلقاً كالشريك فلا يبيع بثمن مثل
 ثم راعب بأزيد وبغبن فاحش فلو خالف وسلم ضمن ولو وكله
 لبيع مؤجلاً صح وتحمل مطلق أجل على عرف ولا يبيع
 لنفسه ومواليه وله قبض ثمن حال ثم يسلم المبيع فإن سلم قبله

ضمن وليس لوكيل بشرأٍ شراءٍ معيبٍ فإن اشتراه جاهلاً وقع
 للوكيل والشراء في الذمة. ولكل ردّه لا إن رضى مُوكلٌ أو
 اشترى بعين ماله فلا يردُّ وكيلٌ ولوكيلٌ توكيلٌ بلا إذن فيما
 لا يتأتى منه وإذا وكل باذن فالثاني وكيلٌ الموكل فلا يعزله
 الوكيلُ فإن قال وكل عنك فوكيلٌ الوكيل فينزلُ بعزل
 وانعزال وحيث له توكيلٌ فليوكل أميناً إلا إن عين له غيره
 (فصل) أمره ببيع لعين أو به أو فيه تعيين فلو أمره بمائة لم
 يبيع بأقل ولا بأزيد إن نهأه أو عين مشترياً أو بشراء شاة
 موصوفة بدينار فاشترى به شاتين بالصفة وسأوته إحداهما وقع
 للوكيل ومتى خالفه في بيع ماله أو شراء بعينه لنا أو شراء في ذمة
 وقع للوكيل وإن سمى الموكل ولا يصح إيجاب بيعت مُوكلك
 والوكيل أمينٌ فإن تعدّي ضمن ولا ينزل وأحكام عقده
 كروية ومفارقة مجلس وقابض فيه تتعلق به ولبائع مطالبته
 بشئ إن قبضه وإلا فلا إن كان أميناً وإلا طالبه إن لم يعترف
 بوكالته وإلا طالب كلاً والوكيل كضامن ولو تلف ثمن
 قبضه واستحق مبيع طالبه مُشتري والقرار على الموكل (فصل)

الوكالة جائزة فترفعُ حالاً بزلٍ أحديهما وتعمدُ إنكارها
بلا غرض وزوال شرطه وملكِ مُوكلٍ ولو اختلفا فيها أو قال
قبل تسليمه المبيع أو بعدهُ بحق قبضتُ الثمن وتلف أو قال
أتيتُ بالتصرفِ فأنكر الموكِلُ حلفَ ولو اشترى أمة بعشرين
وزعم أن الموكِلَ أمره فقال بل بعشرة وحلفَ فإن اشترى
بعين مالِ الموكِلِ وسماه في عقد بطل أو بعده واشترى في ذمة
وسماه كإمارة وصدقه البائعُ فكذلك وإلا وقع للوكيل وحلفَ
البائعُ على نفي العلم إن كذبه أو سكتَ وقد اشترى بالعين
وسماه بعد العقد وسنَّ لقاضٍ حيثُ نفى بالبائع في هذه وبالموكِلِ
مطلقاً ليبيهاها للوكيل ولو بتعليق ولو قال قضيتُ الدين فأنكر
مستحقه حلفَ ولن لا يصدق في أداء تأخيرهِ لأشهاد به ومن
ادعى أنه وكيلٌ بقبضٍ ما على زيد لم يجب دفعه إلا بنية ويجوز
إن صدقه أو أنه مُحتملٌ به أو وارثٌ له وصدقه واجبٌ

(كتاب الأقرار) أركانه مقررٌ ومقرُّه وبه وصيفة
وشرطٌ فيها لفظٌ يُشعرُ بالزامٍ كيزيد على أو عندي كذا وعلى
أو في ذمتي للدين ومعي أو عندي للعين وجوابٌ لي عليك

ألف أم أو أليس لي عليك ألف يبيلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر
 به أو نحوها لإقرار كجواب اقض الألف الذى لي عليك بنعم
 أو أقضى غداً أو أمهلنى أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد أو نحوها
 لا بزنه أو أخذه أو اختم عليه أو اجعله فى كيسك أو أنا مقر به
 أو أقر به أو نحوها وفى المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح
 من صبي ومجنون ومكره فإن ادعى بلوغاً بامناء ممكناً صدق ولا
 يحلف أو بسن كلف بينة والسفيه والمفلس أمر حكمهما وقبل إقرار
 رقيق بموجب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق بذمته فقط إن لم
 يصدق سيد وقبل عليه بدن تجارة أذن له فيها وإقرار مريض
 ولو لو آرت ولا يقدم إقرار صحة ولا مورث وفى المقر له أهلية
 استحقاق فلا يصح لذاته فإن قال بسببها لقلان صح حمل
 هند وإن أسند لجهة لا تمكن فى حقه وعدم تكذيبه وفى المقر
 به أن لا يكون للمقر قوله دارى أودنى لمعرو لغو لا هذا
 وكان لى إلى أن أقررت به وأن يكون بيده ولو ما لا فلو أقر
 بحرية شخص ثم اشتراه حكم بها وكان اشتراؤه افتداء من جهته
 وبيعاً من جهة البائع فله الخيار وصح بمجهول فلو قال على شىء

أو كذا قبل تفسيره بغير عبادة ورد سلام ونجس لا يُشتي ولو
أقر بمال وإن وصفه بنحو عظم قبل تفسيره بمائل منه وبمستولة
ولو قال شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء أو شيء أو كذا وكذا
فشيئان أو كذا درهم برفع أو نصب أو جر أو سكون أو
كذا كذا درهم بها بلا نصب فدرهم أو به فدرهمان أو ألف
ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون درهما
فالكل دراهم أو الدراهم التي أقررت بها بقصة الوزن أو
مغشوشة فإن كانت دراهم البلدي كذلك أو وصله قبل أو
درهم في عشرة فإن أراد مئة فأحد عشر أو حسابا لغيره فمشرة
والأف درهم (فصل) قال له عندي سيف أو خف في ظرف أو
عبد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه لزمه فقط أو دابة
بسرجهما أو ثوب مطرز لزمه الكل أو في ميراث أبي ألف
فاقرأ على أبيه دين أو ميراثي من أبي فوعده هبة أو على درهم
درهم لزمه درهم أو درهم فدرهمان أو درهم ودرهم فثلاثة
إلا أن نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان ومتى أقر بينهم
كثوب وطولب ببيانه فأبى حبس ولو بين وكذبه المقر له

فليسبين وليدع ويحلف المقر على شيء ولو أقرب ألف وبألف فألف
ولو اختلف قدر فلا أكثر فلو تعدد جزم لزماه ولو قال له على
ألف قضيت أو لا تنز أو من نحن نحو خرز مه أو من نحن نحو
عبد لم أقبضه قبل أو علق فلا شيء وحلف مقر في على أو عندي
أو ممي ألف وفسره بودية فقال لي عليك ألف آخر وفي
دعواه تلقأ وردا بعده ومقر له في قوله في ذمتي أو ديناً ولو أقرب
بيع أو هبة وقبض فادعي فساد لم يقبل وله تحليف المقر له فان
نكل حلف المقر وبطل أو قال هذا لا يدل نعمرو أو غضبته
من زيد بل من عمر وسلم لا يدل وغرم بدله لعمر وصح استثناء
نواه قبل فراغ الأقرار أو اتصل ولم يستغرق ولا يجمع في استغراق
وهو من إثبات نفى وعكسه فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا
ثمانية لزماه تسعة وصح من غير جنسه كألف درهم إلا ثوباً لأن
بين ثوب قيمة دون ألف ومن معين كهذه الدار له ألا هذا
البيت أو هؤلاء العبيد إلا واحداً وحلف في بيانه

(فصل) أقرب بنسب فان ألحقه بنفسه شرط إمكان
وتصديق مستلحق أهل له ولو استلحق اثنان أهلاً لحق

مَنْ صَدَّقَهُ وَأَمَتَهُ إِنْ كَانَتْ فِرَاشُ قَوْلِهَا لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا فَانْ قَالْ هَذَا
وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ لَا إِبْلَادُ أَوْ وَعَلَقْتَ بِهِ فِي مَا سَكِي ثَبَتَا وَإِنْ
الْحَقُّ بغيرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي شُرْطَ مَعَ مَامَرٍ كَوْنُ الْمَلْحَقِ
بِهِ رَجُلًا مِيتًا وَإِنْ تَقَاهُ وَكَوْنُ الْقَرِّ لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُ وَارثًا
حَازِرًا فَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ حَازِرَيْنِ بِثَالِثٍ دُونَ الْآخَرِ لَمْ يُشَارِكِ الْقَرَّ
ظَاهِرًا فَإِنْ مَاتَ الْآخَرُ وَلَمْ يَرَهُ إِلَّا الْقَرُّ ثَبَتَ النِّسْبُ أَوْ ابْنُ
حَازِرٍ بِأَخٍ فَأَتَكَرَّ نَسَبُهُ لَمْ يُوْثِرْ وَلَوْ أَقْرَأَ بِنٌّ يَحْبِبُهُ كَأَخٍ أَقْرَأَ
بِابْنٍ ثَبَتَ النِّسْبُ لَا الْارْثُ

﴿ كِتَابُ الْعَارِيَةِ ﴾ أَرْكَانُهَا مُسْتَعِيرٌ وَمُعَارٌ وَصِيفَةٌ وَمُعِيرٌ
وَشُرْطَانٌ فِيهِ مَا فِي مُقْرَضٍ وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةُ كَمَا كَثُرَ لَا مُسْتَعِيرٌ
وَفِي الْمُسْتَعِيرِ تَمْيِينٌ وَاطْلَاقٌ تَصْرِيفٌ وَلَهُ إِبَابَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ
وَفِي السُّعَارِ لِمَتْنَعٍ مُبَاحٌ مَعَ بَقَائِهِ وَتَكَرُّرُهُ اسْتِعَارَةٌ وَإِعَارَةٌ
فَرَعٌ أَصْلُهُ لَخْدْمَةٍ وَكَافِرٌ مُسْلِمًا وَفِي الصِّفَةِ لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالْإِذْنِ
فِي الْإِئْتِنَاعِ كَأَعْرَتِكَ أَوْ بِطَلْبِهِ كَأَعْرَنِي مَعَ لَفْظِ الْآخَرِ أَوْ فَعْلِهِ
وَأَعْرَتَكَ لِيَتَلَفَّهُ أَوْ لِيُعِيرَنِي فَرَسَكَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ وَمَوْثِقَةٌ رَدٌّ
عَلَى مُسْتَعِيرٍ فَإِنْ تَلَفَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ مَا ذُوْنٍ ضَمَنَهُ لَا مُسْتَعِيرٌ

من نحو مُكْتَرٍ كَتَافٍ فِي شَغْلٍ مَالِكٍ وَلَهُ انْتِفَاعٌ مَّا ذُوْنٌ وَمِثْلُهُ ضَرَرًا
إِلَّا إِنْ نَهَاهُ فَلَزَّ أَرَعَهُ بِرٍّ يَزْرَعُهُ وَشَعِيرًا لَا عَكْسَهُ وَلِبْنَاءٍ أَوْ
غَرْسٍ يَزْرَعُ لَا عَكْسَهُ وَلِبْنَاءٍ لَا يَنْفِرُ وَعَكْسَهُ وَإِنْ أَطْلَقَ
الزَّرْعَ صَحَّ وَزَرَعَ مَا شَاءَ لَا إِعَارَةَ مُتَعَدِّ جِهَةٍ بَلْ يُعَيِّنُ
أَوْ يُعَيِّمُ (فَصْلٌ) لِكُلِّ رَجُوعٍ بِشَرْطٍ فِي بَعْضٍ كَدْفِنٍ فَأَمَّا
يَرْجِعُ قَبْلَ الْمَوَارَةِ أَوْ بَعْدَ انْتِدِرَاسِ وَإِنْ أَعَارَ لِبْنَاءٍ أَوْ غَرْسٍ وَلَوْ
إِلَى مُدَّةٍ ثُمَّ رَجَعَ فَإِنْ شَرَطَ قَلْعَهُ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَإِنْ اخْتَارَهُ قَلَعَ
مَجَانًا وَلَزِمَهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ وَإِلَّا خَيْرٌ مُعِيرٌ يَنْتَلِكُهُ بِقِيَمَتِهِ
وَقَلْعِهِ بِأَرْضٍ وَبَقِيَّتِهِ بِأَجْرَةٍ فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ تَرَكَهَا حَتَّى يَخْتَارَ أَحَدُهَا
وَلِلسَّعِيرِ دُخُولُهَا وَانْتِفَاعُ بِهَا وَلِلسَّعِيرِ دُخُولُهَا لِأَصْلَاحٍ وَلِكُلِّ
يَعِيٍّ مُلْكُهُ وَإِذَا رَجَعَ قَبْلَ إِذْرَاكِ زَرْعٍ لَمْ يُعْتَدْ قَلْعُهُ لَزِمَهُ
بَقِيَّتُهُ إِلَيْهِ بِأَجْرَةٍ وَلَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ وَلَمْ يُدْرِكْ فِيهَا لِقْصِيرُ قَلْعِهِ
مَجَانًا كَمَا لَوْ حَمَلَ نَحْوَ سَيْلٍ بِذَرٍّ إِلَى أَرْضِهِ فَنَبَتَ وَلَوْ قَالَ مَنْ
يَدِيهِ عَيْنٌ أَعْرَفْتَنِي فَقَالَ مَا لِكُهَا أَجْرُكَ أَوْ غَضَبْتَنِي وَمَضَتْ مُدَّةُهَا
أَجْرَةٌ مُصَدَّقٌ فَإِنْ تَلَقَّتْ فِي الثَّانِيَةِ أَخَذَ قِيَمَةَ وَقْتِ تَلَفِ بِلَايَيْنِ
فَإِنْ كَانَتْ دُونَ أَقْصَى قِيَمِهِ حَلَفَ لِلزَّائِدِ

(كتاب الغصب) هو استيلاء على حق غير بلا حق
 كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن داره
 ودخوله لها بقصد استيلاء فان كان المالك فيها ولم ير عجه
 فغاصب لنصفها إن عُدَّ مستولياً ولو منع المالك بيتاً منها فغاصب
 له فقط وعلى الغاصب رد ضمان مُتمول تلف كما لو ألقه بيد
 مالكه أو فتح زقاً مطروحاً فخرج ما فيه بالفتح أو منصوباً
 فسقط به وخرج ما فيه أو باباً عن غير مميز كطير فذهب
 حالاً وضمن أخذ مُغصوب والقرار عليه إن تلف عنده إلا
 إن جهل ويده أمانة بلائها كوديعة فعكسه ومتى ألقه فالقرار
 عليه وإن حمله الغاصب عليه لا لغيره كأن قدم له طعاماً فأكله
 فلو قدمه للمالك فأكله بريء

(فصل) يضمن مغصوب متقوم تلف بأقصى قيمه من
 غصب إلى تلف وأبعاضه بما نقص منه إلا إن تلفت من رقيق
 ولها مُقدر من حرّ فبأكثر الأمرين ومثلي وهو ما حصره
 كيل أو وزن وجاز سله كماء وتراب ونحاس ومسك وقطن
 ودقيق بمثله في أي مكان حل به المثلي فإن فقد فأقصى قيمه

المكان من غصب إلى فقد ولو نقل المصوب طولاً بَرَدَهُ
وبأقصى قيمه لحياولة ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير
المكان إن لم يكن لنقله مؤنة وأمن وإلا فأقصى قيم المكان
ويضمن متقوم أُلْفَ بلا غصب بقيته وقت تلف فإن تلف
بسراية جناية فبالأقصى ولا يراق مُسَكَّرٌ على ذمي لم يظهره ويرد
عليه كحترم على مسلم ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهو
وتفصل بلا كسر فإن عجز أبطلها كيف تيسر ويضمن في غصب
منفعة ما يؤجر إلا حراً فتقويت كبضع ونحو مستجد (فصل)
يُخْلَفُ غَاصِبٌ فِي تَلْفِهِ وَقِيمَتِهِ وَثِيَابٌ رَقِيقٌ وَعَيْبٌ خَلَقَ وَلَوْ
رَدَّهُ نَاقِصٌ قِيَمَةً فَلَا شَيْءَ وَلَوْ غَصَبَ ثَوْباً قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ فَصَارَتْ
بِرَخْصٍ دَرَاهِمًا ثَمَّ يَبْلِسُ نِصْفُهُ رَدَّهُ مَعَ خَمْسَةٍ أَوْ تَلَفَ أَحَدُ
خَفَيْنِ مَغْصُوبًا وَقِيمَتُهُمَا عَشْرَةٌ وَقِيَمَةُ الْبَاقِي دِرْهَمَانِ لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ
كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ بِيَدِ مَالِكِهِ وَلَوْ حَدَّثَ نَقْصٌ يُسْرِي لِتَلَفٍ كَأَن جَعَلَ
الْبُرَّ هَرِيسَةً فَكَتَلَفَ وَلَوْ جَنَى مَغْصُوبٌ فَتَمْلُقَ بَرَقَبَتِهِ مَالٌ فِدَاهُ
النَّاصِبُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالُ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ غَرَمَهُ الْمَالِكُ
وَالْمَجْنَى عَلَيْهِ أَخَذَ حَقَّهُ مِمَّا أَخَذَهُ الْمَالِكُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ

على الغاصب كما لو ردَّ فيسحق في الجناية ولو غصب أرضاً فنقل
 ترابها رده أو مثله كما كان بطلب أو لغرضه وعليه أجره مدقود
 مع أرض نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فتقصت عنه رده
 وغرم الذهب أو قيمته لزمه أرض أو لها غرم الذهب ورد
 الباقي مع أرض نقصه ولا يجبر سمين نقص هزال ويجبر أنسيان
 صنعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عصيراً فنسخم ثم تخلل
 رده مع أرض أو خمرًا فتخللت أو جلد ميتة فدبته ردها (فصل)
 زيادة المصوب إن كانت أترأ كفصارة فلا شيء للغاصب وأزالها
 إن أمكن بطلب أو لغرضه ولزمه أرض نقص أو عيناً كبناء
 وغراس كلّف القلع والأرض وإن صبغ الثوب بصبغه وأمكن
 فصله كملّفه وإلا فإن نقصت قيمته لزمه أرض أو زادت لأشتركا
 ولو خطب مغصوباً بنيره وأمكن تمييزه لزمه وإلا فكتالف وله
 أن يعطيه منه إن خطبه بمثله أو بأجود ولو غصب خشبةً وبني
 عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلّف
 إخراجها ولو وطىء مفصوبةً حدّ زان منها ووجب مهر إن لم
 تكن زانيةً ووطء مشترك منه كوطئه وإن أحبلها بزنا فالولد رقيق

غير نسيب أو بغيره فخر نسيب وعليه قيمته وقت إقصائه حياً
ويرجع على الغاصب بها وبأرش نقص بنائه وغراسه لا يفرم
ما تلف أو تعيب عنده أو منفعة استوفاه وكل ما لو غريمه رجع
به لو غريمه الغاصب لم يرجع به وما لا فيرجع ومن انبت يده
على يد غاصب فكشتر

(كتاب الشفعة) أركانها أخذ ومأخوذ منه ومأخوذ
وشرط فيه إن يكون أرضاً بتابعها غير نحو ممر لا غنى عنه وأن
يملك بمعرض كبيع ومهر وعوض خلع وصلاح ديم وأن لا يبطل
نفعه المقصود لو قسم كطاحون وحمام كبيرين وفي الآخذ كونه
شريكاً وفي المأخوذ منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك
الآخذ فلو ثبت خياره لبائع لم يثبت إلا بعد لزوم أو لمشتري
فقط ثبت ولا يرد بعيب رضى به الشفع ولو كان لمشتري حصه
اشترك مع الشفع ولا يشترط في ثبوتها حكم ولا حضور من
ولا مشتر وشرط في تملك بها رؤية شفع الشقص ولقط يشعر
به كتملك أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتر الثمن أو رضاه
بذمة شفع ولا ريباً أو حكم له بها (فصل) يأخذ في مثلي

بمثله ومتقوم بقيمته وقت العقد وخير في مؤجل بين تعجيل مع
أخذ حالا وصبر إلى الحل ثم أخذ ولو بيع شقص وغيره أخذه
بحصته من الثمن ويمتنع أخذ بجمل ثمن فان ادعى علم مشتر
بقدره ولم يعينه لم تسمع وحلف مشتر في جهله به وقدره وعدم
الشركة والشراء فان أقر البائع بثبت الشفعة وسلم الثمن
له إن لم يقر بقبضه وإلا ترك بيد الشفيع وإذا استحق فان كان
معيًا بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقيًا وإذا دفع الشفيع مستحقًا
لم تبطل وإن علم ولمشتري تصرف في الشقص وشفيع فسخه
بأخذ وأخذ بما فيه شفعة ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص
ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة
في الأول للشريك القديم فان عفا شاركة المشتري الأول في
الثاني ولو عفا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل
أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب أو أخذ الكل فاذا
حضر الغائب شاركة وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص
وطلبها كرد بعيب لا في إلهاد في طريقه أو توكيله فيلزمه
لعذر توكيل فإشهاد فان ترك مقدوره منها أو آخر لتكذيبه

ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو بعضها
 عالمًا بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر فترك فبان بأكثر
 لا بدونه أو اني المشتري فسلم عليه أو بارك له في صفقته
 (كتاب القراض) أركانه مالك وعامل وعمل وربح
 وصيغة ومال وشرط فيه كونه نقدًا خالصًا معلومًا معينًا بيد عامل
 فلا يصح على عرض ومنشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد
 غيره وفي المالك مافي موكل وفي العامل مافي وكيل وإن يستقل
 بالعمل وفي العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على العامل فلا
 يصح على شراء برّ يطحنه ويخزّه ويبيعه وشراء معين ونادر
 ومعاملة شخص ولا يمان أوت فان منعه الشراء فقط بعد مدة
 صح وفي الربح كونه لهما ومعلومًا بجزئية فلا يصح على أن
 لأحدهما الربح أو شركة أو نصيبًا فيه أو عشرة أو ربح صنف
 أو أن للمالك النصف وصح في قارضتك والربح بيننا وكان
 نصفين وفي الصيغة مافي البيع كقارضتك (فصل في قارض
 العامل آخر ليشاركة في عمل وربح لم يصح وتصرف الثاني
 بغير إذن المالك غصب فان اشتري بعين مال القراض لم يصح

أَوْ فِي ذِمَّةٍ فَالرَّيْحُ لِلأَوَّلِ وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرَتُهُ وَيُجُوزُ تَعَدُّ كُلِّ
وَإِذَا فَسَدَ قَرَضٌ مُصَحَّحٌ تَصَرَّفَ الْعَامِلُ وَالرَّيْحُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ
يَقُلْ وَالرَّيْحُ لِلْأَجْرَةِ وَيَتَصَرَّفُ وَلَوْ بَعَرَضَ بِمَصَاحَةٍ لَا بَيْنَ فَاحِشٍ
وَلَا نِسْئَةٍ بِلَا إِذْنٍ وَلِكُلِّ رَدٍّ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةٌ الْإِبْقَاءِ
فَإِنْ اخْتَلَفَا فَعَمِلَ بِالمَصْلَحَةِ وَلَا يَعْمَلُ الْمَالِكُ وَلَا يَشْتَرِي بِأَكْثَرِ
مِنْ مَالِ الْقَرَضِ وَلَا زَوْجَ الْمَالِكِ وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ
فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ فِي ذِمَّةٍ وَلَا يَسَافِرُ بِالمَالِ بِلَا إِذْنٍ
وَلَا يَمُوتُ مِنْهُ نَفْسُهُ وَعَلَيْهِ فَعْلُ مَا يَعْتَادُ كَطِيٍّ ثَوْبٍ وَوزن خَفِيفٍ
كَذَهَبٍ وَلَهُ أَكْثَرُ أَثَرِهِ لغيرِهِ وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ بِقِسْمَةِ وَلِلمَالِكِ مَا حَصَلَ
مِنْ مَالِ قَرَضٍ كَثْمَرٍ وَتَنَاجٍ وَكَسْبٍ وَمَهْرٍ وَيُجْبَرُ بِالرَّيْحِ نَقْصٌ
بِرُخْصٍ أَوْ غَيْبٍ حَدَثَ أَوْ بَتْلَافٍ بَعْضُهُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ (فَصَلْ)
لِكُلِّ فَسْخُهُ وَيَنْفَسَخُ بِمَا تَنْفَسَخُ بِهِ الْوَكَالَةُ ثُمَّ يُلْزَمُ الْعَامِلُ
اسْتِيفَاءُ وَرَدِّ رَأْسِ المَالِ لِمَثْلِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ رَيْحٍ
وَخَسِرَ رَجَعَ رَأْسُ المَالِ لِلْبَاقِي أَوْ بَعْدَ رَيْحٍ فَلَا خَوْذُ رَيْحٍ وَرَأْسُ
مَالٍ مِثَالُهُ المَالُ مِائَةٌ وَالرَّيْحُ عَشْرُونَ وَأَخَذَ عَشْرِينَ فَسَدَسَهَا
مِنْ الرَّيْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ خَسِرٍ فَالْخَسِرُ

موزع على المأخوذ والباقي مثاله المثل مائة والخمس عشرون
وأخذ عشرين خصتها ربع الخسر وحلف عامل في عدم ربح
وقدره وشراء له أو لقراض وفي لم تنهي عن شراء كذا وقدر
رأس المال ودعوي تلف ورد ولو اختلفا في الشروط له
تحالفا وله أجره

« كتاب المساقاة » أركانها عاقدان وعمل وثمر وصيغة
ومورد وشرط فيه كونه نخلا أو عنبا مرثيا معينا بيد عامل
مفروسا لم يبدُ صلاح ثمره وفي العاقدين مافي القراض وشريك
مالك كأجنبي وفي العمل أن لا يُشرط على العاقد مالنس عليه وأن
يُقدر زمن معلوم يُثمر فيه الشجر غالبا وفي الثمر مافي الربح
ولساق في ذمته أن يساق غيره وفي الصيغة مافي البيع كساقيتك
لاتفصيل أعمال بناحية فيها عرف غالب عرفه ويحمل المطلق
عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية
نهر وإصلاح أجابين وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان ومضرة
وتعريش جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاذه وتجنيفه وعلى
المالك ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء

حيطان وحفر نهر ويملك العامل حصته بالظهور « فصل »
 هي لازمة فلو هرب العامل وتبرع غير العمل بقي حق العامل
 وإلا اكتري الحاكيم عليه من يعمل ثم اقترض ثم عمل المالك
 أو أنفق بأشهاد شرط فيه رجوعاً ولو مات المساق في ذمته
 وخلف تركته عمل وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانته
 عامل اكتري من ماله مشرف فان لم يتحفظ به فعامل ولو
 استحق الثمر فله على عامله أجرة ولا تصح مخاربة ولو تبعاً وهي
 معاملة على أرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا
 مزارعة وهي كذلك والبذر من المالك فلو كان بين الشجر
 بياض صححت مع المساقاة إن اتحد عقد وعامل وعسر أفراد
 الشجر بالسقي وقد تمت المساقاة وإن تهاوت الجزآن المشروطان
 فإن أفردت المزارعة فالمثل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله
 وآلاته وطريق جعل النلة لهما ولا أجرة كأن يكثر به بنصف
 البذر ومنفعة الأرض أو بنصفه ويؤميره نصف الأرض ليزرع
 باقيه في باقيها

« كتاب الأجرة » أركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعائد

وشرط فيه مافي البيع وفي الصيغة مافيه غير عدم التوقيت
 كأجرتك هذا أو منافعهم أو ملكتها سنةً بكذا لا بتمكها وترد
 على عين كإجارة معين كالكترية بكذا وعلى ذمة كإجارة
 موصوف وإلزام ذمتهم عملاً وفي الأجرة مافي الثمن فلا تصح
 بإجارة وتلف ولا لسلخ بمجد وطحن ببعض دقيق وتصح ببعض
 رقيق حالاً لأرضاع باقيه وهي في إجارة ذمة كراش مال سلم
 وفي إجارة عين كشن لكن ملكها مراعى فلا تستقر كلها إلا
 بمضى المدة ويستقر في فاسدة أجرة مثل بما يستقر به مسمى
 في صحيحة غالباً وفي النفعة كونها متقومة معلومة مقدورة
 التسلم واقعة للمكترى لا تضمن استيفاء عين قصداً فلا يصح
 أكثر أشخاص بما لا يتعب ونقد وكاب ومجهول وآبق ومغصوب
 وأعمى لحفظ وأرض لزراعة لأماء لها دائم ولا غالب يكفيهما ولا
 قلع سن صحيحة ولا حائض مسلة لخدمة مسجد وحررة بغير
 إذن زوجها ولا لعبادة تجب فيها نية ولم تقبل نيابة ولا مسلم
 لنحو جهاد ولا بستان لثمره وصح تأجيلها في إجارة ذمة لا عين
 وصح كراؤها للمالك منفعتها مدة تلي مدته وكراء العنقب بأن

تؤجر دابة لرجل ليركبها بعض الطريق أو رجلين ليركب
كل زمناً ويُسِينُ البمضين وتقدرُ بزمانٍ لسكنى وتعليم سنة
وبمحلٍّ عملٍ ركوبٍ الى مكة وتعليم معينٍ وخياطةٍ ذا الثوب
لأبها إذا كثرت لك لتخطيطه النهار ويبن في بناء محله وقدرة وصفته
إن قدرت بمحلٍّ وفي أرضٍ صالحة لبناء وزراعة وغراسٍ أحدها
ولو بدون أفرادِهِ ولو قال لتنتفع بها بما شئت أو إن شئت
فازرع أو اغرس صبحٍ وشرطٍ في إجارة دابة لركوب معرفة
الراكب وما يركب عليه ولم يطرده عرف وهو له ومعالق
شرط حملها برؤية أو وصف تام مع وزن الأخيرين فإن لم يشترط
لم يستحق وفي إجارة عين رؤية الدابة وفي ذمة لركوب ذكرك
جنس ونوع وذكورة أو أنوثة وصفة سير وفيها له ذكرك قدر
سرى أو تأوب حيث لم يطرده عرف ولحمل رؤية محمول أو
امتحانه بيد أو تقديره وذكرك جنس مكيل وفي ذمة حمل نحوه
زجاج ذكرك جنس دابة وصفتها ونصح الحضانة ولا رضاع ولا
يتبم أحدهما الآخر ولهما فإن انقطع اللبن انفسخ في الأرضاع
والحضانة تربية صبي بما يصلحه «فصل» عليه تسليم مفتاح

دار لمكتر وعمارتهما وكنس ثلج سطحها فان بادروا لالا للمكتر
 خيار عليه تنظيف عرصتها من ثلج وكناسه وعلى مكر دابة
 لركوب كاف وبرذعة وحزام وشر وبرة وخطام وعلى مكتر
 حمل ومظلة ووطاء وغطاء وتوابها ويتبع في نحو سرج وجرير
 وكل عرف مطرد وعلى مكر في اجارة ذمة ظرف محمول
 ونفسد دابة واعانة راكب محتاج في ركوبه ونزوله ورفع
 حمل وحطه وشد حمل وحله (فضل) تصح الاجارة
 مدة تبقى فيها العين غالبا وجاز لبدال مستوف ومستوفى به
 كمحمول وفيه يمثلها لا مستوفى منه كدابة لافي اجارة ذمة فيجب
 تلف او تعيب ويجوز مع سلامة برضا مكتر والمكتر
 أمين ولو بعد المدة كأجير فلا ضمان الا بتقصير كان ترك
 الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب في وقت لو انتفع بها سلمت وكان
 ضربها او نخمها فوق عادة او اركبها اثقل منه او اسكنه حدا
 او قصارا او تحملها مائة رطل شعير بدل مائة رطل او عكسه او عشرة
 اقفزة بر بدل شعير لا عكسه ولا اجرة لعمل بلا شرطها ولو
 اكترى لحمل قدر غل زائد القى له اجرة مثله وان تلفت ضمنها

إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا وَإِلَّا ضَمِنَ قِسْطَهُ إِنْ تَلَقَتْ بِالْحَمْلِ كَالْوَلَدِ
 سَلِمَ ذَلِكَ لِلْمُكْرِي خَمْلُهُ جَاهِلًا وَلَوْ وَزَنَ الْمُكْرِي وَحَمَلَ فَلَا
 أَجْرَةَ لِلزَّائِدِ وَلَا ضِمَانَ وَلَوْ قَطَعَ ثَوْبًا وَخَاطَهُ قِبَاءٌ وَقَالَ بَذَا
 أَمْرَتِي فَقَالَ بَلْ قَيْصًا حَلَفَ الْمَالِكُ وَلَا أَجْرَةَ وَلَهُ أَرْضٌ (فصل)
 تَنْفَسَخُ بِتَلْفٍ مُسْتَوْفٍ مِنْهُ مُعَيَّنٌ فِي مُسْتَقْبَلٍ وَبِجَبْسٍ غَيْرِ مُكْتَرٍ
 لَهُ مَدَّةٌ جَبَسَ مِنْهُ إِنْ قَدَّرَتْ بِمَدَّةٍ لَا يَمُوتُ عَاقِدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِدٌ
 وَلَا يَبْلُوغُ بَغْيَرٍ سَنٍّ وَلَا بَزِيَاةَ أَجْرَةٍ وَلَا يَظْهَرُ رَاغِبٌ بِهَا وَلَا
 بِاعْتِاقِ رَقِيقٍ وَلَا يَرْجِعُ بِأَجْرَةٍ وَلَا خِيَارَ وَلَا يَبِيعُ الْمُؤَاجِرَةَ وَلَا
 يَمْدُرُ كَتَعْدَرٍ وَتُقَوِّدُ سَحَابًا وَسَفَرًا وَمَرَضًا وَهَلَاكًا زَرْعًا وَخَيْرَ
 فِي إِجَارَةٍ عَيْنٍ بَعِيْبٍ كَانَتْ قَطَاعُ مَاءٍ أَرْضٍ أَكْثَرَتْ لَزْرَاعَةٍ وَعَيْبٌ
 دَابَّةٌ وَغَضَبٌ وَإِبَاقٌ وَلَوْ أَكْرَى جَمَالًا وَسَلَمَهَا وَهَرَبَ مَوْنُهَا
 الْقَاضِي مِنْ مَالٍ مُكْرَمٍ اقْتَرَضَ ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا قَدْرَ ثَوْنِهَا وَلَهُ أَنْ
 يَأْذَنَ لِمُكْتَرٍ فِي مَوْنِهَا لِيَرْجِعَ

(كتاب أحياء الموات) مَالٌ يُعْمَرُ إِنْ كَانَ يَلِدُ دَنَاءً مَلِكَةً
 مُسْلِمًا بِأَحْيَاءٍ وَلَوْ بِحَرْمٍ لَا عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَمَنِيَّ أَوْ يَلِدُ كُفَارًا مَلِكَةً
 كَافِرًا وَكَذَا مُسْلِمًا إِنْ لَمْ يَذْثُونا عَنْهُ وَمَا عَمَّرَ لِمَالِكَةٍ فَانْجَبَلْ

والعمارة إسلامية فالضائع أو جاهلية فيملك باحياء ولا يملك
 به حريم عامر وهو ما يحتاج اليه لتعام انتفاع فلقرية ناد
 ومرتكض ومناخ لابل ومطرح رماد ونحوها ولبهر استقاء
 موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو خفر فيه نقص ماؤها
 أو خيف انهيارها ولدار ممر وفناء ومطرح نحو رماد ولا حريم
 لدار مخوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بمادة فان جاوزها ضمن
 وله ان يتخذ حماما واصطبلًا وحانوت حداد ان احكم جدرانها
 ويختلف الاحياء بالغرض ففي مسكن تحويط ونصب باب
 وسقف بمض وفي زريبة الأولان وفي مزرعة جمع نحو تراب
 حوله وتسويها وتهيته ماء ان لم يكنها مطر وفي بستان تحويط
 ولو بجمع تراب وتهيته ماء بمادة وغرس ومن شرع في احياء
 ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو أقطعه له امام فتحجر وهو
 أحق به ولو احياء آخر ملكه ولو طالت مدة تحجر قال له
 الامام احي أو اترك فان استعمل أهل مدة قرية ولا مام ان
 تحمي لنحو نم جزية مواتا ويقتض حماها لمصلحة (فضل)
 منفعة الشارع ضرور وكذا جلوس لنحو حرفة ان لم يضيّق

وله تظليل بما لا يضر وقدّم سابق ثم أفرع ومن سبق إلى
حلّ منه لحرقة وفارقه ليعود ولم تطل مفارقه بحيث انقطع
ألا فة فحقه باقٍ أو من سجد لنحو إفتاء فكحترِف أو لصلاة
وفارقه بمذر ليعود فحقه باقٍ في تلك الصلاة أو من نحو رباطٍ
وخرج حاجة فحقه باقٍ (فصل) المدين الظاهر ماخرج
بلا علاج كنفظ وكبريت وقار وموميا وبرام والباطن بخلافه
كذهب وفضة وحديد ولا يملك ظاهره عليه بأحياء ولا الباطن
بمفسر ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتجسّر ولا إقطاع فان ضاقت
قدّم سابق إن علم ولا أفرع بقدر حاجته ومن أحياء مواتاً
فظهر به أحدهما ملكه والماء المباح يستوى الناس فيه فإن
أراد قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الأول إلى الكمين
ويفرد كل من مرّ تقع ومنخفض بسقى وما أخذ منه ملك
وحافر بئر بموات لا رتاقه أولى بماها حتى يرتحل أو تملك أو
بملكه مالك لما لها وعليه بذل ما فضل عنه لحيوان والقناة
المشتركة يُقسم ماؤها مهايأة أو بخشبة بمرضه مُتقبّة بقدر

(كتاب الوقف) أركانُه موقوف وموقوف عليه وصيغة
 وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهل تبرع وفي الموقوف كونه
 عيناً معينة مملوكة تُنقل وتُفقد لا يفوتها فقهاً مباحاً مقصوداً
 كمشاع وبناء وغراس بأرض بحق وفي الموقوف عليه إن لم
 يتعين عدم كونه معصية فيصح على فقراء وأغنياء لا معصية
 كعمارة كنيسة وإن تعين مع مامرر إمكان ملكه فيصح على
 ذى لاجنين وبهيمة ونفسه وعبد لنفسه فإن أطلق فعلى سيده
 ولا مُرند وحرث وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحة
 كوقفت وسبلت وحُدست وتصدقت صدقة محرمة أو
 موقوفة أو لاتباع أو لاثواب وجعلته مسجداً أو كناية
 كحرمت وأبدت وتصدقت مع إضافته لجهة عامة وشرط
 له تأييد وتنجيز وإلزام لا قبول ولو من معين فإن رد المعين
 بطل حقه ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لى
 ولو انقرضوا فى منقطع آخر فصرفه الفقير الاقرب رحماً
 للواقف حينئذ ولو وقف على اثنين ثم الفقراء فأت أحدهما
 فنصيبه للآخر ولو شرط شيئاً اتبع (فصل) الواو

للتسوية كوقفت على أولادى وأولاد أولادى وإن زاد ما تناسلوا
أو بطناً بعد بطن ونم والأعلى فالأعلى والأول فالأول للترتيب
ويدخل أولاد بنات فى ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد إلا
إن قال على من ينسب الى منهم لأفروع أولاد فيهم والمولى
يشمل الأعلى والأسفل والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بمشرك
لم يتخللها كلام طويل (فصل) الموقوف ملك لله تعالى
وفوائده كأجرة وثمره وولد ومهر ملك للموقوف عليه ويختص
بجلبه بهيمة ماتت فإن اندبغ عاد وقفا ولا يملك قيمة رقيق
أُتلف بل يشتري الحاكم بها مثله ثم بعضه ويضعه مكانه ولا يباع
موقوف وإن خرب

(فصل) إن شرط واقف النظر اتبع وإلا فللقاضي
وشرط الناظر عدالة وكفاية وظيفته عماره وإجاره وحفظ
أصل وغلة وجعلها وقسمتها فإذا فوض له بعضها لم تعد له ولو اقف
ناظر عزل من ولاه ونصب غيره

(كتاب الهبة) هى تملك تطوع فى حياة فإن ملك
لاحتياج أو لثواب آخرة فصدقة أو نقله للشئب إكراماً فهدية

وأركانها صيغةٌ وعاقده وموهوبٌ وشرطٌ فيها ما في البيع لكن
تصحُّ هبةٌ نحو حبسني بُرٌّ لا موصوفٍ وفي الواهبِ أهليةٌ تبرعٌ
وهبةٌ الدين للمدين إبراءٌ ولنيره صحيحةٌ وتصحُّ بعمرَي ورُقبي
كأعمرتك هذا وإن زاد فإذا متَّ عاد لي وأرقتك أو جعلته
رُقبي أي لم متَّ قبلي عاد لي وإن متَّ قبلك استقرَّ لك وشرطٌ
في ملكٍ موهوبٍ قبضٌ بأذن أو قباضٌ فلو مات أحدُهما قبله
خلفه وإرثه وكرهٌ تفضيلٌ في عطيةٍ بعضه ولا أصلٌ رجوعٌ فيما
أعطاهُ بزيادةٍ المتصلةٍ إن بقي في سلطته فيمتنعُ بزوالها لا بنحو
رهنه وهبته قبل قبضٍ ويحصلُ بنحو رجعتٍ فيه أو ردَّته
إلى ملكي لا بنحو بيعٍ وإعتاقٍ ووطءٍ والهبةُ إن أطلقت فلا
ثوابٌ وإن كانت لأعلى أو قيدت بثوابٍ مجهولٍ فباطلةٌ أو بمعلومٍ
فبيعٌ وظرفُ الهبةِ إن لم يعتدَّ ردهُ كقوصرة تمر هبةٌ وإلا فلا
وحرَّم استعماله إلا في أكلها منه إن اعتيدَ .

(كتابُ اللقطة) سنَّ لقطٌ لوائحٌ بأمانته وإشهاد به
وكرهٌ لقاسقٍ فيصحُّ منه كمرُّ تد وكافرٍ معصومٍ لا بدَّ أن حرب
وتنزعُ اللقطة لعدلٍ ويضمُّ لهم مشرفٌ في التعريفِ ومن صبى

وَيُزْعَمُ أَوْلِيَّتُهُمَا وَيُعْرِفُهَا وَيَتَمَلَّكُهَا لَهَا حَيْثُ يَقْتَرِضُ لَهَا
فَإِنْ قَصُرَ فِي تَرْعَاهَا فَتَلَفَتْ ضَمِنْ لَامِنْ رَقِيقٍ بِلَا إِذْنٍ فَلَوْ أَخَذَتْ
مِنْهُ كَانَ لَقَطًا وَيَصْحُ مِنْ مَكَاتِبِ صَحِيحَةٍ وَمُبْعَضٍ وَلَقَطَتُهُ لَهُ
وَلِسِيدِهِ وَفِي مُهَيَّأَةٍ لَذِي نُوبَةٍ كَبَاقِي الْأَكْسَابِ وَالْمُؤْنِ إِلَّا أَرَشَ
جَنَائِيهِ (فصل) الْحَيَوَانُ الْمَمْلُوكُ الْمَمْتَنِعُ مِنْ صِنَارِ السَّبَاعِ
كَبَعِيرٍ وَظَبْيٍ وَحَمَامٍ يَجُوزُ لَقَطُهُ إِلَّا مِنْ مَفَازَةٍ آمَنَةٍ لَتَمَلَّكَ وَمَا
لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاةٍ يَجُوزُ لَقَطُهُ مُطْلَقًا فَإِنْ لَقَطَهُ لَتَمَلَّكَ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَ
أَوْ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَ ثَمَنَهُ أَوْ تَمَلَّكَ الْمَلْقُوطَ مِنْ
مَفَازَةٍ حَالًا وَأَكَلَهُ وَغَرَمَ قِيَمَتَهُ وَلَهُ لَقَطُ رَقِيقٍ غَيْرِ مُمَيِّزٍ أَوْ زَمَنِ
نَهَبٍ أَوْ غَيْرِ مَالٍ لاختصاصٍ أَوْ حِفْظٍ وَغَيْرِ حَيَوَانٍ فَإِنْ تَسَارَعَ
فَسَادَهُ كَهَرِيسَةٍ فَلَهُ الْأَخِيرَتَانِ وَإِنْ وَجَدَهُ بِعَمْرَانٍ بَقِيَ بِعَلَاجٍ
كَرُطَبٍ يَتَسَرَّرُ وَيَبْعَثُ أَعْيُطَ بَاغِهِ وَإِلَّا بَاعَ بَعْضُهُ لِعَلَّاجٍ بَاقِيَهُ إِنْ لَمْ
يَتَبَرَّعْ بِهِ وَمَنْ أَخَذَ لَقَطَةً لِحَيَاةٍ فَأَمِينٌ مَا لَمْ يَتَمَلَّكَ وَإِنْ
قَصَدَهَا وَيَجِبُ تَعْرِفُهَا وَإِنْ لَقَطَ لِحِفْظٍ لَهَا فَضَامِنٌ وَلَيْسَ لَهُ تَعْرِفُهَا
لَتَمَلَّكَ وَلَوْ دَفَعَ لَقَطَةً لِقَاضٍ لَزِمَهُ قَبُولُهَا وَيُعْرِفُ جُنْسَهَا وَصِفَتَهَا
وَقَدَرَهَا وَغَفَا صَبَا وَوَكَاةً هَانِمٍ يُعْرِفُهَا فِي نَحْوِ سَوَقٍ سَنَةِ وَلَوْ

مُتَّفَرِّقَةً عَلَى الْعَادَةِ أَوْ لَا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ نَمَّ طَرَفُهُ نَمَّ كُلُّ أُسْبُوعٍ
نَمَّ كُلُّ شَهْرٍ وَيَذَكَّرُ بَعْضُ أَوْصَافِهَا وَيَعْرِفُ حَقِيرٌ لَا يَعْزِضُ عَنْهُ
غَالِبًا إِلَى أَنْ يَنْظُرَ إِعْرَاضَ فَاقِدِهِ عَنْهُ غَالِبًا وَعَلَيْهِ مَوْثِقَةٌ تَعْرِيفُ إِنْ
قَصَدَ تَمْلِكُهَا وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْ وَإِلَّا فَعَلَى بَيْتِ مَالٍ أَوْ مَالِكٍ وَإِذَا عَرَفَهَا
لَتَمَلَّكَ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا بِالْفِطْرِ كَتَمَلَّكَتُ فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ الْمَالِكُ وَلَمْ
يَرْضَ يَدِي لَهَا لِمَ رَدَّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَصِلَةِ وَأُرْشُ نَقِصٍ فَإِنْ تَلَقَّتْ
غَرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا وَقَدْ تَمَلَّكَ وَلَا تَدْفَعُ لِمُدَّعٍ بِلَا وَصْفٍ وَلَا
حُجَّةٍ وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صَدَقَهُ جَازَ فَإِنْ دَفَعَهَا فَبُتِّتْ لَا آخِرَ
مُحَوَّلَتْ لَهُ فَإِنْ تَلَقَّتْ فَلَهُ تَضْمِينُ كُلِّ الْفَرَارِ عَلَى الْمُدْفُوعِ لَهُ وَلَا
يَحِلُّ لِقَطُّ حَرَمُ مَكَّةَ إِلَّا لِلْحَفْظِ وَيَجِبُ تَعْرِيفُ

(كِتَابُ الْقَيْطِ) لِقَطُّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَيَجِبُ إِشْهَادُهُ عَلَيْهِ

وَعَلَى مَامَعَ الْقَيْطِ وَالْقَيْطُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ مُنْبُوذٌ لَا كَافِلَ لَهُ
وَاللَّاقَطُ حُرٌّ رَشِيدٌ عَدْلٌ فَلَوْ لِقَطُّهُ غَيْرُهُ لَمْ يَصَحَّ لَكِنْ لِكَافِرٍ
لِقَطُّ كَافِرٍ فَإِنْ أَذِنَ لِرَقِيقِهِ غَيْرِ الْمَكَاتِبِ وَأَقْرَبَهُ فَهُوَ اللَّاقَطُ وَلَوْ
ازْدَحَمَ أَهْلَانِ قَبْلَ أَخْذِهِ حِينَ الْحَالِ مَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْدَهُ فَدَمٌ سَابِقٌ
وَإِنْ لِقَطُّهُ مَعَافَى عَلَى فَقِيرٍ وَعَدْلٌ عَلَى مُسْتَوْرٍ ثُمَّ أُقْرِعَ وَلَهُ نَقْلُهُ

من بادية لقرية ومنها لبلد لا عكسه ومن كل لثله ومؤنته في ماله
 العام كوقف على اللقطاء أو الخاص ككتاب عليه أو تحته ودناير
 كذلك ودار هو فيها وحده لا مال مدفون وموضوع بقربه ثم
 في بيت مال ثم يقرض عليه حاكم ثم على موسر يناقضاً ولاقطه
 استقلال بحفظ ماله وإنما يمونه منه باذن حاكم ثم بأشهاد (فصل)
 اللقيط مسلم وإن استلحقه كافر بلا يئسنة إن وجد بمحل به مسلم
 ولا يكفي اجتيازه بدار كفر ويحكم بإسلامه لقيط صبي أو
 مجنون تبعاً لأحد أصوله ولسايقه المسلم إن لم يكن معه أحد
 فإن كفر بعد كماله فيها فمرتد (فصل) اللقيط حر إلا أن
 تقام برقه يئنه متعرضة لسبب الملك أو يقر به ولم يكذبه المقر
 له ولم يسبق إقراره بحرية ولا يقبل إقراره به في تصرف ماض
 مضر بغيره فلو لم يدين فآقر برق وييده مال قضى منه ولو
 استلحق نحو صنير رجل لحقه أو اثنان قدم بيئته فسبق
 استلحاق مع يد من غير لقط فبقائف فإن عدم أو تجير أو تقاه
 عنهما أو ألحقه بها انتسب بدار كماله إلى من يميل طبعه إليه
 (كتاب الجمالة) أركانها عمل وجعل وصيغة وناقذ

وشرط فيه اختياره وإطلاق تصرف ملتزم وعلم عامل بالالتزام
وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كلفه وعدم تعينه وتأنيته وفي
العمل ما في الثمن وللعامل في فاسد يقصد أجره وفي الصيغة
لفظ من أطرف الملتزم يدل على إذنه في العمل يجعل فلو عمل
بقول أجنبى قال زيد من رد عبيد كذا وكان كاذباً فلا شيء
له ولين رده من أقرب قسطه ولورده اثنان فلها العمل إلا إن عين
أحدهما فله كله إن قصد الآخر إيعائه وإلا فقسطه ولا شيء
للآخر وقيل فراغ للزم تغييره فإن كان بعد شروع أو عمل
جاهلاً فله أجره ولكل فسخ وللعامل أجره إن فسخ الملتزم
بعد شروع وإلا فلا شيء كما لو تلف مردوده أو هرب قبل
وصوله ولا يجبهه لاستيفاء وحلف ملتزم أنكر شروط
جعل أوردها

(كتاب الفرائض) يبدأ من تركه ميت بما تعلق بعين
كزكاة وجان ومروء ومهمات مشترية مفلساً فيمؤن تجهيز ممونه
بمعروف فديته فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح
أو ولاء أو اسلام والمجمع على إرثه من الذكور عشرة ابن وابنه

ولان نزل وأب وأبوه ولان علا وأخ مطلقاً وعم ولان ابن أخ
 لغير أم وزوج وذو ولايه ومن الأنث سبع بنت وبنت ابن
 ولان نزل وأم جدة وأخت وزوجة وذات ولايه فلو اجتمع
 الذكور فالوارث أب وابن وزوج أو الأنث فبنت وبنت ابن
 وأم وأخت لأبوين وزوجة أو الممكن منها فأبوان وابن وبنت
 وأحد زوجين فلو لم يستغرقوا صرفت كلها أو باقيةا لبيت مال
 إن انتظم وإلا رد ما فضل على ذوي فروض غير زوجين بنسبتها
 ثم ذوو أرحام وهم جد وجدة ساقطان وأولاد بنات وبنات إخوة
 وأولاد أخوات وبنو إخوة لأم وعم لأم وبنات أعمام وعمات
 وأخوال وخالات ومدلون بهم

(فصل في الفروض في كتاب الله نصف زوج ليس

لزوجته فرع وارث ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم منفردات
 وربع لزوج لزوجته فرع وارث ولزوجة ليس لزوجها ذلك ومن
 لها معه وثلاثان لصف تعدد ممن فرضه نصف وثلاث لأم ليس
 لبيتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات ولعدد من ولدها
 وقد يفرض لجد مع إخوة وسدس لأب وجد لبيتها فرع

وارث ولا أم ليستها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة
 لم تدل بذكر بين اثنين ولبت ابن فأكثر مع بنت أو بنت
 ابن أعلى ولاخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين ولو احدي من
 ولد أم (فصل) لا يحجب أبوان وزوجان وولد بأحد بل ابن
 ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه وجد بمتوسط بينه وبين الميت
 وأخ لأبوين بأب وابن وابنه ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولا أم
 بأب وجد وفرع وارث وابن أخ لأبوين بأب وجد وابن وابنه
 وأخ لأبوين ولأب ولأب بهؤلاء وابن أخ لأبوين وعم لأبوين
 بهؤلاء وابن أخ لأب ولأب بهؤلاء وعم لأبوين وابن عم لأبوين
 بهؤلاء وعم لأب ولأب بهؤلاء وابن عم لأبوين وبنات لابن
 بابن أو بنتين إن لم يمصب بن وجدة أم بأم ولأب بأب وأم وبمدي
 كل جهة بقرابها وبمدي جهة أب بقربي جهة أم لا العكس
 وأخت كأخ وأخوات لأب بأختين لأبوين وعصبة باستفراق
 ذوى فروض ومن له ولأب بمصبة نسب والعصبة من لا مقدر
 له من الورثة فيرث التركة أو ما فضل عن القرض (فصل) لابن
 فأكثر التركة ولبت فأكثر مأمراً ولو اجتمعا فلذكر مثل

حظَّ الاثنين وولد الابن كالولد فلو اجتمعوا والولد ذكر حجب
 ولد الابن أو أنثى فله ما زاد على فرضها ويعصب الذَّكرُ من في
 درجته وكذا من في فوقه إن لم يكن لها سدس فإن كان أنثى
 فلها مع بنت سدس ولا شيء لهما مع أكثر وكذا كل طبقتين منهم
 (فصل) الأب يرث بفرض مع فرع ذكر وارث
 ويتعصب مع فقد فرع وارث وبهما مع فرع أنثى وارث ولا م
 مع أب وأحد زوجين ثلثُ باقٍ وجدُّ أبٍ إلا أنه لا يرثُ ثلثُ
 باقٍ ولا يسقطُ ولدٌ غير أم ولا أم أب (فصل) ولد أبوين
 كولدٍ وولد أب كولد أبوين إلا في المشتركة وهي زوج أم
 وولد الأم وأخ لأبوين فيشارك الأخ ولدى الأم ولو كان لأبٍ
 سقط واجتماع الصنفين كاجتماع الولد وولد الابن إلا أن الأخت
 لا يعصبها إلا أخوها وأختٌ غير أم مع بنت أو بنت ابن عصبه
 فتسقط أخت لأبوين مع بنت ولد أب وابن أخٍ غير أم كآب
 لكن لا يرثُ الأم للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب
 أخته ويسقط في المشتركة وعمٌ غير أم كآخٍ كذلك وكذلك باق
 عصبه نسب (فصل) من لا عصبه له بنسبٍ فتركته

أو الفاضل لمعتقة فلعصبته بنفسه كترتيبهم في نسب لكن يُقدّم
أخو مُعتق وابن أخيه على جده فلمعتق المعتق فعصبته كذلك
ولا يرث امرأة بولاء إلا عتيقها أو مُتتمياً إليه بنسب أو ولّاء
(فصل) لجدّ مع ولد أبوين أو أب بلا ذى فرض الأ كثر
من ثلث ومقاسمة كأخ وبه الأ كثر من سدس وثلث باق
ومقاسمة فإن لم يبق أكثر من سدس أخذه ولو عاثلا وسقطت
الأخوة وكذا معها وبعد ولد الأبوين عليه ولد الأب في القسمة
فإن كان ولد الأبوين ذكراً سقط ولد الأب وإلا فتأخذ الواحدة
إلى النصف ومن فوقها إلى الثلثين ولا يفضل عنهما شيء وقد
يفضل عن النصف فيكون لولد الأب ولا يفرض لأخت مع
جدّ إلا في الأكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لغير أم
فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف
فتقول ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما أثلاثاً « فصل »
الكفار إن يتوارثان لأحربى وغيره ولا مسلم وكافر ولا متوارثان
ماتا بنحو غرق ولم يعلم أسبقهما ولا يرث نحو مُرتد ولا يورث
كز نديق ومن به رِق إلا مُبعضاً فيورث ولا يرث قاتل

وإن لم يضمن ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم
 قاض به بمضى مدة لا يعيش فوقها ظناً فيعطى ماله من يرثه
 حينئذ ولو مات من يرثه وقفت حصته وعمل في الحاضر بالأشوء
 ولو خلف حملاً يرث أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فإن
 لم يكن وارثاً سواه أو كان من قد يحجبهُ أو لا مُقدّر له كولد
 وقف المتروك أو له مُقدّر أعطيه عايلان أمكن عول كزوجة
 حامل وأبوين وإنما يرث إن انفصل حياً وعلم وجوده عند
 الموت والمشكل إن لم يخلف لارثه كولد أم أخذه ولا عمل
 باليقين فيه وفي غيره ويقف ما شك فيه ومن جمع جهتي فرض
 وتعييب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبنت هي أخت
 لأب بأن يطأ بنته فتلد بنتاً فبالبنوة أو جهتي فرض فبأقواهما
 بأن تحجب إحداهما الأخرى كبنت هي أخت لأم بأن يطأ أمه
 فتلد بنتاً أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فتلد بنتاً
 أو تكون أقل حجياً كأم هي أخت لأم بأن يطأ بنته الثانية فتلد
 ولداً ولو زاد أحد عاصبين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ
 لأم لم يُقدّم ولو حجبه بنت عن فرضه « فصل »

أَنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ عَصَابَاتٍ قَسَمَ الْمَرُوكُ مِنْهُمْ إِنْ تَحْضُوا ذَكَرًا
 أَوْ إِنَاثًا فَإِنْ اجْتَمَعَا قَدَّرَ الذَّكَرُ اثْنَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ عَدَدُ رُؤُسِهِمْ
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذَوْ فَرْضٍ أَوْ فَرْضَيْنِ مِمَّا لِي الْمَخْرَجِ فَأَصْلُهَا مِنْهُ
 فَمَخْرَجُ النِّصْفِ اثْنَانِ وَالْثُلُثِ ثَلَاثَةٌ وَالرُّبْعِ أَرْبَعَةٌ وَالسُّدُسِ
 سِتَّةٌ وَالثَّمَنِ ثَمَانِيَةٌ أَوْ مَخْتَلِفِينَ فَإِنْ تَدَاخَلَ مَخْرَجَاهُمَا بَانَ فِي
 الْإِكْثَرِ بِالْأَقَلِّ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَأَصْلُهَا أَكْثَرُهُمَا كَثَلْتُ وَسُدُسِ
 أَوْ تَوَافَقَا بَانَ لَمْ يَفْنِيَاهُمَا إِلَّا عَدَدُ ثَالِثٍ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ وَفَقِ
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ كَسُدُسٍ وَثَمَنِ وَالثَّمَنِ أَخْلَانِ مُتَوَافِقَانِ وَلَا
 عَكْسَ أَوْ تَبَايَنَا بَانَ لَمْ يَفْنِيَاهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبِ
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ كَثَلْتُ وَرُبْعٍ فَلَا أَصُولُ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ
 وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَعُولُ مِنْهَا السِّتَّةُ
 لِعِشْرَةٍ وَتَرَا وَشَفْعًا وَالْإِثْنَا عَشَرَ لِسَبْعَةٍ عَشْرٍ وَتَرَا وَالْأَرْبَعَةُ
 وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ « فَرَع » إِنْ انْقَسَمَتْ سَهْمُهَا
 مِنْ أَصْلِهَا عَلَيْهِمْ فَذَلِكَ أَوْ انْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفٍ فَإِنْ بَايَنَتْهُ ضَرْبُ
 فِي الْمَسْئَلَةِ بَعُولُهَا عَدَدُهُ وَإِلَّا فَوَفَقَهُ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ أَوْ
 صَنِيفَيْنِ فَمَنْ وَافَقَتْ سَهْمُهَا عَدَدَهُ رُدُّهُ لَوْ فُقِيَ وَمَنْ لَا تَرَكَ هِمَّ

ثم إن تماثل عدداً ضرب فيها أحدهما أو تدّاخلاً فأكثرهما أو
توافقاً فاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تبايناً فاصل
ضرب أحدهما في الآخر ويُقاس بهذا الانكسار على ثلاثة أو
أربعة ولا يزيدُ فإن أريد معرفة نصيب كلِّ صنفٍ من مبلغٍ للمسئلة
ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فبلغ فهو نصيبه يُقسم
على عدده « فرع » مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة
فإن لم يرَ منه غيرُ الباقيين وإرثهم منه كمن الأولُ جعل كأن
الثاني لم يكن كأخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين والا
فصح مسألة كلِّ فإن انقسم نصيب الثاني على أمسأته والا
فإن توافقاً ضرب في الأولي وفق مسأته والا فكلها ومن له
شيء من الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها أو من الثانية أخذه
مضروباً في نصيب الثاني أو وفقه

« كتاب الوصية » أركانها موصى له وبه وصيغة وموص
وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصى
له مطلقاً عدم تعصية وغير جهة كونه معلوماً أهلاً للملك فلا
تصح لحمل سيحدث ولا لأحد هذين ولا لئست ولا لدابة

إلا إن فسرَ بملغها ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد
ومصالحه ومطلقاً وتحمل عليهما ولكافرٍ وقاتلٍ ولجاني إن انفصل
حيّاً أو لدون ستة أشهر منها أو لأربع سنين فاقبل ولم تكن
للرأفة فراشاً ووارث إن أجاز باقي الورثة والعبرة بأبائهم وقت
الموت وبردم وإجازتهم بعده ولا تصح لو ارث بقدر حصته
والوصية للرفيق وصية لسيده فإن عتق قبل موته فله وفي الموصى
به كونه مباحاً ينقل فتصح بحمل إن انفصل حيّاً أو مضموناً
وعلم وجوده عندها وبشر وحمل ولو معدومين وبهم وبجنس
يقتنى ككتاب قابل لتعليم وزبل وخمر محترمة ولو أوصى من
له كلاب بكب أو بها وله شتمول صحت أو من له طبل طمو
وطبل حل بطبل حمل على الثاني وتلفوا بالأول إلا إن صلح
للثاني وفي الصنيفة لفظ يشمر بها صريحة كأوصيت له بكذا
أو أعطوه له أو هو له بعد موتى وكناية كهو له من مالي وتلزم
بموت مع قبول بعده ولو تراخى في معين والرد بعد موت فإن
مات لا بعد موت الموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه وملك
الموى له موقوف إن قبل بأن أنه ملكه بالموت وتبعمه

الفوائد والمؤنة ويطلب موسى له بها إن توقف في قبول ورد
 (فصل) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث فيبطل فيه إن رده
 وادّث وإن أجاز فتتغير ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من
 الثلث عتق عاق بالموت وتبرع نجس في مرضه كوقف وهبة
 وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحضت
 عتقاً أفرغ وإلا قسط الثلث كمنجزة فإن ترتبتا قدام أول
 فأول إلى الثلث ولو قال إن أعتق غائماً فسلم حرّاً فاعتق
 غائماً في مرض موته تمين إن خرج وحده من الثلث وإلا
 أفرغ ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موسى له على
 شيء منه حالاً (فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ
 ما زاد على ثلث أو غير مخوف مات ولم يحمل على جأفة فكذا وإن
 شك فيه لم يثبت إلا بطييين مقبولى الشهادة ومن المخوف
 قولنج وذات جنب ورعاف دائم وإسهال متتابع أو خرج
 الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق وإبتداء فالج وحمى
 مطبقة أو غيرها إلا الرّبع وأسر من اعتاد القتل والتجام قتال بين
 متكافئين وتقديم لقتل واضطراب ريح في راكب سفينة وعلق

وبقاء مشيمة (فصل) يتناول شاة وبعير غير سخلة وفصيل
وجمل وناقة بخاني وعراباً لا أحدهما الآخر ولا بقرة ثوراً
وعكسه ويتناول دابة فرسا وبغلاً وحماراً ورقيق صغيراً وأنثى
ومعياً وكافراً وعكسها ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له
أنت أو من ماله اشتريت له أو بأحد أرقائه فتلفوا قبل موته
بطلت وإن بقي واحدٌ تعين أو بائناً وقاب فتلاث فإن عجز
ثلاثة عنهن لم يشتري شقص فإن فضل عن نفيسة أو نفيستين
شيء فلورثة أو بصرف ثلثه للعتق اشتري شقص أو أوصى لهما
فلمن انفصل حياً ولو قال إن كان حملك ذكراً أو قال أنثى إقله
كذا فولدتها أنت أو يبطنك ذكر فولدتها فالذكر أو ذكرين
أعطاه الوارث من شاء منها أو لجيرانه فلا ربين داراً من كل
جانب أو للماء قبالاً أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث
وفقه أو للفقراء دخل المساكين وعكسه أو لهما شرك نصفين
أو لجمع معين غير منحصر كالملوية صحت ويكفي ثلاثة من
كل وله التفضيل أو لزيد والنقراء فتأخذهم لسن لا يحرم أو
لأقارب زيد فلكل قريب من أولاد أقرب جده ينسب

أوامه له ويعد قبيلاً إلا أبوين وولداً أو لأقرب أقاربه فلذريته
 قربى فقرَّبى فأبوَّةٌ فأخوةٌ فبنوُّها جَدودَةٌ ولا يرجعُ بذكرِة
 ووراثَةٌ أَر لا أقاربَ نفسه لم تدخل ورثته (فصل) تَدَحُّ بمنافع
 فيدخلُ كسبٌ معتاد ومهر والولدُ كأمِّه وعلى مالك مَوْنَةٌ
 موسى بمنفستِه وله إعتاقه وييمه لموصى له وكذا لغيره إن أفت
 بمعلومة ونعتبرُ قيمته من الثلث إن أبدوا إلا حسب منها ما نقص
 ونصحٌ بحجٍّ وبحجٍّ من ميقاته إلا إن قيدَ بأبعد فنهُ وحجَّة
 الأُسلام من رأس المال إلا إن قيدَ بالثلث فنهُ وغيره أن يحجَّ
 عنه فرضاً بغيرِ إذنه ويؤدِّي وارث عنه كفارة مالية وكذا غيرُه
 من ماله بغيرِ إعتاق وينفعه صدقة ودعاء (فصل) له رُجوع
 بنحو تقضت وهذا لو أدنى بيع ورهن وكتابة ولو بلا قبول
 وبوصية بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخلطه وصبره وصى
 بصاحٍ منها بأجودَ وطاحنه برآ وبذره له وعجنه دقيقاً وغزله
 قطناً ونسجه غزلاً وقطعه ثوباً قيصاً وبنائه وغرسه (فصل)
 في الإيصاء أركانهُ موصى وموصى فيه وصيغةٌ وشرطٌ
 في الموصى بمضاء حقٍّ مأمراً وبأمر نحو طفلٍ معه ولاية له عليه

ابتداءً وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في
 مُسلم وعدمُ عداوة وجمالة ولا يضرُّ عمتي وأوثنتي والآن أولى
 وينزل وليٌ بفسق لا إمامٌ وفي الموصي فيه كونهُ تصرُّفاً مالياً
 مُباحاً فلا يصحُّ في تزويجٍ ومعضية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر
 به كأوصيتُ أو فوضتُ إليك أو جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً
 وقبولٌ كوكالةٍ بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسنٌ ليعضاء
 بأمرٍ نحو طفلٍ وبقضاءٍ حقٍّ لم يعجز عنه حالاً أو به شهود
 ولا يصحُّ على نحو طفلٍ والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين
 لم ينفرد واحد إلا بأذنه ولكل رجوعٌ وصدقٌ يمينه وليٌ في
 اتفاقٍ على توليه لا يثق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة) أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع
 وشرطٌ فيهما مافى مُوكلٍ ووكيلٍ فلو أودعه نحو صبي ضمنَ
 وفي عكسه إنما يضمنُ بالآلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي
 الصيغة مافى وكالةٍ كأودعتك هذا أو استخفظتك أو كخذهُ
 فإن عجزَ عن حفظها حرَّم أخذُها أو لم يثق بأمانته كره
 وإلا سُنَّ إن لم يتعين وترفعُ بموت أحدهما وجنونه وإغماؤه

واسترداد وردٍ وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كان ينقلها من
حالة ودار لأخرى دونها حرزاً وكان يُودعها بلا إذن ولا عذر
وله استعانة بمن يحملها لحرز وعليه لعذر كرادقة سفر ردّها
لمالكها أو وكيله فلقاض فلا مین وینفی عن الأخيرین وصیة
اليهما فان لم يفعل ضمن إن تمكن وكان يدفعها بموضع ويسافر ولم
يعلم بها أميناً راقبها وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب
صوف أو لبسها عند حاجتها أو علف دابة لا إن نهأ فان أعطاه
علفاً علفها منه ولا راجعه أو وكيله فالقاضي وكان تلفت بمخالفة
مأمور به كقوله لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر به
وتلف ما فيه به لا بنيره ولا إن نهأ عن قفلين فأقفاهما ولو أعطاه
دراهم بسوق وقال أحفظها في البيت فأخزى بلا عذر أو اربطها في
كمك أو لم يبين كيفية حفظ فأمسكها بيده بلا ربط فيه فضاعت
بنحو غفلة ضمن لا بأخذ فاصب ولا بجعلها بجيبه أو اجعلها
بجيبك ضمن بربطها وكان يضعها في خير حرز مثلها أو يدل عليها
ظالماً أو يسلمها له بكرهاً ويرجع عليه وكان ينتفع بها كلبس
وركوب لا لعذر وكان يأخذها لينتفع بها لا إن نوى الأخذ

وكان يخطئها بمال ولم تميز ولو للمودع وكان يجدها أو يؤخر
تخليتها بلا عذر بعد طلب مالها ومتى خان لم يبرأ إلا بإيداع
وحلف في ردّها على مؤتمنه وفي تلقاها مطلقاً أو بسبب خفي
كسرقة أو ظاهر كحريق عرف دون عمومه فإن عرف مغموم
ولم يشتم فلا وإن جهل طول بيئته ثم يخاف أنها تلفت به
« كتاب قسم الفئ والغنيمة » الفئ نحو مال حصل من
كفار بلا إيجاب كجزية وعشر تجارة وما خلوه عنه وتركه مرتد
وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسه لمصالحنا كشفور
وقضاة وعلماء يقدم الأهم ولبنى هاشم والمطلب ولو أغنياء
ويفضل الذكركلارث واليتامى الفقراء منا واليتيم صغير لا أب
له وللساكين ولابن السبيل الفقير ويعم الامام الأربعة الأخيرة
والاخماس الأربعة للمرتقة فيعطي كلاً بقدر حاجة مونه فإن
مات أعطي أصوله وبناته وزوجاته إلى أن يستغنوا وبنيه إلى
أن يستقلوا وسن أن يضع ديواناً وينصب لكل جمع عريفاً
ويقدم لإبائنا وإعطاء قرشياً ويقدم منهم بنى هاشم والمطلب فعبد
شمس فنوفل فعبد العزي فسائر البطون الأقرب إلى النبي صلى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا نُصَارُ فَسَائِرُ الْعَرَبِ فَالْجَمُّ وَلَا يُثَبَّتُ فِي
 الدِّيَّانِ مَنْ لَا يَصْلَحُ لِلْغَزْوِ وَمِنْ مَرَضٍ فَكَصَحِيحٍ وَإِنْ لَمْ يُرْجَعْ
 بَرُّهُ وَيَمْحَى مَنْ لَمْ يُرْجَعْ بَرُّهُ وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ وَزَعَّ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ
 مَوْتِهِمْ وَلَهُ صَرْفٌ بَعْضُهُ فِي ثَعُورٍ وَسِلَاحٍ وَخَيْلٍ وَوَقْفٌ عَقَارٍ
 فِيءٍ أَوْ بَيْعَةٍ وَقَسَمَ غَلَّتُهُ أَوْ مَنَّهُ كَذَلِكَ (فصل) الْغَنِيمةُ نَحْوُ
 مَا حَصَلَ مِنَ الْحَرْبَيْنِ بِأَيْحَافٍ فَيَقْدَمُ السَّبْبُ لِمَنْ زَكَبَ غَرَارًا
 مِنَّا بِأَزَالَةٍ مُنْعَةٍ حَرْبِيٍّ فِي الْحَرْبِ وَهُوَ مَا مَعَهُ مِنْ ثِيَابٍ كَخَفِّ
 وَرَّانٍ وَمِنْ سِوَارٍ وَمَنْطِقَةٍ وَخَاتَمٍ وَتَفَقَّةٍ وَجَنِيَّةٍ مَعَهُ وَآلَةٍ جَرَبٍ
 كَدَرِغٍ وَمِرْكُوبٍ وَآلَتِهِ لَا حَقِيَّةَ ثُمَّ تَخْرُجُ الْمُؤَنُّ ثُمَّ يَخْمَسُ
 الْبَاقِي وَخَمْسُهُ كَخَمْسَةِ الْفَيْءِ وَالنَّفْلِ وَهُوَ زِيَادَةٌ يَدْفَعُهَا الْإِمَامُ
 بِاجْتِهَادِهِ لِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ أَمْرٌ مَحْمُودٌ أَوْ يَشْتَرِطُهَا لِمَنْ يَفْعَلُ مَنْ يُنْكِي
 الْحَرْبَيْنِ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ الَّذِي سَيَنْفَعُ فِي هَذَا الْقِتَالِ أَوْ الْحَاصِلِ
 عِنْدَهُ وَالْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ لِلثَّانِيَيْنِ وَهُمْ مَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ وَلَوْ فِي
 اثْنَائِهِ بَنِيَّتُهُ وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ أَوْ لَا بَنِيَّتَهُ وَقَاتَلَ كَأَجِيرٍ لِحَفْظِ أَمْتَةٍ
 وَتَاجِرٍ وَمُحْتَرِفٍ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَلَوْ قَبْلَ الْحَيَازَةِ خَفَقَهُ
 لَوَارِثُهُ وَلَوْ أَجَلَ سَهْمٍ وَفَارَسٍ ثَلَاثَةً وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ

فيه تقع ويرضخ منها لعبد وصبي ومجنون وأسراة وخنثى حضروا
ولكافر معصوم حضر بلا أجرة وبإذن الامام والرضخ دون
سهم يجتهد الامام في قدره

« كتاب قسم الزكاة » هي لفقير من لامال له ولا كسب
لائق يقع موقعا من كفايته ولو غير زمن ومتمقف ولمسكين
من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر الشخص ومسكته كفايته
بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنوافل لا يعلم شرعي والكسب
يمنعه ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب محتاجها ومال له غائب
بحر حلتين أو مؤجل ولعامل كساع وكاتب وقاسم وحاشر لاقاض
ووال ولؤلؤة ضعيف إسلام أو شريف يتوقع إسلام غيره أو
كاف شر من يليه من كفار أو مانعي زكاة ولرقاب مكاتبون لغير
مرك ولغارم من تداين لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه
في مباح مع الحاجة أو لاصلاح ذات البين ولو غنيا أو لضمأن
إن أعسر مع الأصيل أو وحده وكان متبرعا ولسبيل الله غاز
متطوع ولو غنيا ولابن سبيل منشيء سفر أو محتاج إن احتاج
ولا معصية بسفره وشرط أخذ حرية وإسلام وأن لا يكون

هاشياً ولا مطلبياً ولا مولياً لها (فصل) مَنْ عَلمَ الدَّافِعَ حاله
 عَمَلَ بَعْلِهِ وَمَنْ لَا فَاِنْ ادَّعى ضَعْفَ إِسْلَامِ صَدَقَ أَوْ فَقْرًا أَوْ
 مَسْكَنَةً فَكَذًا إِلَّا أَنْ ادَّعى عِيَالًا أَوْ تَلَفَ مَالٍ عُرفَ لَهُ فَيَكْفُفُ
 يَتَنَتَّ كَعَامِلٍ وَلِمَكَاتِبٍ وَغَارِمٍ وَبَقِيَةِ الْمُؤَلَّفَةِ وَصَدَقَ غَازٍ وَابْنُ
 سَبِيلٍ فَإِنْ تَخَلَّفَا اسْتَرَدَّ وَالْيَتِيمَةُ لِإِخْبَارِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ وَامْرَأَتَيْنِ
 وَيُنْفِي عَنْهَا اسْتِفَاضَةً وَتَصَدِّقُ دَائِنٌ وَسَيِّدٌ وَيُعْطِي فَقِيرٌ وَمُسْكِينٌ
 كَفَايَةِ عَمْرِ غَالِبٍ فَيَشْتَرِيَانِ بِهِ عَقَارًا يَسْتَغْلَانِهِ وَمَكَاتِبٌ وَغَارِمٌ
 مَا عَجَزَ عَنْهُ وَابْنُ سَبِيلٍ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصَدُهُ أَوْ مَالُهُ وَغَازٍ حَاجَتُهُ
 ذَهَابًا وَإِبَاقًا وَإِقَامَةً وَيَمْلِكُهُ وَيَهْيَأُ لَهُ مَرْكُوبٌ إِنْ لَمْ يُطَقْ الشَّيْ
 أَوْ طَالَ سَفَرُهُ وَمَا يَحْمِلُ زَادُهُ وَمَتَاعُهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ مِثْلُهُ سَمَلُهُمَا
 كَابْنِ سَبِيلٍ وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يَأْخُذُ بِأَحَدِهِمَا (فصل)
 يَجِبُ تَعْيِيمُ الْأَصْنَافِ إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا فَمَنْ وَجَدَ عَلَى الْإِمَامِ
 تَعْيِيمُ الْآحَادِ وَكَذَا الْمَالِكُ إِنْ انْحَصَرُوا بِالْبَلَدِ وَوَفَّى الْمَالُ وَإِلَّا
 وَجِبَ اعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لَا بَيْنَ آحَادٍ
 الصَّنْفِ إِلَّا أَنْ يَقْسِمَ الْإِمَامُ وَتَسَاوَى الْحَاجَاتُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَالِكِ
 نَقْلُ زَكَاةٍ فَإِنْ عُدِمَتِ الْأَصْنَافُ أَوْ فَضُلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ وَجِبَ

نقل^١ وإنْ عُدِمَ بعضهم أو فضلَ عنه شيءٌ رُدَّ على الباقيين إنْ
 نقصَ نصيبهم وشرطُ العاملِ أهليةُ الشهاداتِ وفتةُ زكاةٍ إنْ لم
 يمينَ له ما يؤخذُ ومن يأخذُ وسنَّ أنْ يعلمَ شهرًا لا أخذها ويسمَّ
 نعمَ زكاةٍ وفيه في محلِّ صلبِ ظاهر لا يكثرُ شعره وحرَمَ في
 الوجه (فصل^٢) الصدقةُ سنةٌ وتحلُّ لنيٍّ وكافرٍ ودفعها
 سرًّا وفي رَمَضانَ ولنحو قريبٍ بخارٍ أفضلُ وتحرمُ بما يحتاجه
 لمونه أو لدينٍ لا يظنُّ له وفاةً وتسنُّ بما فضلَ عن حاجته إنْ
 صبرَ وإلا كرهَ

« كتابُ النكاحِ » سنَّ لتأنيُّ له إنْ وجدَ أهبةً وإلا
 فتركه أولى وكسرتُ توقاته بصوم وكرهَ لنفيه إنْ فقدَها أو كانَ
 به علةٌ كهرمٍ وإلا فتخلَّ لعبادةٍ أفضلُ فإنْ لم يتعبدْ فالنكاحُ
 أفنلُ وسنَّ بكرًا إلا لمذر دينتهُ جميلةٌ ولودٌ نسييةٌ غيرُ ذاتِ
 قرابةٍ قريبةٍ ونظرٌ كلٌّ للآخر بعدَ قصدهِ نكاحه قبلَ خطبةٍ
 غيرِ عورةٍ وله تكريمه وحرَمَ نظرٌ نحو خلٍّ كبيرٍ ولو مرَّهما
 شيئًا من كبيرةٍ أجنبيةٍ ولو أمةً وله بلا شهوةٍ نظرٌ سيِّدتهِ
 وهما عفيفانَ ومحرمه خلا ما بين سرِّةٍ وركبةٍ كمكسه وحلٌّ

بلا شهوة نظر لصغيرة خلا فرج ونظر ممسوح لأجنبية
وعكسه ورجل لرجل وامرأة لامرأة كنظر محرّم وحرم
نظر كافرة لمسلمة ونظر أمرّد جميل أو بشهوة لا نظر لحاجة
كمعاملة وشهادة وتعليم وحيث حرم نظر حرم مس ويباح
لعلاج كقصده بشرطه ولحيل امرأة نظر كل بدنها بلا مانع له
كمكسه (فصل) تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة وتعريض
لمتدة غير رجمية كجواب ويحرم على عالم خطبة على خطبة
جائزة من صرح بأجابته إلا باعراض ويجب ذكر عيوب من أريد
إجتماع عليه لمريده فإن اندفع بدونه حرم وسن خطبة قبل
خطبة وقبل عقد ولو أوجب ولي فخطب زوج خطبة قصيرة
فقبل صح لكنها لا تسن (فصل) أركانه زوج وزوجة
وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها ما في البيع ولفظ تزويج
أو إنكاح ولو بعجمية وصح بتقديم قبول وزوجتي وتزوجها
مع زوجتك أو تزوجت لا بكتابة في الصيغة ولا قبلت ولا
نكاح شغار كنزوجهها على أن تزوجني بنتك وبضم كل صدق
الأخري فيقبل وكذا لو سميا معه مالا فإن لم يعمل البضع

صَدَاقًا صَحَّ فِي الزَّوْجِ حِلٌّ وَاخْتِيَارٌ وَتَعْيِينَ وَعِلْمٌ بِحِلِّ الْمَرَأَةِ
 لَهُ فِي الزَّوْجَةِ حِلٌّ وَتَعْيِينَ وَخُلُوعٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْوَلِيِّ لِمُخْتَارٍ
 وَفَقْدُ مَانِعٍ فِي الشَّاهِدَيْنِ مَا فِي الشَّهَادَاتِ وَعَدَمُ تَعْيِينَ لِلْوَلَايَةِ
 وَصَحَّ بِابْنِ الزَّوْجَيْنِ وَعَدُوَيْهِمَا وَظَاهِرًا بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةٍ لَا إِسْلَامَ
 وَحَرِيَّةٍ وَيَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِاِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا
 لَا الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَنْعِيهِ صَحَّتْهُ فَإِنْ أَقْرَأَ الزَّوْجُ بِهِ فَسُخِّ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ
 إِنْ دَخَلَ وَلَا فَنَصْفُهُ أَوْ الزَّوْجَةُ بِخُلُوعٍ فِي وَلِيٍّ أَوْ شَاهِدٍ حَلَفَ
 وَسَنَ اشْهَادُهُ عَلَى رِضَا مَنْ يَتَبَرُّ رِضَاهَا (فصل) لَا تَعْقُدُ
 امْرَأَةً نِكَاحًا وَيَقْبَلُ اِقْرَارُ مُكَافَةِ بِهِ لِمُصَدِّقِهَا وَمُجْبِرُهُ وَلَا بِ
 تَزْوِيجٍ بِكَرِّ بَلَا إِذْنٍ بِشَرْطِهِ وَسَنَ لَهُ اسْتِثْنَانُهَا مُكَافَةِ وَسَكُونُهَا
 بَعْدَهُ إِذْنٌ وَلَا يَزُوجُ وَلِيٌّ ثِيَابًا بَوْطِ فِي قُبْلَاهَا وَلَا غَيْرُ أَبٍ بِكَرٍّ
 إِلَّا بِإِذْنِهَا بِالْغَيْنِ وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَبٌ فَأَبُوهُ فَسَائِرُ الْعَصْبَةِ الْمَجْمَعِ
 عَلَى إِرْسَمِهِمْ كَأَرْسَمِهِمْ فَالْسلطانُ وَلَا يَزُوجُ ابْنٌ بِنْتًا وَيَزُوجُ عَتِيقَةً
 امْرَأَةً حَيَّةً مَنْ يَزُوجُهَا وَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَإِذَا مَاتَ زَوْجٌ مِنْ لَه
 الْوَلَاءُ وَيَزُوجُ السلطانُ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ أَحْرَمَ
 أَوْ عَضَلَ مُكَافَةً دَعَتْ إِلَى كَفْوٍ وَلَوْ عَيَنْتْ كَفْوًا فَلِلْمُجْبِرِ تَعْيِينَ

آخِرُ (فصل) يمنعُ الولاية رُقًى وصَباً وجُنونٌ وفَسقٌ غيرُ
 الامام وحجرٌ سفه واختلالٌ نظر واختلافٌ دينٌ وَيَنْقُلُهَا كُلُّ
 لَا بَعْدَ لَا عَمَى وَانْغَاءٌ بَلْ يَنْتَظَرُ زَوَالَهُ وَلَا إِحْرَامٌ وَلَا يَمَقْدُ وَكِيلٌ
 مُحْرِمٌ وَلَوْ حَلَالًا وَلِحَجَرٍ تَوَكَّلَ بِزَوْجٍ مَوْلِيَّتِهِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ وَلَمْ
 يَمِنْ زَوْجٌ وَعَلَى الْوَكِيلِ احتياطٌ كَفِيرٌ إِنْ لَمْ تَهَبْ وَأُذِنَتْ فِي
 تَزْوِيجٍ وَعَيْنٌ مِنْ عَيْنَتِهِ وَلِيْقَلْ وَكِيلٌ وَلِيٌّ زَوْجَتِكَ بِنْتِ فُلَانٍ
 وَوَلِيٌّ لَوَكِيلٍ زَوْجِ زَوْجَتِ بِنْتِي فُلَانًا فَيَقُولُ قُبِلَتْ نِكَاحُهَا لَهُ
 وَعَلَى أَبِي تَزْوِيجِ ذِي جُنُونٍ مُطَبَقٌ بِكِبَرٍ لِحَاجَةِ وَوَلِيٌّ إِبَاجَةٌ مِنْ
 سَأَلْتَهُ تَزْوِيجًا وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ وَأُذِنَتْ لِكُلِّ سَنٍ
 أَفْقَهُمْ فَأَوْرَعَهُمْ فَأَسْنَهُمْ بِرِضَائِهِمْ فَإِنْ تَشَاحَصُوا وَاتَّحَدَ خَاطِبٌ
 أَقْرَعَ فَلَوْ تَزَوَّجَ مَفْضُولٌ صَحَّ أَوْ أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرُ عَمْرًا وَعَرَفَ
 سَابِقٌ وَلَمْ يَنْسَ فَهُوَ الصَّحِيحُ أَوْ نَسِيَ وَجِبَ تَوَقُّفٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ
 وَلَا بَطْلًا فَلَوْ ادَّعَى كُلُّ عَمَلٍ بِسَبْقِ نِكَاحِهِ سَمِعَتْ فَإِنْ أَنْكَرَتْ
 حُلِفَتْ أَوْ أَقْرَتْ لِأَحَدِهِمَا بِنْتُ نِكَاحِهِ وَلِلْآخَرِ تَحْلِفُهَا وَلِجَدِّ
 تَوَلَّى طَرَفِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ ابْنِ ابْنِهِ الْآخَرِ وَلَا يَزُوجُ نَحْوِ
 ابْنِ عَمٍّ هَسَهُ وَلَوْ بَوَالَةِ فَيَزُوجُهُ مُسَاوِيَهُ فَقَاضٍ وَقَاضِيَا قَاضٍ

آخر (فصل) زوجها غير كفؤ برضاهاولى منفرد أو أقرب
أو بعض مستوين رضى بأقوهم صح لا حاكم وخصال الكفاة
سلامة من عيب نكاح وحرية فن مسه أو أباً أقرب رقى
ليس كفؤ سليمة ونسب ولو في العجم فعجى ليس كفؤ عربية
ولا غير قرشى قرشية ولا غيرها شى ومطلبى لها وعفة
فليس فاسق كفؤ عفيفة وحرقة فليس ذو حرقة ذينة كفؤ أرفع
منه فحو كناس وراع ليس كفؤ بنت خياط ولا هو بنت
تاجر وراز ولا هما بنت عالم وقاض ولا يقابل بعضها ببعض وله
ترويح ابنه الصغير من لا تكافئه لا معية ولا أمة (فصل)
لا يزوج مجنون إلا كبير حاجة فواحدة ولا ب تزويج صغير
عقل أكثر ومجنونة لمصلحة فان فقد زوجها حاكم إن بلغت
واحتاجت ومن حجر عليه لفسل صح نكاحه ومؤه في كسبه
أو لفسه نكح واحدة حاجة باذن وليه أو قبل له وليه باذنه
بهر مثل فأقل فلو زاد صح بهر مثل من المسمى ولو نكح
غير من عينها له لم يصح وإن عين له قدراً لا امرأة نكح
بالأقل منه ومن مهر مثل أو أطلق نكح لا ثقة ولو نكح بلا

لاذن لم يصح فان وطىء فلا شيء ظاهر الرشيدة والعبد ينكح
 باذن سيده بحسبه ولا يجبره عليه كملكه وله اجبار أمته
 لا مكاتبه ولا مبعضة ولا أمة سيدها وتزويجه بملك فيزوج
 مسلم أمته الكافرة وفاسق ومكاتب ولولي نكاح ومال تزويج
 أمة موليه (باب ما يحرم من النكاح) تحرم أم وهي من
 ولدتك أو من ولدك وبنت وهي من ولدتها أو من ولدها لا مخلوقة
 من زناه وأخت وبنت أخ وأخت وعممة وهي أخت ذكر ولدك
 وخالة وهي أخت أثنى ولدتك ويحرم بالرضاع فرضعتك
 ومن أرضعتها أو ولدتها أو أباً من رضاع أو أرضعته أو من
 ولدك أم رضاع وقس الباقي ولا تحرم مرضعة أخيك أو أختك
 أو نافتيك ولا أم مرضعة ولدك وبنتها ولا أخت أخيك وتحرم
 زوجة ابنك أو أهلك وأم زوجتك وبنت مدخولتك ومن
 وطىء امرأة بملك أو شبهة منه حرم عليه أمها وبنتها وحرمت
 على أبيه وابنه ولو اختلطت محرمة بغير محصورات نكح منهن
 ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطء زوجة ابنه بشبهة وحرم
 جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت إحداهما ذكراً

حرمَ تناكحها كأمرأة وأختها أو خالتها فإن جمعَ بينهما بعقدٍ بطلَ
أو بعقدين فكأن زوجَ من اثنين وله نكاحهما فإن وطئَ إحداها
حرمتِ الأخرى حتى يحرِّمَ الأولي بإزالة ملك أو نكاح أو كتابة
ولو ملكها ونكحَ أخرى حلتِ الأخرى دونها ولحرَّ أربع
ولغيره ثنتان فلو زاد في عقدٍ بطلَ أو عقدين فكما مرَّ وتحلَّ
نحو أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلقَ حرًّا ثلاثاً أو غيره
ثنتين لم تحلَّ له حتى يغيبَ قبلهما مع افتضاض حشفةٍ ثممكن
وطؤه أو قدرها في نكاح صحيح مع انتشار (فصل) لا ينكحُ
من ملكه أو بعضه فلو طرأ ملكٌ تامٌّ على نكاح انفسخَ ولا
حرٌّ من بهارٍ لغيره إلا بعجزه عن تصالحٍ لمتهمٍ كأن ظهرت
مشقة في سفره لغائبة أو خافَ زناً مدته أو وجدَ حرَّةً بمؤجلٍ
أو بلا مهر أو بأكثر من مهرٍ مثل لا بدونه وبخوفه زناً وباسلامها
للمسلم وطرُّ ويسار أو نكاح حرَّة لا يفسخُ الأمة ولو جمعها حرٌّ
بعقدٍ صحَّ في الحرَّة (فصل) لا يحلُّ نكاحُ كافرة إلا
كتاتية خالصة بكره والكتاتية يهودية أو نصرانية وشرطه في
إسرائيلية أن لا يعلمَ دخولَ أولِ آبائها في ذلك الدين بعدَ بثَّة

تنسخه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه إن تجنبوا
الحرف وهي كمسلة في نحو ثقة فله إجبارها على غسل من
حدث أكبر وتنظيف وترك تناول خبيث وتحرم سامرية
خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك
ومن انتقل من دين لاخر تعين لإسلام فلو كان امرأة لم تحل
لمسلم فإن كانت منكوحة فكمرتدة ولا تحل مرتدة وردة
قبل دخول تنجز فرقة وبعده فإن جمعها إسلام في العدة دام
نكاح وإلا فالفرقة من الردة وحرم وطء ولا حد

(باب نكاح المشرك) أسلم على كتابية تحل دام نكاحه
أو غيرها وتخافت أو أسلمت وتخلف فكردة أو أسلم معاً دام
والمعية بآخر لفظ وحيث دام لا تضر مقارنته لمفسد زائل
عند إسلام ولم يعتدوا فسادهم فيقر على نكاح بلا ولي وشهود
وفي عدة تنقضي عند إسلام ومؤقت اعتدوه مؤبداً كنكاح
طرات عليه عدة شبهة وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرم
ثم أسلم الآخر والأول محرم لا نكاح محرم ونكاح الكفار
صحيح فلو طلق ثلاثاً ثم أسلم لم تحل له إلا بمحل ولمقرة

مُسَمًّى صَحِيحٌ وَالْفَاسِدَانِ قَبْضَتُهُ كَأَنَّهُ قَبْلَ إِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ أَوْ
بَعْضُهُ فَقَسَطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ الْمَثَلُ وَإِلَّا فَهَرُ مِثْلٍ وَمَنْدَقَةٌ
بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ كَمَقَرَّةٍ أَوْ قَبْلَهُ مِنْهُ فَنَصَفَتْ أَوْ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ
وَلَوْ زَافَعَ الْيَنَاءَ ذِمِّيَانِ أَوْ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ أَوْ مُعَاهِدٌ أَوْ هُوَ وَذِمِّيٌّ
وَجَبَ الْحَكْمُ وَتُقَرَّمُ عَلَى مَا تُقَرَّرُ لَوْ أَسْلَمُوا وَبَطُلَ بِمَا لَا تُقَرَّرُ
(فصل) أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ مُبَاحٍ لَهُ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ
أَوْ كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ أَهْلُ اخْتِيَارٍ مُبَاحٍ وَانْدَفَعُ مِنْ زَادٍ أَوْ
أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ فِي عِدَّةٍ مُبَاحٍ تَمَيَّنَ أَوْ عَلَى أُمٍّ وَبَنَتِهَا
كِتَابِيَّتَيْنِ أَوْ أَسْلَمَتْهُمَا فَانْ دَخَلَ بَهَا أَوْ بِالْأُمِّ حُرْمَتَا أَبَدًا وَإِلَّا
فَالْأُمُّ أَوْ أُمَةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ أُقِرَّ لَهَا حِلٌّ لَهُ حِينَئِذٍ
أَوْ لِإِمَاءٍ أَسْلَمَ كَمَا مَرَّ اخْتَارَ أُمَةٌ حِلٌّ لَهُ حِينَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهَا
أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمَ كَمَا مَرَّ تَمَيَّنَتْ وَلِنْ أَصْرَتْ اخْتَارَ
أُمَةٌ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ نَحْمُ أَسْلَمَ فِي عِدَّةٍ فَكَحَرَاثُ وَالْاخْتِيَارُ
كَاخْتَرْتُ نِكَاحَكَ بَيْتَهُ أَوْ كاخْتَرْتُكَ أَمْسَكَتُكَ كَطَلَاقٍ لِأَفْرَاقٍ
وَوَطْءٍ وَظَهَارٍ وَآيِلَاءٍ وَلَا يُعْلَقُ اخْتِيَارٌ وَفَسَخٌ وَلَهُ حَصْرُ اخْتِيَارٍ
فِي أَكْثَرٍ مِنْ مُبَاحٍ وَعَلَيْهِ تَمَيَّنٌ وَمَوْنَفَخِي يُخْتَارُ فَإِنْ تَرَكَهُ

حَسْبُ فَإِنْ أَصْرٌ عَزَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَتْ حَامِلٌ بِوَضْعِ غَيْرِهَا
بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ إِلَّا مَوْطُوءَةٌ ذَاتُ اقْرَاءٍ فَبِالْأَكْثَرِ مِنْهَا
وَوُفْقَ لِمَا رُجِيَ زَوْجَاتٍ يُعْلَمُ لِمَصْلَحٍ (فصل) أَسْلَمًا مَعًا أَوْ هِيَ
بَعْدَ دُخُولِ قَبْلِهِ أَوْ دُونَهُ اسْتَمَرَّتِ الْمَوْتَةُ كَأَنِ ارْتَدَّتْ دُونَهَا

(بَابُ الْخِيَارِ وَالْأَعْفَافِ وَنِكَاحِ الرِّقَاقِ) يَثْبُتُ خِيَارُ
لِكُلِّ بِمَجْنُونٍ وَمُسْتَحْكِمٍ جَذَامٍ وَبَرَصٍ وَإِنْ تَمَازَلَا وَلَوْ لَيْسَ بِكُلِّ
مِنْهَا إِنْ قَارَنَ عَقْدًا وَلَوْ رَجَعَ بِرَتَقِهَا وَبَقَرْنَهَا أَوْ لَهَا بِجِبِهِ وَبَعْنَتَهُ قَبْلَ
وَطْءٍ وَلَا خِيَارَ بغيرِ ذَلِكَ فَإِنْ فَسَخَ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا مَهْرٌ أَوْ بَعْدَهُ
بِحَادِثٍ بَعْدَهُ فَمُسْمًى وَإِلَّا فَهَرُومٌ مِثْلٌ وَلَوْ انْفَسَخَ بِرَدِّهِ بَعْدَهُ
فَمُسْمًى وَلَا يَرْجِعُ زَوْجٌ عَلَى مَنْ غَرَّهَ وَشَرَطَ رَفْعُ لِقَاضٍ وَتَثْبُتُ
عَنْتُهُ بِاقْرَافِهِ وَبِإِيمَانِهِ رُدَّتْ عَلَيْهَا ثُمَّ ضَرْبٌ لَهُ قَاضٍ سَنَةً بِطَلَبِهَا
وَبَعْدَهَا تَرْفَعُهُ لَهُ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ وَهِيَ ثَيِّبٌ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ
حَلَفَتْ فَإِنْ حَلَقَتْ أَوْ أَقْرَفَتْ فَسَخَتْ بِعَدْوَلِ الْقَاضِي ثَبَتَتْ عَنْتُهُ
وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَ الْمُدَّةَ لَمْ تَحْسَبْ وَلَوْ شَرَطَ فِي أَحَدِهِمَا
وَصَفًى فَأَخْلَفَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلِكُلِّ خِيَارٌ إِنْ بَانَ دُونَ مَا شَرَطَ
لَا إِنْ بَانَ مِثْلُهُ أَوْ ظَنَّهُ بِوَصْفٍ فَلَمْ يَكُنْ وَحَكْمُ مَهْرٍ وَرَجُوعٌ بِهِ

كعيب والمؤثر تفرير في عقد ولو غر بجرية انعقد ولده قبل علمه
 حراً وعليه قيمته لسيدها لا لأن غره أو انفصل ميتاً بلا جناية
 ورجع على غار إن غر مها فان كان من وكيل سيدها أو منها تعلق
 الغرم بذمة ومن عتقت تحت من به رق تخيرت لا إن عتق
 أو لزم دور وخيار ما مر فوري وتحلف في جهل عتق أمكن
 أو خيار به أو فور وحكم مهر كعيب (فصل) لزم مؤسراً
 أقرب قوارناً إعفاف أصل ذكر حر معصوم عاجز عنه أظهر
 حاجته له بقوله بلا يمين بأن يهيء له مستمتعاً وعليه مؤنتها
 والتممين بغير اتفاق على مهر أو بمن له لكن لا يمين من لا نفقة
 وعليه تجديد إن مات أو انفسخ أو طلق أو أعتق بمسدر ومن
 له أصلان وضاق ماله قدم عصبته فأقرب فيقرع وحرم وطء
 أمة فرعه وثبت به مهر إن لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال عن
 تنقيب لأحد وولده حر نسيب وتصير أم ولد له إن كان حراً
 ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمتها لا قيمة ولد ونكاحها إن
 كان حراً لكن لو ملك زوجه أصله لم ينفسخ وحرم نكاح
 أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجه سيده لا ينفسخ

(فصل ٦) لا يضمنُ سيدٌ باذنه في نكاح عبده مَهراً ومؤنةً وهما في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها ثم في ذمته كزائد على مُقدَّر ومهر بوطء برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد لم يَأْذَن فيه وعليه تخلية ليلًا لتمام استخدامه نهارًا لأن تحمّلها وإلا خلاه لِكسبها أو دفع الأقل منها ومن أجرة مثل وله سفر به وبأتمته المِزْوَجة ولزوجه صاحبها وليسَ سيد غير مكاتبه إستخدامها نهارًا وتسليمها لزوجه ليلًا ولا مؤنة عليه إذا ولا يلزمه أن يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أمته أو قتلت نفسها قبل وطء سقط مهرها ولو باعها فالمرءُ أو نصفه له إن وجب في ماله ولو زوج أمته عبده ولا كتابة فلا مهر « كتابُ الصداق » سن ذكره في العقد وأره إخلالاً

عنه وما صحَّ ثمنا صحَّ صداقاً ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت يده أو ألتفها هو وجب مهر مثل أو هي فقباضة أو أجنبي أو تعيبت لا بها تخيرت فإن فسخت فمهر مثل وإلا غرمت الأجنبي ولا شيء في تعييبها بغيره أو عينين فتلقت واحدة قبل قبضها لمفسخ

فيها وتخيرت فإن فسخت فمهرٌ مثلٌ وإلا فحصةُ التاليفِ منه ولا
يضمنُ منافعَ فائتةٍ يبيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم
بعد طلبٍ ولها حبسُ نفسها لتقبضَ غير مؤجلٍ ملكتهُ بنكاحٍ
ولو تنازعا في البداءة أجبرا فيؤمرُ بوضعه عند عدلٍ وتؤمرُ
بتمكينٍ فإذا أمكنتُ أعطاهُ لها ولو بادرتُ فكنتُ طالبتُهُ فإن لم
يطأ امتنعتُ ولو بادرتُ فسلمتُ فلتمكنُ فإن امتنعتُ لم يترددوا وهل
لنحو تنظيفٍ بطلبٍ ما يراه قاضٍ من ثلاثة أيامٍ فأقلٍ ولا طاقةٍ
وطءٍ وكره تسليمٍ قبلها وتقرر بوطءٍ وإن حرمَ وبموتٍ

« فصل » نكحها بما لا يملكه وجب مهرٌ مثلٌ أو به
وبغيره بطلَ فيه فقط وتخيرُ فإن فسخت فمهرٌ مثلٌ وإلا فلها مع
مملوكٍ حصّةٌ غيره منه بحسبِ قيمتهما وفي زواجك بنتي وبعثك
نوبها بهذا العبدِ صحَّ كلُّ ووُزِعَ العبدُ على الثوبِ ومهرِ المثلِ
ولو نكحَ لمولاهِ بفوقِ مهرٍ مثلٍ من ماله أو أنكحَ بنتاً لارشيده
أو رشيدةً بكرّاً بلا إذنِ بدونه أو عينتُ له قدراً فنقصَ عنه أو
أطلقتُ فنقصَ عن مهرٍ مثلٍ أو نكحَ بألفٍ على أن لا يهبها أو
أن يعطيه ألفاً أو شرطاً في مهرٍ خياراً أو في نكاحٍ ما يخالفُ

مقتضاهُ ولم يخل بمقصوده الأصلي كأن لا يزوج عليها صح
النكاحُ بمهرٍ مثل أو أخل به كشرطٍ محتملةٍ وطءٍ عدمه أو
شرطٍ فيه خيارٌ بطل النكاحُ أو ما يوفق مقتضاهُ أو مالا ولا لم
يؤثر ولو نكح نسوةً بمهرٍ فلكل مهرٍ مثل ولو ذكرُوا مهرَ أسراً
وأكثر جهراً لزم ما عقد به «فصل» صح تفويضُ
رَّشيدةٍ بزواجٍ بلا مهرٍ فزوج لا بمهرٍ مثل كسيّد زوجٍ بلا
مهرٍ ووجب بوطاء أو موت مهرٍ مثل حال عقد ولها قبل وطءٍ
طلبُ فرضٍ مهرٍ وجبسُ نفسها له ولتسايم مفروض وهو مريضاً
به فلو امتنع منه أو تنلَّزَعاهُ فرضُ قاضٍ مهرٍ مثل علهُ حالاً من
نقدٍ بلدٍ ولا يصحُّ فرضُ أجنبيٍّ ومفروضٌ صحيحٌ كسمي
ومهرٌ المثل ما يرغبُ به في مثلها من عصباتها القربى فالقربى
فتقدمُ أختُ الأبوينِ فيلَابُ بنتُ أخٍ فعمّةٌ كذلك فإن تعذر
مرفقةُ فَرَحِمٍ كجدّةٍ وخالةٍ ويعتبرُ ما يخالفُ به غرضُ كسَن
وعقلُ فإن اختصتُ بفضلٍ أو نقصٍ فرضٌ لا تُقْبَلُ وتعتبرُ مسامحةُ
من واحدةٍ لنقصٍ نسبٍ يُفسِّرُ رغبةً ومنهنَّ لنحوٍ عشيرةٍ وفي وطءٍ
شبهةٍ مهرٍ مثل وقتهُ ولا يتعدّدُ بتعدّده ان اتحدت ولم يؤدَّ قبل

تعدد وطء بل يعتبر أعلى أحوال . « فصل » الفراق قبل
 وطء بسببها كفسخ بعيب يُسقط المهر وما لا كطلاق وإسلامه
 وردّه ولعانه ينصفه بعود نصفه إليه بذلك وإن لم يختره فلو
 زاد بعده فله ولو فارق بعد تلقه فنصف بدله أو تعيبه بعد
 قبضه فإن قنع به وإلا فنصف بدله سليماً أو قبله فله نصفه بلا
 أرض ونصفه إن عيبه أجنبي أو زيادة منفصلة فهي لها أو
 متصلة خيرت فإن شئت فنصف قيمة بلا زيادة وإن سمحت
 لزمه قبول أو زيادة ونقص ككبر عبد ونخلة وحمل وتسلم صنعة
 مع برص فإن رضى بنصف العين وإلا فنصف قيمتها وزرع
 أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة متصلة وإن فارق
 وعليه ثم مؤبر لم يلزمها قطعه فإن قطع فنصف النخل ولو
 رضى بنصفه وتبقى الثمر إلى جذأه أجبرت ويصير النخل
 بيدهما ولو رضيت به فله امتناع وقيمة ومتى ثبت خيار ملك
 نصفه باختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصدق إلى قبض
 ولو اصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه
 ولو فارق وقد زال ملكها عنه كأن وهبته له فله نصف بدله

فإن عادَ تعلقَ بالعين ولو وهبتهُ النصفَ فلهُ نصفُ الباقي ورُبْعُ
 بدلِ كله ولو كانَ دينًا فأبرأه لم يرجعْ وليس لوليِّ عفوٍ عن مهر
 (فصل) لزوجةٍ لم يجبْ لها نصف مهرٍ فقط متعة بفراق
 لا بسببها أو بسببها أو ملكة أو موت وسن أن لا تنقصَ عن
 ثلاثين درهماً فإن تنازعا قدرها قاضٍ بحالهما «فصل» اختلعا
 أو وارانها أو وارث أحدهما والآخر في قدرٍ مُسمى أو صفته
 أو تسميته تحالفا كزوج ادعى مهرَ مثل ووليَّ صغيرة أو مجنونة
 زيادةً ثم يفسخ المسمى ويجبُ مهرٌ مثل ولو ادَّعتْ نكاحاً
 ومهرَ مثل فأقرَّ بالنكاح فقط كلفَ بيانا فإن ذكرَ قدرًا وزادتْ
 تحالفا أو أصرَّ حلفتْ وقضيَ لها ولو أثبتتْ إنه نكحها أمس
 بألف واليوم بألف لزم ماهُ فإن قال لم أطأ صدقَ يمينه وتشطَّرَ
 أو كانَ الثاني تجديدًا لم يصدقَ «فصل» الوليمة سنة
 والاجابة لعرس فرضُ عينٍ ولغيره سنة بشروطٍ منها اسلامُ
 دأبٍ ومدعوٍ وعمومُ وأن يدعوَ مُعينًا ولعرس في اليوم الأول
 وتسنُّ لهما في الثاني ثم تكرهُ وأن لا يدعوهُ لنحو خوفٍ ولا
 يذُرُّ كأن لا يدعوهُ آخر ولا يكون ثم من يتأذى به أو تقبحُ

مُجالسته ولا منكر كفرش محرمة وصور حيوان مرفوعة إن لم
يزل به وحرمة تصوير حيوان ولا تسقط أجابته بصوم فإن شق
على ذاع صوم نفل فالفطر أفضل وليضيف أكل مما قدم له بلا
لفظ إلا أن ينتظار غيره وله أخذ ما يعلم رضاه به وحل شر نحو
سكر في إملاك وختان والتقاطه وتركها أولى

« كتاب القسم والنشور » يجب قسم لزوجات بات عند
بعضهن فيلزمه لمن بقى ولو قام بهن عذر كمرض وحيض لا نشور
وله إعراض عنهن وسن أن لا يعطلن كواحدة والأولى أن
يدور عليهن وليس له أن يدعوهن لمسكن إحداهن ولا يجمعن
مسكن إلا برضاهن ولا يدعو بعضاً لمسكنه ويمضي لبعض إلا به
أو بقرعة أو غرض والأصل الليل والنهار تبع ولن عمله ليلاً
النهار ولما سافر وقت نزوله وله دخول في أصل على أخرى لضرورة
كمرضها الخوف وفي غيره لحاجة كوضع متاع وله تمتع بغير
وطء فيه ولا يطيل مكثه فإن أطاله قضى كدخوله بلا سبب
ولا تجب تسوية في إقامة في غير أصل وأقل قسم وأفضله
ليلة ولا يجاوز ثلاثاً وليقرع للابتداء وليسو لكن لحرمة مثلاً

غيرها ولجديدة بكر سبع وثيب ثلاث ولاه بلا قضاء وسن
تخير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت
لا معه بلا إذن أو به لا لفرضه ومن سافر لثقله لا يصحب
بعضهن ولا يخلقهن أو لغيرها مباحا حل ذلك بقرة في الأولى
وقضى مدة الإقامة إن ساكن مصحوبته ومن وهبت حتما
فلزوج رد فان رضى ووهبته لمعينة بات عندها ليلتيهما أو لمن
أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص «فصل» ظهر أماره نشوزها
وعظ أو علم وعظاؤه هجر في مضجع وضرب إن أفاد فلو منعها
حقا كقسم أثره قاض وفاءه أو أذاها بلا سبب نها ثم عززه
أو ادعى كل تمدي صاحب منع الظالم بخبر ثقة فان اشتد
شفاق بث لكل حكما برضاها وسن من أهلها وهما
وكيلان لها فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها
بيذل وقبول

«كتاب الخلع» هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها
ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه
فيصح من عبد ومجور بنفسه ويدفع عوض لملك أمرها

وفي الملتزم إطلاقُ تصرفٍ مالى فلو اختلعت أمةٌ بلا إذن سيِّد
 بعين بانت بمهرٍ مثل في ذمتها أو بدين فيه تين أو باذنه فإن أطلقه
 وجب مهرٌ مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين
 عيناً له تمينت أو محجورة بسفه طُلقت رجعيّاً أو مريضةً مرضاً
 موت صحَّ وحسب من الثلث زائد على مهرٍ مثل وفي البضع
 ملكٌ زوج له فيصحُّ في رجعة وفي العوض صحةُ اصدائه فلو
 خالدها بفاسد يقصد بانت بمهرٍ مثل أو لا يقصد فرجعى ولهما
 توكيلٌ فلو قدر لو كيله مالا فنقص لم تطلق أو أطلق فنقص
 عن مهرٍ مثل بانت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع
 لها بانت بمهرٍ مثل عليها أو له لزمه مُسماهُ أو أطلق فكذا أو
 رجع بما سمى وصحَّ توكيلٌ كافر وامرأة وعبد ومن زوج
 توكيلٌ محجور بسفه ولا يوكله بقبض ولو وكلاً واحداً تولي طرفاً
 فقط وفي الصيغة ما في البيع ولا يضرُّ تخلل كلام يسير وصریح
 خلع وكه مبيعٌ طلاق وكه مبيعٌ منها فسخ مبيعٌ مبيعٌ
 صريحٌ مُشتقٌّ مفاداة وخام فلو جرى بلا عوض بنيسة التمار
 قبول فمهرٌ مثل وإذا بدأ بماوضة كطلقتك بألف فماوضة بشوب

تعلق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب وقبول كطلقتك
بألف فقبلت بالثنتين أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة
فلغو أو بألف فثلاث به أو بتعلق كمتى أعطيتي فتعلق فلا
رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فوراً إلا في نحو إن وإذا
أو بدأت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جمالة فله
رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوحد فشله وراجع إن شرط
رجعة ولو قالت طلقني بكذا فارتداً أو أحدهما فأجاب إن كان
قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدّة بانت بالردّة ولا مال
وإلا طلقت به (فصل) قال طلقتك بكذا أو على أن لي
عليك كذا فقبلت بانت به كما في طلقتك وعليك أو ولي عليك
كذا أو سبق طلبها به أو قال أردت الإلزام فصدّقته وقبلت وإن
لم يقبله فرجعي أو إن أو متى ضمننت لي القافأنت طالق فضمنته
أو أكر ولو بترأخ في متى بانت بألف كطلقتك ففسك إن ضمننت لي
أنا فطلبت وضمننت أو علق بإعطاء مال فوضعت بين يديه
بانت فيملكه كأن علق بنحو اقتباس واقترن به ما يدل على
الإعطاء أخذه بيده منها ولو مكرهه شرط في إن قبضت

ويُتَمُّ رَجْعِيًّا ولو علقَ باعطاءِ عبدٍ بصفةٍ سلمٍ أو دونها فأعطتهُ
 لا بها لم تطلقْ أو بها طُلقتْ به في الأولى وبمهرٍ مثل في الثانيةِ
 فإن بانَ معيياً في الأولى فلهُ ردهُ ومهرٌ مثل أو بلا صفة طُلقتْ
 بعبدٍ أن صحَّ بيعها لهُ ولهُ مهرٌ مثل ولو طُلبتْ بألفٍ ثلاثاً وهو إمامٌ
 يملكُ دونها فطلقَ ما يملكُ فلهُ ألفٌ أو طُلقةٌ فطلقَ بهُ أو مطلقاً وقمَ
 بهُ أو بمائةٍ وقمَ بها أو طلاقاً غداً فطلقَ غداً أو قبلهُ بانتٍ بمهرٍ مثلٍ
 ولو قالَ إن دخلتْ فأنت طالقٌ بألفٍ فقبلتْ ودخلتْ طُلقتْ بهُ
 واختلاعُ أجنبيٍّ كاختلاعها ولو كيلها أن يختلِعَ له ولا أجنبيٍّ
 توكيلها فتخيرَ فإن اختلَعَ بمالهٍ فذلك أو بمالهَا وصرحَ بوكالةٍ
 كاذباً أو بولايةٍ لم تطلقْ أو باستقلالٍ فخلعٌ بمغصوبٍ « فصلٌ »
 ادَّعتْ خلعةً فأنكرَ حلفَ أو ادَّعاهُ فأنكرتْ بانتٍ ولا عوضٍ
 ولو اختلعا في عددٍ طلاقٍ أو صفةٍ عوضهٍ أو قدرهٍ ولا بنيةٍ
 تحالفاً ويجبُ بفسخِ مهرٍ مثلٍ ولو خالعا بألفٍ ونوياً نوعاً لم
 « كتابُ الطلاق » أركانهُ صيغةٌ وعملٌ وولايةٌ وقصدٌ
 ومطلقٌ وشرطٌ فيه تكليفٌ إلا سكرانٌ واختيارٌ فلا يطعُ من
 مُكرهٍ وإن لم يُورثْ وشرطُ الإكراهِ قدرةُ مكرهٍ على ما مددَ بهُ

عاجلاً ظلاً وعجز مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حقه ويحصل
بتخويف بمحذور كضرب شديد فإن ظهر قرينة اختيار كأن
أكره على ثلاث أو صريح أو تعليق أو طلق أو طلاق مبهم
بخالف وقع وفي الصيغة ما يدل على فراق صريحاً أو كناية فيقع
بصريحه بلا نية وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وزجته
كطلقتك أنت طالق أنت مطلقه ياطلق ويكنيته بنية مقترنة
بأولها كأطلقتك أنت طالق أنت مطلقه خلية برية بنة بنة
بائن حلال الله على حرام اعتدي استبرئ رحمك الحق بأهلك
حبك على غاربك لا أنه سر بك أعزبي اغربي دعيني ودعيني
أشركتك مع فلانة وقد طلقت وكأنا طالق أو بائن ونوى طلاقها
لا استبرئ رحي منك والأعتاق كناية طلاق وعكسه وليس
الطلاق كناية ظهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك
ونوى طلاقاً أو ظهاراً وقع أو نواهما تخير وإلا فلا تحرم وعليه
كفارة يمين كما لو قاله لأمته ولو حرّم غير مامر فلعنوا كإشارة
ناطق بطلاق ويعتد بإشارة أخرس لا في صلاة وشهادة وحش
فإن فهمها كل أحد فصريحه وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب

أذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت ببلوغه أو إذا قرأت كتابي
 فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرىء عليها وهي أمة وعلم
 حالها وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل
 بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون المحل ملكاً
 للمطلق فلا يقع ولو مُعلقاً على أجنبية كبائن وصح في رجعية
 وتعلق عبد ثلثة كأب عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثاً
 فيقعن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصفة فبأنه تم
 نكحها ووجدت لم يقع ولحر ثلاث ولغيره ثنتان فمن طلق دون
 ماله وراجع أو جدّ دلو بعد زوج عادت بيقينه ويقع في مرض
 موته ويتوارثان في عدة رجعي وفي القصد قصد لفظ طلاق
 لمعناه فلا يقع ممن حكي طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وإن
 نواه ولا ممن سبق لسانه به ولا يُصدق ظاهراً إلا بقرينة
 كقوله لمن اسمها طالق أو لم يقصد طلاقاً ولمن اسمها طارق
 أو طالق وقال أردت نداءً فالتفت الحرف ولو خاطبها بطلاق
 هازلاً أو لاعباً أو ظنّها أجنبية وقَعَ (فصل) تفويض طلاقها
 المنجز إليها ولو بكناية تملك فيشترط تطليقها ولو بكناية فوراً

وله رجوع قبله فان قال طلق باللف فطلقت بانت به أو طلق ونوى
عدداً فطلقت ونوته أو غيره فما توافقا فيه وإلا فواحدة أو طلق
ثلاثاً فوحدت أو عكسه فواحدة (فصل) نوي عدداً
بصريح كانت طالق واحدة أو كناية كانت واحدة وقع ولو
أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فانت قبل تمام طالق لم يقع أو
بعده فثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالقاً ثلاثاً
وتخلل فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث
فثلاث أو بالأخيرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان
وصح في أنت طالق وطلق وطاقق تأكيدهن بالثلاث لأول
بغيره ولو قال طلبة قبل طلبة أو بعدها طلبة أو طلبة بعد
طلبة أو قبلها طلبة فثنتان في دخول بها وفي غيرها طلبة مطلقاً
ولو قال لزوجته إن دخلت فأنت طالق وطاقق فدخلت فثنتان
كانت طالق طلبة مع طلبة أو معها طلبة أو في طلبة وأراد مع
وإلا فواحدة ولو قال طلبة في طلقتين وقصد معية فثلاث أو
حساباً عرفه فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلبة أو نصف
طلقتين أو نصف طلبة في نصف طلبة أو نصف وثلاث طلبة

أو نصفى طلقة ولم يرد كل جزء من طلقة فطلقة أو ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان أو لأربع أو قعت عليكن أو بينكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلقة فإن قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث فإن قصد بضعهن دُين (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة فواحدة أو ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً إلا ثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا ثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثنتان أو ثلاثاً إلا نصف طلقة فثلاث ولو عقب طلاقه بأن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو إلا إن يشأ الله وقصد تعليقه منع إنعقاده لكل عقد وحل ولو قال بإطلاق إن شاء الله وقع

(فصل) شك في طلاق فلا أو في عدد فلا قل ولو علق اثنتان بتقيضين وجهل فلا أو واحد بهما لزوجتيه طلقت إحداهما ولزمه بحث وبيان أو لزوجتيه وعنده منع منها إلى بيان فإن مات لم يقبل بيان وارنه إن اتهم بل يرفع فإن قرع عتق أو قرعت بقي الأشكال ولو طلق إحدي زوجتيه بغيرها وجهلها

وتفحى يعلم ولا يطالبُ ببيان إن صدقته في جهله ولو قال
لزوجته وأجنبية إحدا كما حاق وقصد الأجنبية قبل يمينه
لا إن قال زينب طالق وقصد أجنبية أو لزوجته إحدا كما
طالق وقع ووجب فوراً في بائن تميئها إن أبهم وبينها إن عين
واعتزلهما وتوثعها إلى تميئ أو بيان والوطء ليس تميئاً ولا بياناً
ولو قال في بيانه أردت هذه فيان أو هذه وهذه أو هذه بل
هذه طلقتا ظاهراً ولو ماتتا أو إحداهما قبل ذلك بقيت مطالبة
لبيان الأثر ولو مات قبل بيان وارثه لا تميئنه (فصل)
طلاق وطوعة تعتد باقراء سني إن ابتدأها عقبه ولم يطأ في
طهر طالق فيه أو علق بمضى بمضيه ولا في نحو حيض قبله ولا
في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي وطلاق
غيرها وخلع زوجة في بدعة بعوض منها لا ولا البدعي حرام
وسن لقاعله رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلقة حسنة أو
أحسن طلاق أو أجله أو أنت طالق لبدة أو طلقة قبيحة أو
أقبح طلاق أو أخشه وهي في سنة أو بدعة طلقت وإلا فالصفة
أو طلقة سنئية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حلالاً ورازج الطلقات

ولو قال ثلاثاً أو ثلاثاً لسنة وفسرها بتفريقها على اقراء قبل
 ممن يعتقد تحريم الجمع ودين غيره ومن قال أنت طالق وقال
 أردت أن تدخل أو لإنشاء زيد ومن قال نسائي طوالق أو كل
 امرأة لي طالق وقال أردت بضعهن ومع قرينة كأن خاصته
 فقالت تزوجت فقال ذلك يقبل (فصل) قال أنت طالق
 في شهر كذا أو غرتيه أو أوله وقع بأول جزء منه أو نهاره أو
 أول يوم منه فنفجر أو له أو آخره فبأخر جزء منه ولو قال ليلا
 إذا مضى يوم فبغروب شمس غده أو نهاراً قبيل وقته من غده
 أو اليوم وقال نهاراً فبغروب شمس أو ليلا لكشهر وسنة أو
 أنت طالق أمس وقع حالا فان قصد طلاقاً في نكاح آخر
 وعرف أو أنه طاق أمس وهي الآن معتدة حلف والتعليق
 أدوات كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما وكلما وأي ولا يقتضين
 فوراً في مثبت بلا عوض وتعليق بمشيئتها ولا تكرر إلا كلما
 فلو قال إذا طلقته فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت
 فطلقتان في موطوءة أو كلما وقع طلاق فطلق ثلاثاً فيها وطلقة
 في غيرها أو إن طلق واحدة فببدر حر وإن اثنتين فببدر

وإن ثلاثاً مثلاً، وإن أربعاً فأربعة، فطلق أربعاً عتق عشرة ولو
 علق بكلمة خمسة عشر ويقتضين فوراً في منى إلا أن قال إن
 لم تدخل لم يقع إلا باليأس أو أن دخلت أو أن لم تدخل بالفتح
 وقع حالا إن عرف نحواً وإلا فتعلق (فصل) عاتق بحمل فإن ظهر
 أو ولدته بدون ستة أشهر من التعليق أو لأربع سنين فأقل ولم
 توطأ وطأ يمكن كونه الحمل منه بأن وقوعه وإلا فلا ولو قال
 إن كنت حاملاً بذكر فطلقة وبأنتى فطقتين فإلدهما فثالث أو إن
 كان حملك ذكراً فطلقة إلى آخره فلفوا أو إن ولدت فولدت
 اثنتين مرتباً طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت
 فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقان وانقضت عدتها
 بالثالث أو لأربع كلما ولدت واحدة فصواحبه طوالق فولدن
 معاً طلقن جميعاً ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً كالأولى
 إن بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طقتين وانقضت
 عدتهما بولادهما أو ثنتان معاً ثنتان معاً وعدة الأولين باقية
 طلقاً ثلاثاً ثلاثاً والأخريان طلقتين أو إن حضت طلقت
 بأول حيض مقبل أو حيضة فيماها مقبلة وحلفت على حيضها

المعلق به طلاقها لا على ولادتها أو إن حضنتها فأنما طالقان فادعياء
وكذبها حلف أو واحدة طلقت أو إن أو متى طلقتك أو ظاهرت
منك أو آليت أو لا عنت أو فسخت فأنت طالق قبله ثلاثاً
ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو إن وطئتك مباحاً فأنت طالق
قبله ثم وطىء لم يقع علق بمشيتها خطاباً اشترطت فوراً في غير
نحو متى وقع بقول المعلق بمشيتها شئت غير صبي ومجنون ولو
كارهاً ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء
زيد طلاقاً فشاءها لم تطلق كما لو علقه بفعله أو بفعل من يبالى
بتطبيقه وقصد لإعلامه به ففعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً (فصل)
قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع
نية أو هكذا فإن قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد
طلقته بصفة وسيده حرته بها فعتق به الم محرم ولو نادى زوجته فأجابته
أخرى فقال أنت طالق وظنها المنادة طلقت لا المنطاة ولو علق
بغير كلما بكل رمانة ونصف فأكلت رمانة فطلقتان والحلف
ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خير فإذا قال إن حلقت بطلاق
فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن

الأمر كما قلتُ فأنت طالق وقع الملق بالحلف لا أن قال إذا
 طلعت الشمس أو جاء الحاج ويقع الآخر بصفته ولو قيل له
 استخياراً أطلقها فقال نعم فاقترأ به فان قال أردت ما ضياء وراجعت
 حلف أو قيل ذلك التباساً لا انشاء فقال نعم فصريح (فصل) علق
 بأكل رمانة أو رغيف فبق حبة أو لبابة أو بيلمها ثمرة فيها وبرمها
 ثم بامساكها فبادرت بأكل بمض أو رميه أو بعدد تمييز نواه
 عن نواها فقرقته أو صدقها في تهمة سرقة فقالت سرقت ما سرقت
 أو إخبارها بعدد حب فذكرت ما لا ينقص عنه ثم واحداً واحداً
 إلى ما لا يزيد عليه أو إخبار كل من ثلاث بعدد ركعات
 الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس عشرة وثالثة
 إحدى عشرة ولم يقصد تمييزاً في الأربع لم يقع أو بنحو حين
 وقع بمضى لحظة أو برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله حياً وميتاً
 لا بضر به ولو خاطبته بمكروه كيانفيه يا خيس فقال إن كنت
 كذا فأنت طالق فان قصد مكافأتها وقع وإلا فتعلق والفيه من
 به منافي إطلاق التصرف والخيس من ياع دينه بدنياء ويشبه
 أنه من يتعاطى غير لائق به بخلاً والبخيل من لا يؤدّي

زكاةً أو لا يقرى ضيقاً

(كتاب الرِّجْعَةِ) أركانها صيغة ومحلٌّ ومرتجعٌ وشرطاً فيه أهليةٌ نكاحٍ بنفسه فالوليُّ مَنْ جُنَّ رَجْعَةُ حَيْثُ يَزُوجُهُ وَفِي الصِّغَةِ لَقْظٌ يَشْعُرُ بِالرَّادِ صَرِيحٌ وَهُوَ رَدُّكَ إِلَى وَرَجْعَتِكَ وَإِنْ تَجَمَّعَتْ وَرَاجَعَتِكَ وَأَمْسَكَتِكَ أَوْ كُنَايَةً كَزَوْجَتِكَ وَنَكَحَتِكَ وَتَنْجِيزٌ وَعَدَمٌ تَوَقَّيْتُ وَسَنَ أَشْهَادٌ وَفِي الْحُلِّ كَوْنُهُ زَوْجَةً مُوَطَّوءَةً مُعَيَّنَةً قَابِلَةً لِلْحُلِّ مُطْلَقَةً بِمَجَانًا لَمْ يَسْتَوْفَ عَدَدُ طَلَاقِهَا وَحُلْفَتٌ فِي لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِغَيْرِ أَشْهَرٍ إِنْ أُمِكنَ وَيُمْكِنُ بَوْضْعُ ثَلَاثٍ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلِحْظَتَيْنِ مِنْ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهَا وَلِمَصُورِ بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ وَلِحْظَتَيْنِ وَلَمُضْمَةٍ بِمِائَتَيْنِ وَلِحْظَتَيْنِ وَبِاقِرَاءِ لِحْزَةٍ طَلَّقَتْ فِي طَهْرِ سَبْقِ بَحِيضٍ بِأَثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ وَلِحْظَتَيْنِ وَفِي حَيْضٍ بِسَبْعَةِ وَأَرْبَعِينَ وَلِحْظَةٍ وَلِغَيْرِ حُرَّةٍ طَلَّقَتْ فِي طَهْرِ سَبْقِ بَحِيضٍ بِسِتَّةِ عَشَرَ وَلِحْظَتَيْنِ وَفِي حَيْضٍ بِأَحَدٍ وَثَلَاثَيْنِ وَلِحْظَةٍ وَلَوْ وَطِئَ رَجْعِيَّةً وَاسْتَأْنَفَتْ عِدَّةً بِلَا حَمَلٍ رَاجِعٍ فِيمَا كَانَ بَقِيَ وَجَرُمُ تَمَتُّعِ بِهَا وَعِزْرٌ مَعْتَقَدُ تَحْرِيمِهِ وَعَلَيْهِ بَوَاطُءُ مَهْرٍ مِثْلُ وَصَحِّ ظَهَارٍ وَإِلَاءَةٍ وَلَعَانٍ وَلَوْ ادَّعَى رَجْعَةً وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ حَلْفٌ أَوْ مُنْقَضِيَّةٌ وَلَمْ تَنْكَحْ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتٍ

الأَنْقِضَاءِ حَلَقَتْ أَوْ وَقْتُ الرَّجْعَةِ حَلَفَ وَإِلَّا حَلَفَ مِنْ سَبْقٍ
بِالدَّعْوَى فَإِنْ أَدْعِيَا مَعًا حَلَقَتْ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَقَالَ وَطَيْتُ فِي رَجْعَةٍ
وَأَنْكَرْتُ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا بِمَعْرِفَةِ قَبْضَتِهِ فَلَا رَجُوعَ لَهُ وَإِلَّا فَلَا
تَطَالِبَ إِلَّا بِنِصْفٍ وَمَتَى أَنْكَرْتَهَا نِمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ

(كِتَابُ الْإِيلَاءِ) أَرَادَ أَنْ يُحْلِفَ بِهِ وَعَلَيْهِ وَمُدَّةٌ وَصِيغَةُ
وَزَوْجَانِ وَشَرْطٌ فِيهِمَا تَضَوُّرٌ وَطَيْتُ وَصَحَّةُ طَلَاقٍ وَفِي الْحُلُوفِ
بِهِ كَوْنُهُ اسْمًا أَوْ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ التَّزَامُ مَا يُلْزِمُ بِنَذْرٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ
طَلَاقٍ أَوْ عَقْدٍ وَلَمْ تَحُلْ الْيَمِينَ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَفِي الْحُلُوفِ
عَلَيْهِ تَرْكُ وَطَيْتُ شَرْعِيٌّ وَفِي الْمُدَّةِ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَمِينٍ وَفِي
الصِّيغَةِ لَفْظٌ يَشْعُرُ بِهِ صَرِيحٌ كَتَغْيِيبِ حُشْفَةٍ بِفَرْجٍ وَوَطَيْتُ وَجَمَاعٍ
أَوْ كُنْيَاةٍ كَلَامَسَةٍ وَمُبَاضَعَةٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطَيْتُكَ فَبَسْ يَدِي حَرٌّ
فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِيلَاءُ أَوْ حَرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَكَانَ ظَاهِرًا
فَقَوْلُ وَإِلَّا حُكِمَ بِهِمَا ظَاهِرًا أَوْ عَنْ ظَهَارِي إِنْ ظَاهَرَتْ فَقَوْلُ إِنْ
ظَاهَرَ أَوْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ فَقَوْلُ فَإِنْ وَطَيْتُ طَلَقْتُ وَزَالَ الْإِيلَاءُ
أَوْ لِأَرْبَعٍ وَاللَّهُ لَا أَطَأُ كُنْ فَقَوْلُ مِنَ الرَّابِعَةِ إِنْ وَطَيْتُ ثَلَاثًا
فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطَيْتُ زَالَ الْإِيلَاءُ أَوْ لَا أَطَأُ كَلَامُنْكَ

فول من كلٍّ أو لا أطوئك سنة إلا مرة فول إن وطئ، وبقي أكثر من الأربعة (فصل) يميل بلا قاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال الردة والمانع الآتين أو رجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطئ بها حسي أو شرعي غير نحو حيض كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم وتستأنف المدة بزواله فان مضت ولم يطق ولا مانع بها طالبت بفيئة ثم بطلاق ولو تركت حقها والفيئة تيبب حشفة بقبل وإن كان المانع به وهو طبعي كمرض بفيئة لسان ثم بطلاق أو شرعي ككراهيم فبطلاق فان عصى بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضي طاعة ويميل يوماً ولزمه بوطء كفارة يمين إن حلف بالله

« كتاب الظهار » أركانه مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه وفي المظاهر منها كونها زوجة وفي المشبه به كونه كل أو جزء أثني محرم لم تكن حلاً وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كانت أو رأسك أو يدك كظهر أي أو كجسمها أو يديها أو كانت ثأمي أو كمينها أو غيرها مما يذكر للكرامة وصح توقيته وتعليقه

فلو قال إن ظاهره من ضرته أنك فأنت كظهر أمي فظاهر فظاهر
 منها أو من فلانة وفلانة أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهر
 منها فظاهر إن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من فلانة وهي
 أجنبية فلا إلا إن أراد وظاهر قبل نكحها أو أنت طالق
 كظهر أمي ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقما وإلا فالطلاق
 فقط (فصل) على مظاهر عاد كفارة وإن فارق والعود في غير
 مؤقت من غير رجعية أن بمسكها بعده زمن إمكان فرقة فلو
 اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود ومن رجعية أن يراجع ولو
 ارتد متصلاً ثم أسلم فلا عود بأسلام بل بعده وفي مؤقت بمغيب
 حشفة في المدة ويجب نزع وحرّم قبل تكفير أو مضى مؤقت
 تمتع حرّم بحيض ولو ظاهر من أربع بكلمة فإن أمسكهن فأربع
 كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو كرّر في امرأة متصلاً
 تعدد إن قصد استئنافاً وهو به عائد

« كتاب الكفارة » تجب نيتها وهي بخيرة في عین
 وستأني ومرتبة في ظاهري وجماع وقتل وخصامها إعتاق رقبة
 مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعمل فيجزى صغير وأقرع

وأُخرجُ يَمَكْنَهُ تَباعُ مَشِيٍّ وأَعورٌ وأَصمٌّ وأَخْشَمٌ وفَقَدَ اللهُ
 وأَذْنِيهِ وَأَصَابَهُ رَجْلِيهِ لَارْجَلِيٍّ أَوْ خَنْصَرٌ وَبَنْصَرٌ مِنْ يَدِ أَوْ
 أَعْلَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا أَوْ مِنْ أَصْبَعٍ غَيْرِهَا أَوْ أَمْلَقٌ لِبَهَامٍ وَلَا مَرِيضٌ
 لَا يُرْجَى وَلَمْ يَبْرَأْ وَلَا مَجْنُونٌ أَفَاقَهُ أَقْلٌ وَيَجْزِيءُ مُعَلَقٌ بِصَفَةِ
 وَنَصْفِ رَقِيقَيْنِ بَاقِيٍّ بِمَا حَرَّ أَوْ سَرِيٍّ وَرَقِيقَاهُ عَنْ كَفَارَتِهِ لَا جَعْلٌ
 الْعَتَقُ الْمَعْلَقُ كَفَارَةٌ وَلَا مُسْتَحَقُّ عَتَقٍ وَاعْتِقَ بِمَالٍ كَخَلَعَ فَلَوْ قَالَ
 أَعْتَقْتُ أُمَّ وَلَدَكَ أَوْ عَبْدَكَ بِكَذَا فَاعْتَقَ تَقْذِيبُهُ أَوْ أَعْتَقَهُ عَنِي بِكَذَا
 فَقَعَلَ مَلِكُهُ الطَّالِبُ بِهِ ثُمَّ عَتَقَ عَنْهُ وَإِنَّمَا يَلْزِمُ الْإِعْتِقَ مِنْ مَلِكٍ
 رَقِيقًا أَوْ ثَمَنَهُ فَاضْلًا عَنْ كَفَايَةِ مَمُونِهِ فَلَا يَلْزِمُهُ بَيْعُ ضَمِيمَةٍ وَرَأْسِ
 مَالٍ وَمَاشِيَةٍ لَا يَفْضَلُ دُخَايَا عَنْ تِلْكَ وَلَا مَسْكَنٌ وَرَقِيقٌ قَيْسِيْنِ
 أَلْقَاهُمَا وَلَا شِرَاءٌ بَغْنِيْنِ فَإِنْ عَجَزَ أَدَاءُ صَلاَمَ شَهْرَيْنِ وَلِئَاءِ
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ انْكَسَرَ الْأَوَّلُ أَمَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ وَيَنْقَطِعُ
 الْوَلَاءُ بِفَوَاتٍ يَوْمٍ وَلَوْ لَعَذِرَ لَا بَنْحَوٍ حَيْضٌ وَجَنُونَ فَإِنْ عَجَزَ
 لِمَرَضٍ يَدُومُ شَهْرَيْنِ ظَلَمًا أَوْ لِمُسْقَةٍ شَدِيدَةٍ وَلَوْ بِشَبَقٍ أَوْ خَوْفٍ
 زِيَادَةٍ مَرَضَ مَلِكٍ فِي ظَهَارٍ وَجَمَاعٍ سَتِينَ مَسْكِينًا أَهْلَ زَكَاةٍ مُدًّا
 مُدًّا مِنْ جَنْسٍ فِطْرَةٌ فَإِنْ عَجَزَ لَمْ تَسْقُطْ فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَلَهَا

(كتاب اللعان والقذف) صريحه كزنت ويازاني
ويازانية وزني ذكرك أو فرجك وكرمي بايلاج حشفة بفرج
محرم أو دبر ولخشي زني فرجك ولولد غيره لست ابن فلان
إلا لمنني بلعان ولم يستلحق وكنيته كزناات وزناات في الجبل
وزني يدك أو يافجر وأنت تحمين الخلوة أو لم أجدي بكراً
ولعربي يانبطي ولولده لست ابني وتعريضه كيا ابن الحلال
وأنا لست بزنا ليس قذفاً وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف
ولو قال لزوجته يازانية فقالت زنت بك أو أنت ازني مني
فقاذف وكانية أو زنت وأنت ازني مني فقرة وقاذفة ومن
قذف محصناً حراً أو غيره عزراً والمحصن مكلف حر مسلم
عفيف عن زنا ووطء محرم بملاوكة ودبر حليلة فإن فعل لم يحد
قاذفه أو ارتد حراً ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط
بغفوه ولو عفا بعضهم فلباق كله (فصل) له قذف زوجة علم زناها
أو ظنه مؤكداً كشيع زناها بزني مع قرينة كأن رآهما بخلوة
فإن أتت بولده فإن علم أو ظن أنه ليس منه بأن لم يطأها أو
ولدت له لدون ستة أشهر أو لقوى أربع سنين من وطء أو لما

بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحیضة لزمه نفيه وإلا حرم مع
 قذف ولعان كالأول عزل (فصل ٣) لعانه قوله أربعا أشهد بالله إلى
 لمن الصادقين فيما رآيت به هذه من الزنا وخامسة أن لعنة الله
 على من كنت من الكاذبين فيه فإن غابت ميزها وإن نفي ولد
 قال في نكاح وأن ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانها قولها بعده
 أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رآني به من الزنا وخامسة أن
 غضب الله على من كان من الصادقين فيه وشرط ولقاء الكلمات
 وتلقين قاض له وصح بنير عرية ومن أخرس بأشارة مفهومة
 أو كتابة كقذف وسن تغليظ بزمان وهو بعد عصر وعصر
 جمعة أولى ومكان وهو أشرف بلده فيمكن بين الركن والمقام
 وبأيلياء عند الضخرة وبغيرها على النبر وبياب مسجد لمسلم به
 حدث أكبر وبيعة وكنيسة وبيت ناري لأهلها لاصم لوثني
 وجمع أقله أربعة وأن يعظمه قاض ويبلغ قبل الخامسة ويتلعا
 من قيام وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد وطء إلا
 إن أصر وقذف في ردّة ولا ولده ويلاعن ولو مع إمكان يتسنة
 بزناها لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فمها وإن بانت

ولا ولد إلا تعزير تأديب فلو ثبت زناها أو عفت عن العقوبة
أو لم تطلب أو جنت بعد قذفه ولا ولد فلا إيمان ويتعلق بلعانه
انقاسخ وحرمة مؤبدة وانتفاء نسب نكاحه وسقوط عقوبة عنه
لها وللزاني إن سماه فيه وحصانيتها في حقه إن لم تلعن ووجوب
عقوبة زناها ولها إيمان لدفعها وإنما ينفي به ممكناً منه ولو ميتاً وإلا
كأن وكده لسته أشهر من العقد أو طلق بمجلسه فلا يلاعن لنفيه
والنفي فوري إلا لعذر تيسر فيه لإشهاد وله نفي حمل وانتظار
وضعه لتحقيقه فإن قال جهلت الوضع وأمكن حلف لا أحد
توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر ولو هيء بولد فأجاب بما
يتضمن إقراراً كأمين أو نعم لم ينف ولو بانتم قذفها بزناً مطلق
أو مضاف لما بعد النكاح لا عن لنفي وكذا وإلا فلا إيمان وله
إنشاؤه ويلاعن لنفيه

(كتاب العدد) تجب عدة بوطء مشبهة أو بفرقة زوج حي
دخل منه المحترم أو وطئ ولو في دبر أو تيقن براءة رحم
فعدة حرمة تحيض ثلاثة أقرؤ ولو مستحاضة والقرء طهر بين
دمين فإن طلقت ظاهراً انقضت بطن في حيضة ثالثة أو حائضاً

ففي رابعة ومتحيرة طُلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالاً وغير
حرّة قرآن فإن عتقت في عدّة رجعة فكحرّة ومتحيرة بشرطها
شهران وحرّة لم تحض أو يئست ثلاثة أشهر فإن طُلقت في أثناء
شهر كملته من الرابع ثلاثين وغير حرّة شهر ونصف ومن انقطع
دمها ولو بلا علة تصبر حتى تحيض أو تيأس فلو حاضت من لم
تحض أو آيسة فيها فباقراء كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح
والمعتبر يأس كل النساء وحامل ونمعه حتى نائي توأمين ولو ميتاً
أو مضمضة تتصور إن نسب إلى ذي عدّة ولو احتمالاً كمنفي
بلمان ولو ارباب في عدّة في حمل لم تنكح حتى تزول الريبة أو
بعدها سن صبر لتزول فإن نكحت أو ارباب بعد نكاح لم
يبطل إلا أن تلد لدون ستة أشهر من إمكان علوق ولو فارقها
فولدت لأربع سنين لحقه فإن نكحت بعد عدتها فولدت لستة
أشهر لحق الثاني ولو نكحت فيها فاسد أو جهلها الثاني فولدت لأمكان
منه لحقه أو من الأول لحقه أو منهما عرض على قائف (فصل)
لزمها عدتها شخص من جنس كأن طلق ثم وطئ في عدّة غير حمل
لأعادما في بائن تداخلتا فتبتدى عدّة مرة وطء وله رجعة

في البقية أو جنسيز كحل وأقرأ فكذلك فتنة ضيان بوضعه
 ويراجع قبله أو شخصين كان كانت في عدة زوج أو شبهة
 فوطئت بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة
 فيها وقبلها فإن راجع ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى
 ولا يتمتع بها حتى تمضيها (فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة
 أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدها ولاحقها طلاق إلى
 انقضاء عدة ولو نكح معتدة بظن صحة ووطيء انقطعت
 بوطئيه ولو راجع حائلاً أو حاملاً فوضعت ثم طلقها استأنفت
 وإن لم يوطأ ولو نكح معتدة ثم ووطيء ثم طلق استأنفت ودخل
 فيها البتة (فصل) ثجب بوفاة زوج عدة وهي الحرة حائلاً أو حامل
 من غيره كزوجة صبي ولو رجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة
 بلياليها والغيرها كذلك نصفها والحامل منه لو عجبوا أو مسلولاً
 وضمه ولو طلق إحدى امرأتيه ومات قبل يان أو تعيين اعتدتا
 بالوفاة لا في بائن فتعقد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر
 من عدة وفاة منها وأقراء من طلاق والفقود لا تنكح زوجته
 حتى يثبت موته بما مر أو طلاقه ثم تعقد فلو حكم بنكاحها قبل

ثبوتُه يُنقضَ ولو نكحتَ وبأن ميتاً صحَّ ويجبُ إحداثُ على معتدة وفاة وسنَّ لفارقة وهو ترك لبسِ مصبوغ زينة ولو قبل نسجه أو خشن وتحللٍ بحبٍّ ومصبوغٍ نهائراً أو تطيبٍ ودهنٍ شعرٍ أو كتمالٍ بكحل زينة إلا لحاجة قليلاً واسفيداح ودمام وخضابٍ ما ظهرَ بنحو حناء وحلِّ تجميلٍ فراشٍ وأثاثٍ وتنظفٍ ولو تركت إحداثاً أو سكناً انقضتْ عدتها ولها إحداثٌ على غير زوج ثلاثة أيام «فصل» يجبُ سكنُ المعتدة فرقةً يجبُ نفقةُ الوالم تفارقُ في مسكنٍ كانت به عند الفرقة ولو من نحو شعرٍ ولا تخرجُ إلا لعذرٍ كسراءٍ غيرٍ من لها نفقةٌ نحو طعامٍ نهائراً وغزلها ونحوه عند جارتها ليلاً إن بابت ببيتها وكفوف وشدة تأذيها بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلدٍ أو مسكنٍ باذنٍ فوجبتْ عدةٌ ولو قبل وصولها اعتدتْ فيه أو بلا إذنٍ في الأول كما لو أذن فوجبتْ قبل خروجها أو سافرت باذنٍ فوجبتْ في طريقٍ فعدوها أولى ويجبُ بعد انتضاء حاجتها أو مدة الاذن أو إقامة المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت فطلقها قال ما أذنت في خراج أو أذنت لا لنقلة حلف وأذا كان للمسكن

له ويليقُ بها تعينَ وصحَّ يسهُ في عدةٍ أشهرٍ أو مستداراً أو
مكترى وانقضت مدته انتقلت إن امتنع المالكُ أو لها تخيرتُ
كألو كانت خسيساً ويخيرُ إن كان نفيساً وليسَ له مُساكنها
ولا مُداخلها إلا في دار واسعة معَ مميزٍ بصيرٍ محرمٍ لها مطلقاً أو
له أنثى أو خليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كلُّ بواحدة بمراقبتها
كمطبخٍ ومُستراحٍ وممرٍّ وأغلقَ بابَ بينهما

(بابُ الاستبراء) يجبُ بملكِ أمةٍ بشراءِ أرٍ غيره وإن
تيقنَ برأه رَحِمَ وبطلاقٍ قبلَ وطءٍ وبزوالِ كتابةٍ وردةٍ لا بجلِّ
من نحو صومٍ ولا بملكِ زوجته بل يسُنُّ وبزوالِ فراشٍ عن أمةٍ
بعتقها ولو استبرأ قبله "مستولدة لا غيرها حرمَ قبلَ استبراءِ تزويجٍ
موطوءته لا تزوجها إن أعتقها وهو حيضةٌ ولذاتِ أشهرٍ شهرٌ
ولحاملٍ غيرُ مُعتدةٍ بالوضع وضعه ولو من زناً ولو ملكَ نحو
مجوسيةٍ أو من زوجةٍ فجريَ صورةُ استبراءٍ فزالَ مانعه لم يكفِ
وحرَمَ قبلَ استبراءٍ في مسيئةٍ وطءٍ وفي غيرها تمتعٌ وتصديقٌ في
قولها حُضْتُ ولو منعه فقال أخبرتني بالاستبراء حلفت ولا
تصيرُ فراشاً إلا بوطئٍ فاذا ولدتُ للإمكانِ منه لحقه وإن قال

عزّلتُ لِمَا إِن تَقَاهُ وَاَدْعَى اسْتِبْرَاءَ وَحَلَفَ وَوَضَعَتْهُ لِسْتَةِ أَشْهَرِ
مَنْهُ فَإِنْ أَنْكَرْتَهُ حَلَفَ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ وَلَوْ أَدْعَتْ إِبِلَادًا
فَأَنْكَرَ الْوَطْءَ لَمْ يَحْلَفْ

(كِتَابُ الرِّضَاعِ) أَرْكَانُهُ رَضِيعٌ وَلَبَنٌ وَمَرْضِعٌ وَشَرْطٌ
فِيهِ كَوْنُهُ أَدِمِيَّةٌ حَيَّةٌ بَلَغَتْ سَنَ حَيْضٍ وَفِي الرِّضِيعِ كَوْنُهُ حَيًّا
وَلَمْ يَبْلُغْ حَوْلَيْنِ يَقِينَا وَفِي اللَّبَنِ وَصُولُهُ أَوْ مَا حَصَلَ مِنْهُ جَوْفًا وَلَوْ
اخْتَلَطَ أَوْ بِإِجَارٍ أَوْ إِسْعَاطٍ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْمَرْأَةِ لَا بِحَقْنَةٍ أَوْ تَقْطِيرِ
فِي نَحْوِ أَذُنٍ وَشَرْطُهُ كَوْنُهُ خَمْسًا يَقِينَا عَرَفًا فَلَوْ قُطِعَ إِعْرَاضًا أَوْ
قُطِعَتْهُ تَعَدُّدًا أَوْ لَنَحْوَهُ وَعَادَ حَالًا أَوْ تَحَوَّلَ إِلَى نَدِيهَا الْآخَرِ أَوْ
قَامَتْ لَشَنْسَلٍ خَفِيفٍ فَعَادَتْ فَلَا وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دَفْعَةً وَأَوْجَرَهُ
خَمْسًا أَوْ عَكْسَهُ فَرَضْعَةٌ وَتَصِيرُ لِلرَّضْعَةِ أُمُّهُ وَذَوُ اللَّبَنِ أَبَاهُ
وَتَسْرِي الْحَرَمَةَ إِلَى أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا وَحَوَاشِيهَا وَإِلَى فُرُوعِ
الرِّضِيعِ وَلَوْ ارْتَضَعَ مَنْ خَمْسَ لَبَنِينَ لِرَجُلٍ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ ضَارَ
ابْنُهُ فَيَحْرَمُ عَلَيْهِ لَا خَمْسَ بَنَاتٍ وَاخْوَاتٍ لَهُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ لَحَقَهُ
وَلَدٌ نَزَلَ بِهِ وَلَوْ تَقَاهُ انْتَهَى اللَّبَنُ وَلَوْ وَطِئَ وَاحِدٌ مِّنْكَوْحَةٍ
أَوْ اثْنَانِ امْرَأَةً بِشَبْهَةِ فَوَلَدَتْ فَلِلْبَنِ لِمَنْ لَحَقَهُ الْوَلَدُ لَا تَنْقَطِعُ

نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له
 (فصل) تحتها صغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها انفسخ
 نكاحه ولها نصف مهرها وله على المرضعة إن لم ياذن نصف مهر
 مثل فإن ارتضعت من نائمة أو ساكنة فلا غرم أو أم كبيرة
 تحتها انفسخت وله نكاح أيتها أو بنتها حرمت الكبيرة أبداً
 والصغيرة ريبة والغرم مأمراً لأن وطىء الكبيرة فله لأجلها
 مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبداً وكذا الصغيرة أن ارتضعت
 بلبنه وإلا فريبة وتنفسخ كما لو أرضعت ثلاث صغار تحتها ولو
 أرضعت أجنبية زوجته انفسختا ولو نكحت مطلقة صغيراً
 وأرضعته بلبنه حرمت عليها أبداً «فصل» أقر رجل أو امرأة
 بأن بينهما رضاعاً محرماً وأمكن حرم تناحكما أو زوجان فرقاً
 ولها مهر مثل إن وطئها معذورة أو ادعاه فأنكرت انفسخ ولها
 المهر إن وطئ وإلا فنصفه أو عكسه حلف إن زوجت برضاها
 به أو مكنته وإلا حلفت ولها مهر مثل بشرطه السابق وحلف
 منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على بت ويثبت هو والأقرار
 به بما يأتي في الشهادات وقيل شهادة مرضعة لم تطلب أجره

وَأَنْ ذَكَرْتُ فَعَلَهَا وَشَرَطُ الشَّهَادَةِ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدٌ وَتَقَرُّقَةٌ وَوَصُولُ
لَبَنِ جَوْفَةٍ وَيَعْرِفُ بِنَظَرٍ حَلَبٍ وَأَيْجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ
كَامْتِصَاصٍ يَذِي وَحَرَكَهٍ حَلَقِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهَا ذَاتُ لَبَنِ
« كِتَابُ النِّفَقَاتِ » يَجِبُ بِفَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مُعْسَرٍ فِيهِ
وَهُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْمَسْكَنِ وَمَنْ بِهِ رَقٌّ لِرُجُوعِهِ
مُدَّ طَعَامٍ وَمَتَوَسِّطٍ وَهُوَ مَنْ يَرْجِعُ بِتَكْلِيفِهِ مُدَّيْنٍ مُعْسَرًا مُدَّيْنًا
وَنَصْفٌ وَمُوسِرٌ وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ مُدَّانٍ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ الْحَلِّ
فَإِنْ اخْتَلَفَ فَلَا تُقْبَلُ بِهِ وَالْمُدُّ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةٌ
أَسْبَاعٌ دِرْهَمٌ وَعَلَيْهِ دَفْعُ حَبٍّ وَطَحْنُهُ وَعَجْنُهُ وَخَبْزُهُ وَلَهَا اعْتِيَاضٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبَاً وَتَسْقُطُ تَقْتِهَا بِأَكْلِهَا عِنْدَهُ كَالْمَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ أَوْ
أَذِنٌ وَلِهَا وَيَجِبُ لَهَا أَذَمُّ غَالِبِ الْحَلِّ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ
وَعَمْرٍ وَمُخْتَلَفٌ بِالْفُصُولِ وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِهِ كِمَادَةِ الْحَلِّ وَيَقْدَرُهَا قَاضٍ
بِاجْتِهَادِهِ وَيَفَاوْتُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَكَسُوءَةٍ تَكْفِيهَا مِنْ قَيْصٍ وَخَمَارٍ
وَنُحُوسٍ أَوَّلٍ وَمَكْعَبٍ وَزَيْدٌ فِي شَتَاءٍ نَحْوِ جُبَّةٍ غَسْبٍ عَادَةٍ مِثْلِهِ
وَلِقَعُودَهَا عَلَى مُعْسَرٍ لَبَدٌ فِي شَتَاءٍ وَحَصِيرٌ فِي صَيْفٍ وَمَتَوَسِّطٌ
زَلِيَّةٌ وَمُوسِرٌ طَنْفَسَةٌ فِي شَتَاءٍ وَنَطْعٌ فِي صَيْفٍ تَحْتَهَا زَلِيَّةٌ

حصيرة ولنومها فراش ومخدة مع لحاف أو كساء في شتاء وردهاء
 في صيف وآلة أكل وشرب وطبخ كقصعة وكوز وجرّة وقدّر
 وآلة تنظيف كمشط ودهن وسدر ونحو مرّة تكّ تعين لصنان
 وأجرة حمام اعتيد ومن ماء غسل بسببه لا ما يزين ككحل
 وخضاب ودواء مرض وأجرة نحو طيب ومسكن يليق بها
 وأخدام حرّة تخدم عادة في بيت أبيها بمن محل نظره لها فيجب
 له إن صحبها ما يليق به من دون ما للزوجة نوعاً من غير كسوة
 ودونه جنساً ونوعاً منها فله مدّ وثلاث على مؤسر ومدّ على غيره
 لا آلة تنظيف فإن كثر وسخ وتأذى بقمل وجب أن يرفقه
 وأخدام من احتاجت لخدمة لنحو مرض والمسكن والخدام
 أمتاع وغيرها تملك فلو قسّرت بما يضرّ منعها وتعطى الكسوة
 أوّل كلّ ستة أشهر فإن تلفت فيها لم تبدل أو ماتت لم ترد أو لم
 تكس مدة فدين «فصل» تجب للؤن ولو على صغير لا لصغيرة
 بالتمكين والعبرة في مجنونه أو معسر بتمكين وإيهما وحلف
 الزوج على عدمه فإن عرضت عليه وجبت من بلوغ الخبر فإن
 غاب وأظهرت التسليم كتب القاضي لقاضي بلده ليمه فيجبي

ولو ينائبه فإن أبي ومضى زمن وصوله فرضاها القاضي وتسقط
 بنشوز كمنع تمتع إلا لعذر كعباله ومرض يضر معه الوطء
 وكخروج بلا إذن إلا لعذر كخوف ولنحو زيارة في عيته
 وبسفر ولو بأذنه لامعه أو بأذنه لحاجته كأحرامها ولو بلا إذن
 ما لم تخرج وله منعها نفلاً مطلقاً وقضاءً موسماً فإن أبت فناشزة
 ولرجمية مؤن غير تنظيف فلو اتفق لظن حمل فأخلف استرد
 ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائلي بأن وتجب لحامل لها لا عن
 شبهة وفسخ بمقارن و وفاة ومؤنة عدة كؤنة زوجة ولا يجب
 دفعها إلا بظهور حمل « فصل » أعسر مالا وكسبا
 لا ثقابه بأقل ثقة أو كسوة أو بمسكن أو مهر واجب قبل وطء
 فإن صبرت فنير المسكن دين وإلا فلها فسخ لا لأمة بمهر ولا
 إن تبرع أب لوليه أو سيد فلا فسخ بامتناع غيره إن لم ينقطع
 خبره ولا بغيبة ماله دون مسافة قصر وكلف إحضاره ولا
 بغيبة من جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة بل
 له الجأؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول افسخي أو اصبري ولا
 قبل ثبوت أعساره عند قاض فيمهل ثلاثة أيام ولها خروج فيها

لتحصيل نفقة وعليها رجوعٌ ليلًا ثم يفسخ القاضي أو هي بأذنه
صبيحةً الرابع فإن سلم نفقته فلا فإن أعسر بنفقة الخامس بنت
كما لو أيسر في الثالث ولو رَضيت بأعساره فلها الفسخ لا بالمهر
(فصل) لزم مُومراً ولو بكسب يُلحقُ بما يفضلُ عن مَوْتَةٍ
مَمُونَةٍ يومه وليتته كفاية أصل وفرع لم يملكها وعجر الفرع
عن كسب يُلحقُ وإن اختلفا ديناً ولا تصيرُ بقوته ديناً إلا باقراض
قاضٍ لِنَفْسِهِ أو منع وعلى أمه أرضاعه البائِثُ أن انفردت هي أو
أجنبية وجب أرضاعه أو وجدتَا لم تجبر هي فإن رَغبت فليسَ
لأَيٍّ مَنعها إلا أن طلبت فوق أَجرة مثل أو تبرعت أجنبية
أو رَضيت بأقلِّ دونها ومن استوي فرعاه مَوْنَاهُ فالأقربُ
فالوارثُ فإن تفاوتَا لِمَوْنَاهُ سواءً ومن له أبوان فلي الأب
أو أجدادٌ وجدَّاتٌ فالأقربُ أو أصلٌ وفرعٌ فالفرعُ أو محتاجون
قدَّم الأَقربُ (فصل) الحضانةُ تربية من لا يستقلُّ
والأنثُ أَلقِيَتْ بها وأولاهنَّ أمٌ فأمهاتٌ لها واراناثُ القربي
فالقربى فأمهاتُ أبٍ كذلك فأختٌ خالة فبنتُ أختٍ فبنتُ أخٍ
فعمة وتقدَّم أختٌ وخالة وعمَّة لأبوين عليهنَّ لأبٍ ولأب عليهنَّ

لَمْ تُثَبِّتْ لِأُنْثَى قَرِيبَةً غَيْرَ مُحَرَّمٍ كَبْنَتِ خَالَهٖ وَلَذَكَرٍ قَرِيبٍ
وَارِثٍ بِتَرْتِيبِ نِكَاحٍ وَلَا تَسْلَمُ مُشْتَهَاةٌ لِّغَيْرٍ مُحَرَّمٍ بَلْ لِثِقَّةٍ
يَعْنِيهَا وَلَوْ اجْتَمَعَ ذَكَورٌ وَأُنْثَى فَأُمُّ فَأُمَّهَاتُهَا فَأَبُ فَأُمَّهَاتُهَا
فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْخَوَاشِي فَالْأُنْثَى فَبَقَرَعَةٌ وَلَا حَضَانَةٌ لِّغَيْرٍ حُرٍّ
وَرَشِيدٍ وَأَمِينٍ وَمُسْلِمٍ عَلَيْهِ وَلَدَاتٍ لَبَنٍ لَمْ تَرْضِعِ الْوَلَدَ وَنَاكِحَةٍ
غَيْرِ أَبِيهِ إِلَّا مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي حَضَانَةٍ وَرَضِيَ فَإِنْ زَالَ الْمَنَاعُ ثُبَّتَ
الْحَقُّ وَالْمِيزَانُ اقْتَرَقَ أَبَوَاهُ فَمَنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا وَخَيْرَ بَيْنِ
أُمٍّ وَجَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْخَوَاشِي كَأَبٍ وَأَخْتٍ أَوْ خَالَهٖ وَلَهُ بُعْدُ
اخْتِيَارٍ تَحْوِيلٌ لِلْآخِرِ وَلَا بُدَّ اخْتِيَارِ مَنْعِ أَنْثَى زِيَارَةٍ أُمٍّ وَلَا يَمْنَعُ أَبَا
زِيَارَتِهَا عَلَى الْعَادَةِ وَهِيَ أَوْلَى بِتَمَرِ بَعْضِهَا عِنْدَهُ لَأَنَّ رِضَى وَالِإِ
فَعِنْدَهَا وَلَئِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا أَوْ أَنْثَى فَعِنْدَهَا
أَبَدًا وَيُزَوِّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ وَلَئِنْ اخْتَارَهَا أَقْرَعٌ أَوْ لَمْ يَحْتَرِ
فَالْأُمُّ أَوْلَى وَلَوْ سَافَرَ أَحَدُهُمَا انْقَلَبَ فَالْمَقِيمُ أَوْلَاهَا فَالْعَصْبَةُ لَأَنَّ
أَنْ خَوْفًا (فصل) عَلَيْهِ كِفَايَةُ رَفِيقَةٍ غَيْرِ مُكَاتَبٍ مِنْ غَالِبِ
عَادَةِ أَرْقَاءِ الْبَلَدِ فَلَا يَكْفِي سِتْرُ عَوْرَةِ بَيْلَادٍ نَاوِسٍ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا
يَتَنَمُّ بِهِ وَتَقَطُّ بِمَضَى الزَّمَنِ وَيُسِيمُ قَاضٍ فِيهَا مَالَهُ فَإِنْ قَنَدَ أَمْرَهُ

بأيجاره أو بأزالة ملكه وله إجبار أمته على إرضاع ولدها وكذا
غيره إن فضل وعلى فطمه قبل حولين وإرضاعه بعدها إن لم يضر
ولحرة حق في تربيته فليس لأحدهما فطمه قبل حولين وإرضاعه
بعدهما إلا بتراض بلا ضرر ولا يكاف مملوكه ما لا يطيقه وله
مخرجة رقيقه بتراض وهي ضرب خراج معلوم يؤديه كل يوم
أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر
على كفاية أو إزالة ملك أو ذبيح ما كول فإن امتنع فصل الحاكم
ما يراه ولا يجلب ما يضر وما لا روح له كفناة ودار لا تجب عمارته
(كتاب الجناية) هي عمد وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين
من وقعت به خطأ أو قصد بها يتلف غالباً فعمد أو غيره فشبهه
ولا قود إلا في عمد ظلم كفرز البرة يقتل أو بنيره وتآلم حتى
مات فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد ولا اثر له فيما لا يؤلم
كجلدة عقب ولو منعه طعاماً أو شرباً وطالباً حتى مات فإن
مضت مدة يموت مثله فيهما غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد وإلا
فإن لم يسبق ذلك فشبهه عمد وإن سبق وعله فعمد وإلا فنصف
دية شبهه ويجب قود بسبب فيجب على مكره لا إن أكرهه على

قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعود شجرة فزلق ومات
وعلى مكره لا إن قال اقتلني أو أكرهه على رمي صيد فأصاب
رجلاً فمات فإن وجبت دية وزعت فإن اختص أحدهما بما يوجب
قوداً اقتص منه وعلى من لا ضيف بمسموم يقتل غالباً غير مميز
فمات فإن ضيف به مميزاً أو دسه في طعامه الغالب أكله منه
وجله فشيبه عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه
وان التقمه حوت فإن أمكنه ومنعه عارض فشيبه عمد أو
مكث فهدر أو التقمه موت فعمد إن علم به وإلا فشيبه ولو
ترك علاج جرحه المهلك فقود ولو أمسكه أو ألقاه من عال أو
حفر بئرًا فقتله أو رده آخر فالقود على الآخر فقط

(فصل) وجد من اثنين معاً فمات من هتقان كحز وقد
وقطع عضوين فقاتلان أو مرتباً فالأول إن أنهاه إلى حركة
مذبوح بأن لم يبق أبصاراً ونطق وحركة اختيار ويعزُر الثاني
وإلا فإن دُفِّف كحز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان
جرحه وإلا فقاتلان ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح
ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى

أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ أَوْ حَرِيْبًا بَدَارِ نَافَا خَلْفَ لَرْمِهِ قُوْدٌ أَوْ بَدَارِهِمْ
أَوْ صَفِهِمْ فَهَدْرٌ (فصل) أَرَكُنُ الْقُوْدِ فِي النَّفْسِ قَتِيلٌ وَقَاتِلُهُ
وَقَتْلٌ وَشُرْطَ فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْقَتِيلِ عِصْمَةٌ فَيُهْدَرُ حَرْبِيٌّ وَمَرْتَدٌّ
كَزَانٍ مَحْصَنٌ قَتْلُهُ مُسْلِمٌ وَمِنْ عَلَيْهِ قُوْدٌ لِقَاتِلِهِ فِي الْقَاتِلِ الزَّوَامُ
فَلَا قُوْدَ عَلَى صَبِيٍّ وَبُحْنُونٍ وَحَرْبِيٍّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ
صَبِيًّا وَأُمَكْنٌ أَوْ مُجْنُونًا وَعَهْدَ حَلْفٍ أَوْ أَنَا صَبِيٌّ فَلَا قُوْدَ وَمُكَافَأَةٌ
حَالِ جَنَايَةٍ فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَيَقْتُلُ ذُو أَمَانٍ بِمُسْلِمٍ وَبَذَى أَمَانٍ
وَأِنْ اخْتَلَفَا دِيْنًا أَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ وَلَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْجَرِيحِ وَيَقْتَصُّ
فِي هَذِهِ لِإِمَامٍ بِطَلَبٍ وَارِثٍ وَيَقْتُلُ مَرْتَدٌّ بغيرِ حَرْبِيٍّ وَلَا حَرْبِيَّةٍ
بغيرِهِ وَلَا مُبْعَضٌ بِمِثْلِهِ وَإِنْ فَاتَهُ حَرِيَّةٌ وَيَقْتُلُ رَقِيْقٌ بِرَقِيْقٍ وَإِنْ
عَتَقَ الْقَاتِلُ لَا مُكَاتَبَ بِرَقِيْقِهِ وَلَا قُوْدَ بَيْنَ رَقِيْقٍ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ
كَافِرٍ وَيَقْتُلُ بِأَصْلِهِ لَا بِفِرْعِهِ وَلَا لَهُ وَلَوْ تَدَاعَا بِمَجْهُولٍ وَقَتْلُهُ
أَحَدُهُمَا فَإِنْ أُلْحِقَ بِهِ فَلَا قُوْدَ وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ شَقِيْقَيْنِ حَازِنَيْنِ
الْأَبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا وَكَذَا مَرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً فَلِكُلِّ قُوْدٌ
وَقَدَّمَ فِي مَعِيَةِ بَقَرَعَةٍ وَغَيْرِهَا بِسَبْقٍ فَإِنْ اقْتَصَّ أَحَدُهُمَا وَلَوْ مُبَادِرًا
فَلَوَارِثُ الْآخَرِ قَتْلُهُ أَوْ زَوْجِيَّةٌ فَلَا أَوَّلَ وَيَقْتُلُ شَرِيْكُ مَنْ

من امتنع قوده لمعنى فيه لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره او مضمون
 وغيره ولو داوي جرحه بمذفف فقاتل نفسه او بما لا يقتل غالباً
 او بجهل حاله فشه به عمد فان علمه فشرىك جارح نفسه ويقتل
 جمع بواحد ولو لي عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم
 ولو ضربوه بسياط وضرب كل لا يقتل قتلوا ان تواطؤوا ولا
 فالدية باعتبار الضربات او من اقتل جمعاً مرتباً قتل بأولهم او معاً
 فبقرة وللباقين الديات فلو قتله غير من ذكر عصي ووقع
 قوداً وللباقين الديات (فصل) جرح عبده او حرياً او
 مرتداً فمقت وعصم فمات فهدر ولو رماه فمقت وعصم فدية
 خطأ ولو ارتد جريح ومات فنفسه هدر ولو ارنه قود الجرح
 ان اوجبه والا فلا قتل من ارشه ودية فيثا فان اسلم فمات سرية
 فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فاسلم او حر عبداً فمقت ومات
 سرية وديته للسيد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو
 قطع يد عبد فمقت ثم مات سرية فللسيد الاقل من الدية
 والارش (فصل) كالنفس فيما مر غيرها فيقطع جمع بيد
 تحاملوا عليها فأبانونها والشجاج خارصة تشق الجلد ودامية

تذميه وبأضمة تقطع اللحم وتلاحمة تقوص فيه وسحقا تصل
جلدة العظم وموضحة تصله وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله
ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودائمة تخرقها ولا قود إلا في
موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض نحو مارن وإن لم
يبن وفي قطع من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب إن أمكن
بلا أجافة وفي فقه عین وقطع أذن ومارن وشفة ولسان وذكر
وأثنين وألبيين وشفرين لا في كسر عظم إلا سنا وأمکن وله
قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضده وأباه قطع من
الرفق أو الكوع وله حكمة الباقي ولو أوضح وهشم أو نقل
أوضح وأخذ أرش الباقي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئا من
أصابعه فإن قطع عزر ولا عزم وله قطع الكف ويجب بأبطال
بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام فلو أوضحه أو لطمه
لطمه تذهب ضوؤه غالبا فذهب فعل به كفعله فإن ذهب وإلا
أذهبه بأخف ممكن كتقريب حديدة سماعة ولو قطع أصبعًا
فتأكل غيرها فلا قود في التأكل

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) لا تؤخذ

يسارٌ يمينٍ ولا شفة سفلى بعلية وعكسهما ولا أئمة بأخرى ولا
 حادث بموجودٍ ولا زائدٌ بزائدٍ أو أصلى دونه أو بمحلٍ آخرٍ ولا
 يضرُّ تفاوتٌ كبيرٌ وطولٌ وقوةٌ والعبرةُ في موضحة بمساحةٍ ولا
 يضرُّ تفاوتٌ غلظٌ لحمٌ وجلدٌ ولو أوضح رأساً ورأسه أصغر
 استوعب ويؤخذ قسط من أرض الموضحة أو أكبر أخذ قدر
 حقه والخيرة في محله للجاني أو ناصيةً وناصيته أصغر كمل من
 رأسه ولو زاد في موضحة عمداً لزمه قوده فإن وجب مالٌ
 فأرش كامل ولو أوضحه جمعٌ أوضح من كل مثله ويؤخذ أشل
 بأشل مثله أو دونه وبصحيح إن من نرف ديه ويقنع به لا عكسها
 في غير أنفٍ وأذنٍ وسرايةٍ وإن رضى الجاني فلو فعل بلا إذنٍ
 فعليه ديته فلو سرى ففقد النفس والشلل بطلان العمل ولا
 أثر لا انتشار الذكر وعدمه ويؤخذ سليمٌ بأعسمٍ وأعرجٌ وفاقدٌ
 أظفارٍ بسليمها لا عكسه ولا أثر لتغيرها وأنفٌ شامٌ بأخشمٍ
 وأذنٌ سميعٌ بأصمٍ لا عينٌ صحيحةٌ بعمياءٍ ولا لسانٌ ناطقٌ
 بأخرسٍ وفي قلمٍ سنٌ قودٌ ولو قلع سنٌ غير مشغورٍ انتظر فإن
 بان فسادٌ منبتهما وجب قودٌ ولا يقتص له في صغيره ولو نقصت

يَدُهُ إِصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً قُطِعَ وَعَلَيْهِ أَرْضُ إِصْبَعٍ أَوْ بِالْعَكْسِ
فَالْمَقْطُوعُ مَعَ حَكُومَةِ خُمْسِ الْكَفِّ دِيَّةٌ أَصَابَهُ أَوْ لَقَطَهَا
وَحَكُومَةُ مُنَابِتِهَا وَلَوْ قُطِعَ كَفًّا بِلَا أَصَابِعٍ فَلَا قُودَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
كَفَّهُ مُثْلَهَا وَلَوْ شَلَّتْ إِصْبَعَاهُ فَقَطَعَ كَامِلَةً لَقَطَ الثَّلَاثَ وَأَخَذَ
دِيَّةَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا (فصل) قَدْ شَخَصَا
وَزَعَمَ مَوْتَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةَ الْوَلِيِّ
أَنْدِمَالًا مُمْكِنًا أَوْ سَبِيًّا عَيْنَهُ وَأَمْكِنَ أَنْدِمَالُ حَلْفِ الْوَلِيِّ كَمَا لَوْ قَطَعَ
يَدَهُ فَمَاتَ وَزَعَمَ سَبِيًّا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةً وَلَوْ أَزَالَ طَرَفًا ظَاهِرًا وَزَعَمَ
نَقْصَهُ خَلْفَةَ حَلْفٍ أَوْ أَوْضَحَ مُوضَحَتَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ
قَبْلَ أَنْدِمَالِهِ حَلْفَ لَنْ قَصَرَ زَمَنٌ وَإِلَّا حَلْفَ الْجَرِيحِ وَثَبَتَ
أَرْشَانِ « فصل » الْقُودُ لِلْوَرِثَةِ وَيُجْبَسُ جَانٌ إِلَى كَمَالِ
صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ وَحُضُورِ غَائِبِهِمْ وَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَرَّاضٍ
أَوْ بَقَرَةٌ مَعَ إِذْنٍ وَلَا يَدْخُلُهَا حَاجِزٌ فَلَوْ بَدَرَ أَحَدَهُمْ قَتَلَهُ بَعْدَ
عَفْوِ لَزِمَهُ قُودٌ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا وَالْبَقِيَّةِ قَسْطُ دِيَّةٍ مِنْ تَرْكَةِ جَانٍ وَلَا
يَسْتَوْفِي إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامٍ فَإِنْ اسْتَقْلَ عَزَّرَ وَيَأْذَنُ لِأَهْلِ فِي نَفْسِ
فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا عَزَّرَهُ وَلَمْ يَعْزَلْهُ

أو خطأً ممكنًا عزله لا ماهرًا ولم يعزره إن حلف وأجرة جلا د لم
يرزق من المصالح على جان وله قود فوراً وفي حرم وحر وبرد
ومرض لا مسجد ونجس ذات حمل ولو بتصدقها فيه في قود
حتى ترضعه البأ ويستغني عنها ومن قتل بشيء قتل به أو بسيف
لا بنحو سحر فبسيف ولو فعل به كفعله من نحو إجافة فلم يمت
قتل بسيف ولو قطع فسرى حز الولي أو قطع ثم حز أو انتظر
السراية ولو اقتص مقطوع يد فمات سراية وتساوية حز
الولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقتوع يدين وعفا فلا شيء
ولو مات جان بقود يد فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق الجني
عليه فقد اقتص وإلا فنصف دية ولو قال مستحق يمين أخرجها
فأخرج يساراً وقصد اباحتها فهدرة أو جعلها عنها ظاناً لأجزائها
أو أخرجها دهشاً أو ظناها اليمين أو القاطع الأجزاء فدية لها
ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الأجزاء

(فصل) موجب العمد قود والدية بدل فلو عفا عنه
جاناً أو مطلقاً فلا شيء أو عن الدية لفا فان اختارها عقب عفو
مطلقاً أو عفا عليها بعد عفو عنها وجبت وإن لم يرخص جانب

ولو عفا على غير جنسها أو أكثر منها ثبت إن قبل جان وإلا فلا ولا
يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره بأذنه فهدر ولو قطع
فمعا عن قوده وأرشه صح لا أرش السراية وإن قال وعما يحدث
إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف
فمعا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله جزء الرقبة ولو قطعه ثم
عفا عن النفس فسري القطع بأن بطلان العفو ولو وكل ثم عفا
فاقتص الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لزمها قود
فنكحها به مستحقة جاز وسقط فإن قارق قبل وطئ رجع
بنصف أرش

(كتاب الديات) دية حر مسلم مائة بعير مثلية في عمد
وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة بقول خبيرين
وخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنى لبون
وحقاق وجذعات إلا في حرمة مكة أو أشبه حرمة أو محرم رحم
فثلاثة ودية عمد على جانٍ معجلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا
يقبل معيب إلا برضا ومن لزمته فن أبله فغالب محله فأقرب
محله وما عدم فقيمته من غالب نقد محل الدم ودية كتابي ثلث

مُسلم ومجوسى ونحو وثى ثلث خمس وأثنى وخثنى نصف حرٍّ
وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ إِسْلَامٌ إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا لَمْ يُبَدِّلْ فِدْيَةَ دِينِهِ وَلَا
فَكَمَجُوسِيٍّ (فصل) فِي مَوْضِعَةِ رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ وَلَوْ
صَغُرَتْ وَالتَّحَمَّتْ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا وَهَاشِمَةُ أَوْضَحَتْ أَوْ
أَحْوَجَتْ لَهُ عَشْرٌ وَبِدُونِهِ نِصْفُهُ وَمُنْقَلَةٌ هُمَا وَمَأْمُومَةٌ ثَلَاثُ دِيَّةٍ
كَبَائِفَةٍ وَهِيَ جَرَحٌ يُنْفَذُ لِحُجُوفٍ بَاطِنٍ حَيْلٍ أَوْ طَارِيقٍ لَهُ كَبُطْنٍ
وَصَدْرٌ وَثَغْرَةٌ نَحْرٌ وَجَبِينٌ وَلَوْ أَوْضَحَ وَاحِدٌ وَهَشَمَ آخَرُ وَنَقَلَ ثَلَاثُ
وَأَمُّ رَابِعٌ فَعَلَى كُلِّ نِصْفٍ عَشْرٌ إِلَّا الرَّابِعَ فَمِائَةُ الثَّلَاثِ وَفِي الشَّجَاجِ
قَبْلَ مَوْضِعَةٍ إِنْ تُمِرَّتْ نَسَبَتَا مَنِهَا الْأَكْثَرُ مِنْ حُكُومَةٍ وَقَسَطٍ
مِنَ الْمَوْضِعَةِ وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ
أَوْ انْقَسَمَتْ مَوْضِعَتُهُ عِمْدًا وَغَيْرُهُ أَوْ شَمَلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا أَوْ وَسَعَتْ
مَوْضِعَةً غَيْرَهُ فَمَوْضِعَتَانِ وَالْبَائِفَةُ كَمَوْضِعَةٍ فَلَوْ تَقَدَّتْ مِنْ
جَانِبٍ إِلَى آخَرَ جَانِبَتَانِ (فصل) فِي أُذُنَيْنِ وَلَوْ بِأَيِّ يَاسٍ
دِيَّةٌ وَبَعْضُ قَسَطِهِ وَيَابِسَتَيْنِ حُكُومَةٌ وَكُلِّ عَيْنٍ نِصْفٌ وَلَوْ عَيْنَ
أَحْوَلٍ وَأَعْوَرَ وَأَعْمَشَ أَوْ بَهَا يَبَاضٌ لَا يَنْقُصُ ضَوْءًا فَإِنْ نَقَصَهُ
فَقَسَطٌ إِنْ انْقَبَطَ وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ وَكُلُّ جَفْنٍ رُبْعٌ وَلَوْ لَا عَمَى وَكُلُّ

من طرفي مارن وحاجز ثلث وكل شفة نصف وفي لسان ولو
 لا لکن وأرت والتغ وطفل دية ولا خرس حكومة وكل سن
 نصف عشر وإن كسرهما دون السنخ أو عادت أو قاتت حركتها
 أو نقصت منفعتهما فإن بطلت منفعتهما حكومة كزائدة ولو قلمت
 الأسنان فبحسابه ولو قلم سن غير مشغور وبان فساد منبتها
 فأرث وفي لحين دية ولا يدخل فيها أرث أسنان وكل يد
 ورجل نصف فإن قطع من فوق كف أو كعب شقوبة أيضاً
 وكل أصبع عشر دية وألمة إبهام نصفه وغيرها ثلث وحلتهما
 ديتها وحلته غيرها حكومة وكل من اثنين واليمين وشفرين
 وذكر ولو لصغير وعين وسلخ جلد أن بقي حياة مستقرة ثم
 مات بسبب من غير السالخ دية وحشفة كذكر وفي بعضها
 قسطه منها كبعض مارن وحلته (فصل) تجب دية في غفل
 فإن زال بما له أرث وجب مع ديته فإن ادعى زواله اختبر في
 غفلته فإن لم ينتظم قوله وفعله أعطى بلا حلف وإلا حلف
 جان وفي سماع ومع أذنيه ديتان ولو ادعى زواله فأزعج لصياح
 في غفلة حلف جان وإلا فادع وأخذ دية وإن نفس وقسطه

لَمْ يُعْرِفْ وَلَا فِي حُكُومَةٍ بِاجْتِهَادٍ قَاضٍ كَشَمَ وَضُوءٍ وَلَوْ فَقَاضِيهِ
 لَمْ يَرِدْ وَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ خُبْرَةٍ ثُمَّ امْتَحَنَ بِتَقْرِيبِ نَحْوِ
 عَقْرَبِ بِنْتَةٍ وَفِي كَلَامٍ وَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ بَعْضَ حُرُوفٍ لَا بِجَنَائِدَةٍ
 وَتَوَزَّعَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعَشْرِينَ حُرُوفًا عَرَبِيَّةً فَقَبِي بَعْضُهَا قَسَطُهُ وَلَوْ
 قَطَعَ نِصْفَ لِسَانِهِ فَزَالَ رُبْعُ كَلَامِهِ أَوْ عَكْسَ نِصْفِ دِيَّةٍ وَفِي
 صَوْتٍ فَإِنْ زَالَ مَعَهُ حُرُوكَةُ لِسَانٍ فِدِيَّتَانِ وَفِي ذَوْقٍ وَتُدْرِكُ
 بِهِ حَلَاوَةٌ وَمُحَوَّضَةٌ وَمِرَارَةٌ وَمُلُوحَةٌ وَعُذُوبَةٌ وَتَوَزَّعَ عَلَيْهِنَ
 فَإِنْ نَقَصَ فَكَسَمَ وَفِي مَضْغٍ وَجَمَاعٍ وَقُوَّةٍ لِمَنَاءٍ وَحَبْلٍ وَأَفْضَائِهَا
 وَهُوَ رَفْعٌ مَا بَيْنَ قَبْلِ وَذُبُرٍ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ وَطءٌ إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ
 لَزُوجٍ وَطُؤُهَا وَلَوْ أَزَالَ بَكَارَتَهَا فَلَا شَيْءَ أَوْ غَيْرُهُ بِغَيْرِ ذِكْرِ
 حُكُومَةٍ أَوْ بِهِ وَتَذَرْتُ فَهْرٌ مِثْلُ ثِيَابٍ وَحُكُومَةٍ وَفِي بَطْشٍ
 وَمَشْيٍ وَنَقَصَ كُلِّ كَسَمٍ وَلَوْ كَسَرَ ضَلْبَهُ فَزَالَ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ
 أَوْ وَمِنْهُ فِدِيَّتَانِ (فَرَعٌ) فَعَلَ مَا يُوجِبُ دِيَاتِ نِسَاءٍ
 مِنْهُ أَوْ حَزَمَهُ الْجَانِي قَبْلَ انْدِمَالِ وَاتِّحَادِ الْحَزْمِ وَالْمُوجِبُ مُخَدِّمٌ أَوْ
 غَيْرُهُ فِدِيَّةٌ (فَصْلٌ) تَجِبُ حُكُومَةٌ فِيمَا لَا مَقْدَرُ فِيهِ وَهِيَ
 جَزَاءُ نِسْبَتِهِ لِذِيَّةٍ نَفْسُ نِسْبَةٍ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بَعْدَ الْبَرِّ بِفَرْضِهِ

رقيقاً بصفاته فإن لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص إلى البره ولا
تبلغ حكومة ماله مقدار مقداره ولا ماله مقدار له ذية نفس أو
متبوعه فإن بلغت نقص قاض شيئاً بجتهاده والمقدار كموضحة يتبعه
الشيخ حوايه وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها ما نقص إن لم
يتقدر في حرٍ وإلا فنسبته من قيمته قفى ذكره وأثنى قيمته
(باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق والنزرة والكفارة)
صاح أو سل سلاحاً فإن كان على غير قوى تميز بطرف عال
فوقع فوات فشبه عمد وإلا فهدم كما لو وضع حرّاً بمسبحة فأكله
سبع وإن عجز عن تخليصه ولو صاح على صيد فوقع خير مميز
من طرف عال خطأ ولو ألفت جنيماً يبعث نحو سلطان اليها
ضمن ولو تبع بنحو سلاح هارباً منه فرمى نفسه في مهلك كنار
عالم به لم يضمنه أو جاهلاً أو انخسف به سقف ضمنه كما لو علم
صبيا الموم ففرق أو حفر بئر أعدوا أو أودها ليزه وسقط فيهما من
دعاه جاهلاً بها ويضمن ما تلف بهما من وقشور نحو بطيخ
طرمحت بطريق أو بجناس أو ميزاب إلى شارع وإن جاز أخراجه
فإن تلف بالخارج فالضمان أو وبالداخل فنصفه كجدار بناء مثلاً

إلى شارع ولو تعاقب سبياً هلاك كان حفر براء ووضع آخر
حجراً عدواناً فمثر به أنسان ووقع بها فعلى الأول فإن وضعه
بحق فالحافر ولو وضع حجراً وآخران حجراً فمثر بهما آخر
فالضمان أثلاث أو وضع حجراً فمثر به غيره فدخرجه فمثر به
آخر ضمنه المدحرج ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بطريق
السمع وماتا أو أحدهما هدر عاثر فإن ضايق هدر قاعد ونائم
وضمن واقف (فصل) اصيلا لم حران

فعلى عاقلة من قصد نصف دية منغلظة وغيره نصفها تخففة وعلى
كل أو في تركته نصف قيمة دابة الآخرو من أركب صبيين
أو مجنونين تدياً ولو ولياً ضمنهما ودأبتيهما أو رقيقان فهدر أو
سفينتان فكداً بئين والملاحان كراكين فإن كان فيهما مال
أجنبي لزم كلاً نصف الضمان ولو أشرفت سفينة على غرق جاز
طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب فإن طرح مال غيره
بلا إذن ضمنه كما لو قال ألقى متاعك وعلى ضمانه أو نحوه
وخاف غرقاً ولم يختص بهم اللقاء بالملقى ولو قتل حجر منجنيق
أحد رُماته هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم بلا قصد

نُخْطاً أَوْ بِهِ فَعَمَدٌ إِنْ غَلَبَتِ الْإِصَابَةُ «فصل» عاقلة جان
عصبتهُ وَقَدَّمَ أَقْرَبُ فَأَنْبَى شَيْءٌ فَنَ يَلِيهِ وَمَذَلُ بِأَبْوَيْنَ فَمَتَّقِ
فَعَصْبَتَهُ فَمَتَّقِ أَبِي الْجَانِي فَعَصْبَتَهُ فَمَتَّقَهُ فَعَصْبَتَهُ وَهَكَذَا وَلَا
يَعْقِلُ بَعْضُ جَانٍ وَمَعْتَقٍ وَلَوْ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا وَعَتِيقُهَا تَعْقِلُهَا عَاقِلَتُهَا
وَمَعْتَقُونَ وَكُلُّ مَنْ عَصَبَةٍ كُلُّ مُعْتَقٍ كَمَعْتَقٍ وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقٌ
فَبَيْتٌ مَالٍ عَنْ مُسْلِمٍ فَعَلَى جَانٍ وَتَوَجَّلُ عَلَيْهِ كَمَا قَلَّةُ دِيَةِ نَفْسٍ
كَامِلَةٌ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ وَكَافِرٌ مَعْصُومٌ سَنَةٌ وَامْرَأَةٌ
وَخَنِي سَنَتَيْنِ فِي الْأُولَى ثَلَاثٌ وَتَحْمِلُ عَاقِلَةٌ رَقِيقًا فِي كُلِّ سَنَةٍ
قَدْرُ ثَلَاثِ كَعْبِيرٍ نَفْسٍ وَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمِينَ فِي ثَلَاثٍ وَأَجَلَ نَفْسٍ
مَنْ زُهِقَ وَخَيْرُهَا مِنْ جَنَايَةٍ وَمَنْ مَاتَ فِي اثْنَاءِ سَنَةٍ فَلَا شَيْءَ
وَيَعْقِلُ كَافِرٌ ذُو أَمَانٍ عَنْ مِثْلِهِ لَا فَنِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَجُنُونٌ
وَامْرَأَةٌ وَخَنِيٌّ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ وَعَلَى غَنِيٍّ مَلِكٌ آخَرُ
السَّنَةِ فَاضْلًا عَنْ حَاجَتِهِ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ وَمُتَوَسِّطُ
مَلِكٍ دُونَهَا وَفَوْقَ رُبْعِهِ رُبْعُهُ «فصل» مَالُ جَنَايَةِ رَقِيقٍ
يَتِمَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَقَطُّ وَلِسَيِّدِهِ بِهِ لَهَا وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْأَرْشُ وَقَتْلُهَا إِنْ مَنَعَ يَمْنَعُ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ وَلَا أَقْوَمَتْ فِدَاؤُهُ

ولو جنى قبل فداء باعه فيها أو فداء بالآقل من قيمته والأرشين
ولو أئتمه فداء بالآقل كأم ولد وجناتها كواحدة ولو هرب
أو مات برى سيده إلا إن طلب فتمعه ولو اختار فداء فله
رجوع وبيع « فصل » في كل جنين انفصل أو ظهر ميتاً
ولو لحماً فيه صورة خفية بقول قوايل بجناية على أمه الحية وهو
معصوم غرة وإن انفصل حياً فإن مات عقبه أو دام ألمه فمات
فديةً وإلا فلا ضمان والنرة رقيق مميّز بلا عيب مبيع وهم
يبلغ عشرة دية الأم وتقرض كآب ديناً إن فضلها فيه فالعشر
فقيمتها لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من
جناية إلى القاء لسيده وتقوم سليمة والواجب على عاقلة (فصل)
على غير حربى ولو صبيًا ومجنونًا ورقيقًا ومعاهدًا وشريكًا كفارة
بقتله معصومًا عليه ولو معاهدًا وجنينًا وعبدًا ونفسه

(باب دعوى الدم والقسامة) شرط لكل دعوى أن
تكون معلومة كقتله عمدًا أو شبهه أو خطأ لإفراد أو شركة فإن
أطلق سن استقصاه وملزمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون
كل غير حربى مكافئاً وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى أفراداً

بقتل ثم على آخر لم نسمع الثانية أو عمداً وفسره بغيره عمل
بتفسيره وإنما ثبتت الفسامة في قتل ولو لريق بمحل لوث وهو
قرينة تصدق المدعي كأن وجد قتيل أو بضعة في محلة أو قرية
صغيرة لأعدائه أو هرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو
عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو قاتل صفان
وانكشف عن قتيل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال
أحد ابني قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقاً بطل أو ومجهول
والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع دية ولو
أنكر مدعى عليه اللوث حلف ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا
فسامة وهي حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرتداً وتأخير
ليسلم أولى خمسين يميناً ولو متفرقة ولو مات لم يبن وارثه وتوزع
على ورثته بحسب الأثر ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب
حلقها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب ويمين مدعى عليه
بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالفسامة دية ولو
ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث
دية فإن حضر آخر فكذلك لم يكن ذكره في الأيمان وإلا

اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له

(فصل) إنما يثبت قتل بسحر بأقرار وموجب قود به أو بعدلين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو وعين ولو عفا عن قود لم يقبل الدال الأخيران كأرش هشم بعد إيضاح وليصرح الشاهد بالآضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو فقتله وتثبت دامية بضربه فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح رأسه ويجب لقوديانها وتقبل شهادته لمورثه بجرح اندمل أو بمال في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية يحملونها ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فإن صدق الولي الأولين فقط حكم بها وإلا بطلتا ولو أقر بعض ورثة بعمو بمض سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آله أو هيئته لفت ولا لوث

(كتاب البغاة) هم مخالفو إمام بتأويل باطل ظناً وشوكة لهم ويجب قتالهم وأما المتوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا وإلا قوتلوا ولا يجب قتل الفاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم فيما

يُقبل قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا ولو كتبوا
بِحُكْمٍ أَوْ سَمَاعٍ بَيْنَهُ فَلَنَّا نَفِيذُهُ وَالْحُكْمُ بِهَا وَيَعْتَدُ بِمَا اسْتَوْفَوْهُ مِنْ
عُقُوبَةٍ وَخَرَجٍ وَزَكَاةٍ وَجُزْيَةٍ وَبِمَا فَرَّقُوهُ مِنْ سَهْمِ الْمَرْتَقَةِ عَلَى جَنْدِهِمْ
وَحَلَفَ فِي دَفْعِ زَكَاةٍ لَهُمْ لَّا خَرَجَ أَوْ جُزْيَةٍ فِي عُقُوبَةٍ إِلَّا إِنْ
ثَبَتَ مُوْجِبُهَا بَيْنَهُ وَلَا أَثَرَ لَهَا بِيَدِهِ وَمَا أَتْلَقُوهُ عَلَيْنَا أَوْ عَكْسُهُ
الضَّرُورَةُ حَرْبٌ هَدْرٌ كَذِي شَوْكَةٍ بَلَا تَأْوِيلَ وَلَا يَقَاتِلُهُمُ الْأَمَامُ
حَتَّى يَمِثَّ أَمِينًا فَطَنَّا نَاصِحًا يَسْأَلُهُمْ مَا يَنْتَقِمُونَ فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً
أَوْ شُبْهَةَ أَزَالُهَا فَإِنْ أَصْرُوا وَعَظَّمُوا ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ بِالْمُنَاطَرَةِ ثُمَّ بِالْقِتَالِ
فَإِنْ اسْتَمْلَوْا فَعَلَّ مَا رَأَاهُ مُصْلَحَةً وَلَا يَتَّبِعُ مَدْبِرَهُمْ وَلَا يَقْتُلُ مُشْخِمْهُمْ
وَأَسِيرَهُمْ وَلَا يَطْلُقُ وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً حَتَّى تَنْقُضَ الْحَرْبُ وَيَتَفَرَّقَ
جَمْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يَطِيعَ بِاخْتِيَارِهِ وَيَرُدُّ بَعْدَ أَمْنٍ غَائِثَهُمْ مَا أَخَذَ وَلَا
يَسْتَمْلُ وَلَا يَقَاتِلُونَ بِمَا يَمُرُّ كِنَارٌ وَمَنْجَنِيْقٌ وَلَا يَسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ
بِكَافِرٍ إِلَّا لَاضْرُورَةٍ وَلَا يَمْنُ بِرَى قَتْلَهُمْ مَدْبِرِينَ وَلَوْ أَمْنُوا حَرِيصِينَ
لَيَعِينُوهُمْ فَذَرَّ عَلَيْهِمْ وَلَوْ أَعَانَهُمْ كَفَارٌ مَعْصُومُونَ عَالُونَ بِتَحْرِيمِ
قِتَالِنَا مُخْتَارُونَ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ فَإِنْ قَالُوا ذَمِيُونَ ظَنَنَّا أَنَّهُمْ مُحَقَّقُونَ
وَأَنْ لَنَا لِعَانَةُ الْحَقِّ فَلَا وَيَقَاتِلُونَ كِبَاغَةً

(فصل) شرطُ الإمامِ أن يكونَ أهلاً قضاءً قرشياً شجاعاً
وتنقيدُ الإمامةِ ببيعةِ أهلِ الحلِّ والعقدِ من العلماءِ ووجوهِ الناسِ
التي تيسرُ اجتماعهمُ بصفةِ الشهودِ وباستخلافِ الإمامِ كجعله الامرَ
شورى بينَ جمعٍ وباستيلاءِ متغلبٍ ولو غيرِ أهلٍ
(كتابُ الردِّ) هي قطعُ من يصحُّ طلاقه الاسلامَ بكفر
عزماً أو قولاً أو فعلاً استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً ككفي الصانعِ
أو نبيٍّ أو تكذيبه أو جحدٍ مجممٍ عليه معلومٍ من الدينِ ضرورة
بلا عذرٍ أو تردّدٍ في كفرٍ أو إلقاءٍ مُصحفٍ بقاذورةٍ أو سُجودٍ
لمخلوقٍ فتصحُّ ردةُ سكرانٍ كأسلامه ولو ارتدَّ فجَنُّ أهلٍ ويجبُ
تفصيلُ شهادةٍ برّدةٍ ولو ادّعى إكراهاً وقد شهدتْ يئنةً بلفظ
كفرٍ أو فعله حلفٌ أو برّدةٍ فلا تقبلُ الا بقرينةٍ كأمرٍ كفارٍ ولو قالَ
أحدُ ابنينِ مسلمينِ ماتَ أبي مرتدّاً فإن بينَ سببِ ردةٍ فنصبيتهُ في
ولا استنصلَ وتجبُ استتابتهُ مرتدّاً حالاً فإن أصرَّ قتلَ أو أسلمَ
صحَّ ولو زنديقاً وفرعهُ إن انعقدَ قبلها أو فيها وأحدُ أصوله مسلمٌ
فمسلمٌ أو مرتدونَ فمرتدٌّ وملكهُ موقوفٌ لأن ماتَ مرتدّاً أبان
زواله بالردةِ ويقضى منه دينٌ لزمه قبلها وما أتلفه فيها ويَبانُ منه

ممنونه وتصرفه لمن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فوقوف إن أسلم
نقد ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم ويؤجر ماله
ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض

« كتاب الزنا » يجب الحد على منزعم عالم بتحريمه بإيلاج
حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتغى طبعاً بلا شبهة ولو
مكررة أو مبيحة ومحرم وإن تزوجها لا بغير إيلاج وبوطء
حليلته في نحو حيض وصوم وفي ذبر وأتمه المزوجة أو المقتدة
أو المحرم أو وطء باكره أو بتحليل عالم أوليته أو بهيمة والحد
لمحسن رجماً بمدّ وحجارة معتدلة ولو في مرضي وحرّ وبرد
مفرطين وسنّ حفر لامرأة لم يثبت زناها بأقرار المحسن
مكاف حرّ ولو كافراً وطىء أو وطئت بقبل في نكاح صحيح
ولو بناقص ولبكر حرّ مائة جلدة ونذير عام لمسافة قصر
فأكثر ويجب تأخير الجلد لحرّ وبرد مفرطين ومرض أن
رجبي برؤه وإلا جلد بمشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فإن
كان خمسون فترتين مع مس الاغصان له أو انكباس فإن برى
أجزأه وتعين الجهة للإمام ويفرّب غريب من بلده زناه لا لبلده

ولا لدون المسافة منه ومسافرٌ لغير مقصده فإن عادَ لمحله أولدون
المسافة منه جدد ولا تغربُ امرأة إلا بنحوٍ محرم ولو بأجرة
فإن امتنع لم يجبر ولنغير حرَّ نصف حرٍّ ويثبتُ باقرار ولو
مرة أو بينة ولو أقرتم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا نحدوني
ولو شهد أربعة زناها وأربعة بأنها عذراء فلا حدٌ ويستوفيه
الامام من حرٍّ ومكاتب ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحدُّ
الريقُ الامام أو السيد ولو فاسقاً ومكاتباً فإن تنازعا فالامام
ولسيده تعزيره وسماحُ بينة بعقوبته إن كان أهلاً

(كتابُ حدِّ القذف) شرط له في القاذف ما في الزاني
واختيارٌ وعدمُ إذنٍ وأصاله ويمزَّر مميزٌ وأصلٌ وحدٌّ حرٌّ ثمانون
وغيره أربعون وفي المنكذوف أحصانٌ وتقدّم في اللعان ولو شهد
زناها دون أربعة أو نساءً أو عبيدً أو أهلُ ذمة حدوا ولو تقاذفا
لم يتغاصبا ولو استقلَّ مقذوفٌ باستيفاء لم يكف

(كتابُ السرقة) أركانها سرقة وسارقٌ ومسروقٌ فالسرقة
أخذُ مالٍ خفيةً من حرٍّ مثله فلا يقطعُ مختلسٌ ومنتهبٌ وجاحدٌ
وشرط في السارق ما في القاذف فلا يقطعُ حرٌّ ولو معاهداً

وصبي ومجنون ومكره وجاهل وفي السرقة كونه ربع دينار
خالصاً أو قيمته فلا قطع برعم سبيكة أو حلياً لا يساوي ربعاً
مضروباً ولا بما نقص قبل إخراجهِ ولا بما دون نصابين إشتراك في
إخراجهِ ولا بغير مال بل بثوب رث في جيبهِ تمام نصاب جهله
وبخمر بلغ لثاؤه نصاباً وبآلة لهو بلغ مكسر هاذك وبنصاب ظنه
فلوساً لا تساويه أو انصب من وعاء ينقبه له أو أخرجه دفعتين
فإن تخلل علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه
لنيره فلا قطع بسرقة ماله ولو ملكه قبل إخراجهِ ولا بما
ادعي ملكه ولا بما له فيه شركة ولو سرقا وادعى أحدهما أنه له
أو لهما فكذب الآخر قطع الآخر دونه وكونه لا شبهة له فيه
فيقطع بأثم ولد سرقة معذورة وبمال زوجة وبنحو باب مسجد
لا يحصره وقناديل تسرج ومال بيت مال وهو مسلم ومال
صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أ سيده وكونه
حرزاً بلحاظ دائم أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفاً فرصة دار
وصفها حرز خسيس آنية وثياب ومخزن حرز حلي وتقدونوم
بنحو صحراء على متاع أو توسده حرز لأن وضعه بقربه بلا

مُلاحِظ قوًى أَوْ انْقَلَبَ عَنْهُ وَدَارَ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعِمَارَةِ حَرْزٌ
بِمَلَا حِظ قوًى يَقْظَانُ بِهِمَا وَلَوْ مَعَ فَتَحَ الْبَابَ أَوْ نَأَى مَعَ لِإِعْلَاقِهِ
وَمُتَّصِلَةً حَرْزٌ بِإِعْلَاقِهِ مَعَ مَلَا حِظ وَلَوْ نَأَى مَعَ غَيْبَتِهِ زَمَنَ أَمِنَ
نَهَارًا وَخَيْمَةً وَمَا فِيهَا بِصَحْرَاءَ لَمْ تَشْدُ أَطْنَابُهَا وَلَمْ تَرْخِ أَذْيَالُهَا كَمَتَاعٍ
بِقَرْبِهِ وَإِلَّا فَحَرْزَانِ مَعَ حَافِظ قوًى وَلَوْ نَأَى بِقَرْبِهَا وَمَا شِئَتْ
بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةً بِحَافِظٍ يَرَاهَا وَبِأُبْنِيَّةٍ مَغْلَقَةٍ بِعِمَارَةٍ مُحْرَزَةٍ بِهَا وَلَوْ بِلَا
حَافِظٍ وَبِزِيَّةٍ مُحْرَزَةٍ بِحَافِظٍ وَلَوْ نَأَى وَسَائِرُهُ مُحْرَزَةٌ بِسَائِقٍ يَرَاهَا
أَوْ قَائِدٍ أَكْثَرَ الْإِلْتِفَاتِ لَهَا مَعَ قَطَرٍ لِبَلٍ وَنَعَالٍ وَلَمْ يَزِدْ قَطَارُ فِي
عِمْرَانٍ عَلَى سَبْعَةٍ وَكَفَنَ مَشْرُوعٍ فِي قَبْرِ بَيْتِ حَصِينٍ أَوْ بِمَقْبَرَةٍ
بِعِمْرَانٍ مُحْرَزٍ (فَصْلٌ) يَقْطَعُ مُؤَجَّرُ حَرْزٍ وَمَعِيرُهُ لَا مَنَ
سَرَقَ مُنْصُوبًا أَوْ مَنَ حَرْزٍ مُنْصُوبٍ أَوْ مَالٍ مَنَ غَضَبَ مِنْهُ
شَيْئًا وَوَضَعَهُ مَعَهُ فِي حَرْزِهِ وَلَوْ نَقَبَ فِي لَيْلَةٍ وَسَرَقَ فِي أُخْرَى
قَطَعَ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ النَّقْبُ وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطَعَ كَمَا لَوْ نَقَبَا
وَوَضَعَهُ أَحَدُهُمَا فِي النَّقْبِ فَأَخَذَهُ الْآخَرُ وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ الْحَرْزِ أَوْ
أَخْرَجَهُ بِمَاءٍ جَارٍ أَوْ رِيحٍ هَابَةٍ أَوْ دَابَّةٍ سَاطِرَةٍ قَطَعَ وَلَا يَضْمَنُ حَرْزُهُ
بَيْدَ وَلَا يَقْطَعُ سَارِقَهُ وَلَوْ صَغِيرًا مَعَهُ مَالٌ يَلِيقُ بِهِ أَوْ نَأَى

على بعير فأخوجه عن قافلة فإن كان رقيقاً قطع كما لو نقل من بيت
معلق إلى صحن دار أو نحو خان بابها مفتوح لا بفعله

(فصل) تثبت السرقة يمين رد ورجلين وباقرار بتفصيل
فيها وقبل رجوع مُقر لقطع ومن أقر بعقوبة لله فلا عاضى تعريض
برجوع ولا قطع إلا بطلب فلو أقر بسرقة لنائب لم يقطع حالا
أو بزنا بأمته حداً حالاً ويثبت رجل وامرأتين المثل فقط وعلى
السارق رد ما سرق أو بدله وقطع يده اليمنى ولو معية أو سرق
مراداً فإن عاد فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليسرى من
كوع وكعب ثم عزّر وسن غمس محل قطعه بدهن منلى
لمصلحته فؤوته عليه ولو سرق فسقطت يميناه سقط القطع

(باب قاطع الطريق) هو ملتزم مختار خيف يقاوم من يرز
له بحيث يبعد غوث فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا
أخذ نصاب وقتل عزّر أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حرز
قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فمكسه أو بقتل قبل
حتماً أو وأخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتماً ثم ينزل فإن
خيف تغيره قبلها أنزل والمغلب في قتله معنى القود فلا يقتل بتغير

كفٍ ولو مات فدية وقتل بواحد ممن قتلهم وللباقين ديات
ولو عفا عليه بمال وجب وقتل حد أو نراعى المائلة ولا يتعم
غير قتل وصلب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تخصه
« فصل » من لزمه قتل وقطع وحده قذف وطالبوه بجلد
ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن أخر مستحق الجلد صبر
الآخران حتى يستوفى أو القطع صبر مستحق القتل فإن
بادر وقتل عزر ولمستحق القطع دية أو عقوبات لله قدم
الأخف أو لا دمي قدم حقه إن لم يفوت حق الله أو كانا قتلا
(كتاب الأشربة) كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله
ولو لتداو أو عطش أو دردياً على ما نزم تحريمه مختار ما لم به
وبتحريمه ولا ضرورة وحده به وإن جهل الحد لا لتداو أو عطش
ولا مستهلكاً ولا بحقن وسعوط وحده حرّ أربعمون وغيره
عشرون ولأء بنحو سوط وأيد والامام زيادة قدره وهي
تمازير وحده بأقراره وبشهادة رجلين إنه شرب مسكراً أو سوط
العقوبة بين قضيب وعصاً ورطب ويايس ويفرقه على الأعضاء
ويتقى القاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفية

وَلَا يَحْدُ فِي سَكْرِهِ وَلَا فِي مَسْجِدٍ فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ (فصل)
 مُعْزَرٌ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كِفَارَةٌ غَالِبًا بِنَحْوِ حَبْسٍ وَضَرْبٍ
 بِاجْتِهَادِ إِمَامٍ وَلِيَنْقُصَهُ عَنْ أَذْنَى حَدِّ الْمَذْرُوءِ لَهُ تَمْزِيرٌ مَنْ عَفَا
 عَنْهُ مُسْتَحَقُّهُ

(كتاب الصيال وضمان الولاية وغيره والخن) له دفعُ
 صَائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ بَلْ يَجِبُ فِي بَضْعٍ وَنَفْسٍ وَلَوْ مَمْلُوكَةً قَصَدَهَا
 غَيْرُ مُسْلِمٍ يَحْقُونَ الدَّمَ فِيهِدِرُ لَا جُرَّةً سَاقِطَةً وَلِيَدْفَعُ بِالْأَخْفِ
 إِنْ أُمِكنَ كَهَرَبٍ فَزَجَرَ فَاسْتَنَاءَهُ فَضَرْبٍ بِيَدٍ فَبَسُوطٍ فَبَعْضًا
 فَقَطْعٍ فَقَتْلٍ وَلَوْ عُصَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا بِكَ فَمَنْ فَبَضْرِبِهِ فَبَسْلَهَا
 فَإِنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ هُدِرتْ كَأَن رَمَى عَيْنٍ نَظَرَ عَمْدًا إِلَيْهِ مَجْرَدًا
 أَوْ إِلَى حُرْمَتِهِ فِي دَارِهِ مِنْ نَحْوِ ثَقْبٍ بِخَفِيفٍ كَحِصَاةٍ وَتَلِيسٍ
 لِلنَّظَرِ ثُمَّ مُحَرَّمٌ غَيْرُ مَجْرَدَةٍ أَوْ حَلِيلَةٍ أَوْ مُتَاعٍ فَأَعْمَاهُ أَوْ أَصَابَ
 قَرَبَ عَيْنِهِ فَمَاتَ وَلَوْ لَمْ يَنْذِرْهُ وَالتَّعْذِيرُ مَنْ يَلِيهِ مَضْمُونٌ لَا الْحَدَّ
 وَالزَّائِدُ فِي حَدِّ يَضْمَنُ بِقُسْطِهِ وَلَمْ يَسْتَقِلَّ قَطْعُ غَدَةٍ لَمْ يَكُنْ أَخْطَرَ
 وَلَا بَ وَإِنْ عُلَا قَطْعُهَا مِنْ مَغْفِيرٍ وَخِيْنُونَ إِنْ زَادَ خَطَرُ تَرَكَ
 وَلَوْ لِيَهْمَا عِلَاجٌ لَا خَطَرَ فِيهِ فَلَوْ مَا تَابَ جَانِزٍ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ فَعَلَ

بهما ما منع فدية مغلظة في ماله وما وجب بخطا إمام فعلى عاقلته ولو حد بشاهدين ليسا أهلاً فإن قصر فالضمان عليه وإلا فعلى عاقلته ولا رجوع إلا على متجاهرين بفسق ومن عالج باذن لم يضمن وفعل جلاذ بأمر إمام كفله وإن علم خطاه فالضمان على الجلاذ إن لم يكرهه وإلا فعليه ما يجب ختن مكلف مطيق جل يقطع قلعته وامرأة بجزء من بظرها وسن لسابع ثانی ولادة ومن ختن مطيقاً لم يضمنه ولي وموته في مال محتون (فصل) صحب دابة ضمن ما أتلقت غالباً أو تلف بيولها ورثها أو ركضها بطريق كمن حمل حطباً ففك بناء فسقط أو تلف به شيء في زحام أو في غيرهم والتالف مدبر أو أعمى أو معاهو لم ينهبهما وإن كانت وحدها فأتلفت شيئاً ضمنه ذويد فرط لا إن قصر مالكة وإتلاف عاد مضمن

« كتاب الجهاد » هو بعد الهجرة والكفار ببلادهم كل عام فرض كفاية إذا فعله من فيه كفاية سقطت كقيام حج الدين وبحل مشكله وبما لم يشرع بحيث يصلح للقضاء بأمر معروف ونهي عن منكر وإحياء الكعبة بحج وعمرة كل عام ودفع

ضرر معصوم وما يتم به المعاش ورد سلام على جاعة وإبتداؤه
 سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وإنما يجب
 الجهاد على من لم يذكر حرجه مستطيع غير صبي ومجنون ولو
 خاف طريقاً وحرم سفره مؤسراً بلا إذن رب دين حال وجهاد
 ولد بلا إذن أصله المسلم لا سفر تعلم فرض فإن أذن ثم رجع
 وجب رجوعه إن لم يحضر الصف والاحرم انصرافه وإن
 دخلوا بلدة لنا تعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى
 على فقير وولد ومدين ورفيق بلا إذن وعلى من بها بقدر كفاية
 وإذا لم يمكن تأهب للقتال وجوز أسرافه استسلام إن علم أنه
 إن امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة ولا تعين ولو أسروا مسلماً
 لمنا هوض لخلاصه إن رجي (فصل) كره غزو بلا إذن
 لإمام وسن أن يؤمر على سرية بعثها يأخذ البيعة بالثبات وله
 اكتراء كفار واستماتة بهم إن أمنهم وقاومنا الفريقين وبعيده
 ومراهقين أقوياء بأذن مالك أمرها ولكل بدل أهبة وكره
 قتل قريب ومحرم أشد إلا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل
 صبي ومجنون ومن به رق وأثني وخشي قاتلوا وغيرهم لا الرسل

وحصار كفار وقتلهم بما يعم لا بحرمة مكة وتبئيتهم في غفلة وإن
كان فيهم مسلم ورمى متترسين في قتال بذرايرهم أو بآدمي
محترم إن دعت إليه ضرورة وحرم انصراف من لزمه جهاد
عن صف إن قاومناهم إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة يستنجد
بها ولو بعيدة وشاركا ما لم يبعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتها
ويجوز بلا كره لقوى أذن له إمام مبارزة فإن طلبها كافر سُنت
له وإلا كرهت وجاز لإتلاف لغير حيوان من أموالهم فإن ظن
حصوله لنا كره وحرم لحيوان محترم إلا الحاجة « فصل »
ترق ذراير كفار وعبيدكم بأسر ويفعل الأمام في كامل ولو
عتيق ذمي لا حط من قتل ومن وفداء بأسرى أو بال وأرقاق
فان خفي حبسه حتى يظهر وأسلام كافر بعد أسره يمص دمه
والخيار في الباقي لكن إنما يفدي من له عز يسلم به وقبله يمص
دمه وماله وفرعه الحر الصغير أو المجنون لا زوجته فان رقت
انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة أو زوج حر ورق ولا يرق
عتيق مسلم وإذا رق وعليه دين لغير حررق لم يسقط فيقضى
من ماله إن غنم بعده وإن كان لحررق على مثله دين معاوضة

ثُمَّ عَصَمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْقُطْ وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بِلَا رِضَا غَنِيمَةٍ وَكَذَا
 مَا وَجَدَ كَلْقَطَةً فَإِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ لِمُسْلِمٍ وَجِبَ تَعْرِيفُهُ وَلِفَانَيْنِ
 لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدُ تَبَسُّطٌ فِي غَنِيمَةٍ بَدَارَ حَرْبٍ وَالْعَوْدِ إِلَى عِمْرَانَ
 غَيْرَهَا بِمَا يُعْتَادُ أَكْلَهُ عُمُومًا وَعَلَفَ شَعِيرًا وَنَحْوَهُ وَذَبِيحٌ لَا كُلَّ
 بِقَدْرِ حَاجَةٍ وَمَنْ عَادَ إِلَى الْعِمْرَانِ لَزِمَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ إِلَى الْغَنِيمَةِ
 وَلِفَانِمَ حَرٍّ أَوْ مَكَاتِبَ غَيْرِ صَبِيٍّ وَجَنُونَ وَلَوْ مَحْجُورًا أَعْرَاضُ
 عَنْ حَقِّهِ قَبْلَ مِلْكِهِ وَهُوَ بِاخْتِبَارِ تَمْلِكِ لَا لِسَالِبٍ وَلِذِي قَرْبَى
 وَالْعَرْضُ كَمُدُّومٍ وَمَنْ مَاتَ حَقُّهُ لَوَارِثِهِ وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ
 أَوْ كَلَابٌ تَنْفَعُ وَأَرَادَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَنَازِعْ أُعْطِيَهُ وَلَا قَسَمَتْ
 إِنْ أُمِكنَ وَلَا أَقْرَعَ وَسَوَادُ الْعِرَاقِ اقْتَحَ عَنُودَهُ وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ
 وَوَقَفَ عَلَيْنَا وَخَرَجَهُ أَجْرُهُ وَهُوَ مِنْ عِبَادِ أَنْ إِلَى حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ
 طَوْلًا وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلُوفِ عَرْضًا لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَصْرَةِ
 حَكْمُهُ إِلَّا الْقِرَاتُ شَرْقِيٌّ دَجَلَتِهَا وَنَهْرُ الصَّرَافَةِ غَرْبِيٌّ وَأَبْنِيَّتُهُ
 يَجُوزُ بَيْعُهَا وَفَقَحَتْ مَكَّةَ مُصْلَحًا وَمَسَاكِنَهَا وَأَرْضَهَا الْحَيَاةَ مِلْكًا
 «فصل» لِمُسْلِمٍ خِيتَارٌ غَيْرِ صَبِيٍّ وَجَنُونَ وَأَسِيرٌ أَمَانٌ حَرْبِيٌّ
 مَحْصُورٌ غَيْرُ أَسِيرٍ وَنَحْوِ جَائِسُوسٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَقْلَبَ بِمَا يَفِيدُ

مقصوده ولو رسالة وإشارة إن علم الكافر الأمان وليس لنا نبذه
بلا تهمة ويدخل فيه ماله وأهله بدارنا إن آمنه إمام وكذا
بدارهم إن شرطه إمام وسن لمسلم بدار كفر أمكنه إظهار دينه
ولم يبرج ظهور إسلام بمقامه هجرة ووجبت إن لم يمكنه وأطاقها
كهرب أسير ولو أدلّفوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على إمامهم في
أمانه أو عكسه حرم فإن تبعه أحد فضائل أو على أن لا يخرج
من دارهم ولم يمكنه ما رحرّم وفاء ولا إمام معاودة كافر يدل
على قلعة كذا بأمة منها فإن فتحها بدلائله وفيها الأمة حية ولم
تسلم قبله أعطيا أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر
فقيمتها وإلا فلا شيء له

« كتاب الجزية » أركانها عاقد ومقود له ومكان ومال
وصينة وشرط فيها ما في البيع وهي كأقررتكم أو أذنت في
إقامتكم بدارنا على أن تلزموا كذا وتنقادوا لحكمنا وقبلنا
ورضينا وصدق كافر في دخلت لسمع كلام الله أو رسولا
أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه إماما وعليه اجابة إذا طلبوا
وأمن وفي المقود له كونه متمسكا بكتاب لجداً أعلى ولم نعلم

تمسكه به بعد نسخه حرّاً ذكر غير صبي وجنون وتلق
 افاقة جنون كثير ولو كمل عقد له إن الزم جزية وإلا بلغ
 المأمن وفي المكان قبوله فيمنع كافر افاقة بالحجاز وهو مكة
 والمدينة والمامة وطرقها وقرأها فلو دخله بلا إذن إمام أخرجه
 وعزّر حالماً بالتحريم ولا يأذن له إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة
 فيها كبير حاجة وإلا فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها ولا
 يقيم إلا ثلاثة فإن مرض فيه وشق نقله أو خيف منه تركه فإن
 مات وشق نقله دفن ثم ولا يدخل حرم مكة فإن كان رسولاً
 خرج له إمام يسمعه فإن مرض أو مات فيه قتل وفي السال
 كونه ديناراً كثيراً كل سنة لكن لا يعقد لسفيه بأكثر وسن
 مما كسبه غير فقير فيعقد لتوسط بدينارين ولقني بأربعة ولو
 أسلم أو مات أو جن أو حُجر عليه بعد سنة جزية كدبن
 آدمي أو في اثنتيها قسطن وتؤخذ الجزية برفق وسن لإمام
 أن يشرط على غير فقير ضيافة من يمر به منازاة على جزية
 ثلاثة أيام فأقل ويذكر عدد ضيفان رجلاً وخيلاً ومنزلهم
 ككنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم وقد رهما لكل منا

والغلف لا جنسه وقدره لا الشمير فيقدره وله إجابة من طلب
أداء جزية باسم زكاة إن رآه وتضعفها عليه لا الجبران ولا يأخذ
قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية «فصل» لزمن الكف
مطلقاً والدفع عنهم لا يدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط
أو اتفردوا بجوارنا وضمان ما نتلقه عليهم نفساً ومالاً ومنعهم
أحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا يبذل فتحناه صلحاً وشرطاً لنا
مع لأحداثها أو أبقائهما أو لهم ومنعهم مساواة بناء لبناء جار
مسلم وركوباً لخليل وبسرج أو ركب نحو حديد والجاؤم لزحمتنا
إلى أضيق طريق وعدم توقيرهم وتصديرهم بمجلس به مسلم
وأمرهم بنيار أو زناز فوق الثياب وبتمييزهم بنحو خاتم حديد
إن تجرّدوا بمكان به مسلم ومنعهم إظهار منكر يبتئنا فإن خالفوا
عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا
انتقض ولو زناذم بمسلة ولو بشكاح أو دل أهل حرب على
عورة لنا أو دعاء مسلماً لكفر أو سب لله أو نبياً أو الإسلام
أو القرآن بما لا يُدينون به أو فعل نحوها انتقض عهده إن شرط
انتقاضه به ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل

تجديد عهد فلامام الخيرة فيه فان اسلم قبلها تبين من ومن
انتقض امانه لم ينتقض امان فراريه ومن نبذه واختار دار
الحرب بلانها

« كتاب الهدية » لانما يعقدها لبعض اقليم واليه او امام
ولغيره امام لمصلحة بضعفنا او رجاء اسلام او بذل جزية فان لم
يكن ضعف جازت الى اربعة اشهر والا فالى عشر سنين بحسب
الحاجة فان زيد بطل في الزائد ويفسد العقد لاطلاقه وشرط
فاسد كمنع فك اسرانا او ترك مالنا لهم او رد مسلمة او عقد
جزية بدون دينار او دفع مال اليهم ونصح على ان ينتقض امام
او معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى فسدت بائعناهم ما منهم
او وصحت لزمنا الكف عنهم حتى تنقضي او تنقض بتصريح
او نحوهم كقتالنا او مكاتبة اهل حرب بموارة لنا او نقض
بعضهم بلا انكار باقيهم واذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم
وله بأماره خيانة نبذ هدية لا جزية ويبلغهم ما منهم ولو شرط
رد من جاء تامنهم او اطلق لم يرد واصلف اسلام الا ان كان في
الأولى ذكرا حرا غير صبي ومجنون طلبته عشيرة او غيرها

وقدّر على قهره ولم يجب دفع مهر لزوج والرّد بتخلية ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبيه ولنا تعريض له به ولو شرط رد مرتدّ لزمهم الوفاء فان أبوا فناقضون وجاز شرط عدم ردّه

«كتاب الصيد والذبايح» أركان الذبيح ذبيح وذابح وذبيح وآلة فالذبيح قطع حلقوم ومريء من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدوراً من قفاه أو أذنه عصي وشرط في الذبيح قصد فلو سقطت مذبة على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا لاصيد فقتل صيداً حرم كجارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجده ميتاً لا إن رماه طائمه حجراً أو سرب ظباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسن نحراً ابل قائمة معقولة ركبة يسرى وذبيح نحو بقر مضطجماً جنب أيسر مشدوداً قوائمه غير رجل يمين وأن يقطع الودجين ويمحّد مديته ويوجه ذبيحته لقبله ويسمى الله وحده ويصلى على النبي وفي الذبايح حل نكاحنا لأهل ملته وكونه في غير مقدور بصيراً وكره ذبح أعمي وغير مميز وسكران وحرم ما شارك

فيه من حل ذبحه غيره لا ما سبق إليه آلة الأول فقتله أو
أنهته إلى حزمة مذبوح وفي الذبيح كونه ما كولا فيه حياة
مستقرة ولو أرسل آلة على غير مقدور فجرحته ولم يترك ذبحه
بتقصير حل إلا عضواً أبانه بجرح غير مذكف وما تعذر ذبحه
لوقوعه في نحو بر حل بجرح يهق ولو بسهم لا بجراحة وفي
الآلة كونها محدثة بجرح كحديد وقصب وحجر إلا عظماً فلو
قتل بثقل غير جراحة كبندقية ومذبة كالة أو بمثل وتحدد
كبندقية وسهم حرم لأن جرحه سهم في هواه وأثر فسقط
بأرض ومات أو قتل باعانه ربيع للسهم أو كونها في غير مقدور
جراحة سباع أو طير ككباب وفهد وصقر معلقة بأن تفرج
بزجره وتسترسل بإرسال وتمسك ولا تأكل منه مع تكرار
يظن به تأبها ولو تعلت ثم أكلت من صيد حرم واستوفى
تعليمها «فصل» يملك صيد بإبطال منقته قصداً كضبط
بيد وتذيف ولزمان ووقوعه فيما نصب له والجانبة لمضيق بحيث
لا ينفلت فيها ولا يزول ملكه عنه بانقلابه وإرساله ولو تحوّل
حامه لبرج غيره لزمه تمكين فان عسر تميزه لم يصح تملك

أحدهما شيئاً منه لثالث فإن علم العدد واستوت القيمة وباعاه
 صح ولو جرحاً صيداً ممأً وأبطلاً منعه فلهما أو أحدهما فله أو
 مريباً وأبطلها أحدهما فله ثم بعد إبطال الأول بازمان إن ذففت
 الثاني في مذبح حل وعليه للأول أرش أو في غيره أو لم يذففت
 ومات بالجرحين حرم ويضمن للأول قيمته ولو ذففت أحدهما فيه
 وأزمن الآخر وجعل السابق حرم

(كتاب الأضحية) التضحية سنة وتجب بنحو نذر
 وكره لمريدها إزالة نحو شرف في عشر الحجة وتشريق حتى
 يضحي وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل وشرطها
 نعم وبلوغ ضان سنة أو لإجذاعه وبقر ومعن سنتين وإبل خمساً
 وقد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعين لا فيما
 عين يندرون وكل بذبح كفت نيته وله هويضها لمسلم مميز
 ويجزى بمير أو بقره عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع
 شياه فواحد من إبل فبقر فضان فغز فشركت من بمير ووقتها
 من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس نحر
 إلى آخر تشريق والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتقاها

كرمح ومن نذر معينة أو في ذمته ثم عين لزمه ذبح فيه فان
 تلفت في الثانية بقي الأصل أو في الأولى بلا تقصير فلا شيء أو
 به لزمه إلا أكثر من مثلها وقيمتها ليشتري بها كريمة أو مثلين
 فأكثر وسن أكل من أضحية تطوع وإطعام أغنياء لا تمليكهم
 ويجب تصدق بلحم منها والأفضل بأكملها إلا لتمامها كلها وسن
 إن جمع أن لا يأكل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بمجدها
 أو ينتفع به وولد الواجبة كهي وله أكل ولدي غيرها وشرب
 فاضل لبنها ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو ميتاً ولا
 لرقيق فإن أذن سيده وقعت لسيد أو للسكاتب (فصل)
 سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذكر
 شاتان وغيره شاة وطبخها وبحلو وأن لا يكسر عظمها وأن تذبح
 سابع ولادته ويسمى فيه وبحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته
 ذهباً فضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحنك بتمر
 فلو حين يولد

(كتاب الاطعمة) حل دود طعام لم ينفرد وجراذ وسمك
 في حياة أو موت وكره قطعها وحرّم ما يمشى في بر وبحر

كضفدع وسرطان وحية وحل من حيوان بر جنين مات بذكاة
 أمه ونعم وخيل وبقرة وحش وحمارة وطي وضع وضب وأرنب
 وثعلب وبربوع وفنك وسمور وغراب وزرع ولعامة وكركي
 وأوز ودجاج وحمم وهو ماعب وما على شكل عصفور بأنواعه
 كغندليب وصعوة وزرزور لا حمار أهلي ولا ذو ناب ومغلب
 كأسد وقرد وكصقر ونسر ولا ابن آوى وهرة ورخمة وبغاثة
 وبيناء وطاووس وذباب وحشرات كخنفساء ولا ما أمر بقتله
 أو نهى عنه كمقرب وحية وحدأة وقارة وسبع ضار وكخطاف
 ونحل ولا ما تولد من ما كول وغيره وما لا نص فيه إن استطابه
 عرب ذو يسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخبوه
 فلا فإن اختلفوا فلا أكثر فقريش فإن اختلفت أو لم تحكم بشيء
 اعتبر بالأشبه وما جهل اسمه عمل بتسميتهم وحرمت متنجس
 وكرة جلاله تنير لهما إلى أن يطيب لا بنحو غسل وكرة الحر
 ما كسب بمخامرة نجس كحجم وسن أن يناولهُ مملوكهُ وعلى
 مضطرسد رمة من محرم وجده فقط وليس نبياً إلا أن يخاف
 محذوراً فيشبع وله قتل غير آدمي معصوم لا كله ولو وجد ظعام

غائب أكلَ وغرمَ أو حاضرٍ مضطرٍّ لم يلزمه بذله فإن أثرُ مُسلِّمٍ
جائزٌ أو غيرِ مُضطرٍّ لزمه لمعصومٍ بشئٍ مثلِ مقبوضٍ إن جضرَ
وإلا ففي ذمَّةٍ ولا ثمنَ إن لم يذكرْ فإن منعَ فله قهره وإن قتله أو
وجدَ ميتةً وطعامَ غيرٍ لم يذله أو صيداً حرمَ باحرامٍ أو حريمَ
تمينتَ وحلَّ قطعَ جزئه لا كله إن فقدَ نحوَ ميتةٍ وكانَ
خوفه أقلَّ

(كتابُ المسافة) هي سنةٌ ولو بعوضٍ ولازمةٌ في حق
ملتزمه فليس له فسخاها ولا تركَ عملٍ ولا زيادةً ونقصاً فيه ولا
في عوضٍ وشرطَ كونُ المَعفودِ عليه عِدَّةً قتالٍ كذا حافرٍ وخفٍّ
وتصلُ ورميَ بأحجارٍ ومنجنيقٍ إلا كطيرٍ وصراعٍ وكرةٍ محجنٍ
وبندقٍ وعمومٍ وشطرنجٍ وخاتمٍ بعوضٍ وجنساً أو بغلاً وحماراً
وعلمُ مسافةٍ ومبدئٌ مطلقاً وغايةُ الرَّاكِبينَ والرَّامِمينَ إنْ ذُكرتْ
وتساوِيهما وتعيينُ المَرْكُوبينَ ولو بالوصفِ والرَّاكِبينَ والرَّامِمينَ
بِالْمَينِ ويتعينونَ بها وإمكانُ سبقِ كلٍّ وقطعُ المسافةِ بلا نذورٍ
وعلمُ عَوَضٍ ويعتبرُ عندَ شرطِهِ منها محلُّ كَفِّهِ وهو مَرْكُوبُهُ
يُغْنَمُ ولا يُغْرَمُ فإن سبقَها أخذَ العوضينَ أو سبقاه وجأَ معاً

أو لم يسبق أحدٌ فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما فعوض هذا
 لنفسه وعوض المتأخر للحال ومن معه وإلا فعوض
 المتأخر للسابق ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول
 أو دونه صح وسبق ذى خف بكتد وحافر بعني وشرط
 لمناضلة بيان بادي وعدد رمى وإصابة وبيان قدر غرض
 وارتفاعه إن لم يغلّب عرف لا مبادرة بأن يدّرا أحدهما بإصابة
 المشروط من عدد معلوم مع استوائهما في الرمي أو اليأس منه فيها
 ومحاطة بأن زيد إصابته على إصابة الآخر بكذا منه ونوب
 ويحمل المطلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس وسهم فإن
 عين لنا وجاز إبداله بمثله وشرط منه مفسد وسن بيان صفة
 إصابة الغرض من قرع وهو مجرّدها أو خرق بأن يثقبه ويسقط
 أو خسق بأن يثبت فيه وإن سقط أو مرق بأن ينفذ فإن أطلقا
 كنى القرع ولو عين زعيان حزين متساوين جاز لا بقرعة فإن
 عين من ظنه إرامياً فأخلف بطل فيه وفي مقابله لا في الباقي
 ولهم الفسخ فإن أجازوا وتنازعوا في مقابله فسخ وإذا فضل
 حزب قسم العوض بالسوية لا الإصابة إلا أن شرط ويعتبر

بِتَصْلٍ فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَّ أَوْ قُوسٌ أَوْ عَرْضٌ مَا انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ
وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَصَّ وَلَوْ نَقَلْتُ
رِيحَ الْغَرَضِ فَأَصَابَ مَحَلَّهُ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا حُسْبَ عَلَيْهِ وَلَوْ نَرَطَ
خُسْقٌ فَلَقِيَ صَلَابَةَ فَسَقَطَ حُسْبَ لَهُ

« كِتَابُ الْإِيمَانِ » الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مُحْتَمَلٍ بِمَا اخْتَصَّ اللَّهُ
تَعَالَى بِهِ كَوَالِدِهِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَمَنْ نَفْسِي
بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ الْيَمِينِ وَبِمَا هُوَ فِيهِ أَغْلَبُ كَالرَّحِيمِ وَالْخَالِقِ
وَالرَّازِقِ وَالرَّبِّ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ وَهُوَ كَلِمَةُ الْوُجُودِ
وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ إِنْ أَرَادَهُ وَبِصَفَتِهِ كِعَظَمَتِهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ وَكَلَامِهِ
وَمَشِئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْحَقِّ الْعِبَادَاتِ وَبِالَّذِينَ
قَبْلَهُ الْمَعْلُومَ وَالْمَقْدُورَ وَبِالْبَقِيَّةِ ظُهُورَ آثَارِهَا وَحُرُوفَ الْقِسْمِ بَاءً
وَوَاوً وَتَاءً وَيَخْتَصُّ اللَّهُ بِالنَّاءِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ بِتَثْلِيثٍ آخِرُهُ أَوْ تَسْكِينِهِ
فَكُنْيَاةً وَأَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ أَوْ حَلَفْتُ أَوْ أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلُنَّ
يَمِينٌ إِلَّا إِنْ نَوَيْ خَيْرًا وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلُنَّ
يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ يَمِينُ نَفْسِهِ لَا إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوُهُ
وَتَصَحَّ عَلَى مَاضٍ وَغَيْرِهِ وَتَكَرَّرَ إِلَّا فِي طَاعَةٍ وَدَعْوَى وَحَاجَةٍ

فان حلف ارتكاب على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح
سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه
وعليه كفارة أو عكسها كره وله تقديم كفارة بلا صوم على
أحد سببها كمنذور مالى (فصل) خير في كفارة يمين بين
إعتاق كظهار وتعليك عشرة مساكين كل مد آمن جنس
فطرة أو مسعى كسوة ولو ملبوساً لم تذهب قوته ولم يصالح
للمدفع له كقميص صنير وعمامة وإزاره وسراويله لكبير
لا نحو خف فان حنث عن كل بنير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة
ولو مفرقة فان كان أمة تحل لم تصم إلا باذن كغيرها والصوم
يضره وقد حنث بلا إذن وببعض كحرف في غير إعتاق
(فصل) حلف لا يسكن أو لا يقيم بها فكث بلا عذر حنث
وإن بعث متاعه كما لو حلف لا يساكنه وهما فيها فكثنا لبناء
حائل لا إن خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها
أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام ويمتد باستدامة
ولبس ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل بابها
ولو برجله مستمداً عليها فقط لا بصعود سطح ولو عوطاً

لَمْ يُسْقَفْ وَلَوْ اُتَتْ خَيْرُ دَارٍ فَدَخِلَ لَمْ يَمْنَحْهُ اَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ
 زَيْدٍ حَتَّى يَمْلِكَ اَوْ اَوْ تَرَفُّ بِهِ فَارْتِ ارَادَ سَكَنَهُ فِيهِ اَوْ
 لَا يَدْخُلُ دَارَهُ اَوْ لَا يَكْلُمُ نَبِيَّهُ اَوْ زَوْجَتَهُ فَرَأَى اَنَّهَا فَدَخَلَ
 وَكَلَّمَ لَمْ يَحْتِ اِلَّا اَنْ يَشِيرَ وَلَمْ يَرِدْ مَا دَامَ بِالسَّكَنِ اَوْ لَا يَدْخُلُ
 دَارًا مِنْ ذَا الْبَابِ حَتَّى يَلْتَمِذَ اَوْ يَتَأَقَّبَهُ اَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى
 زَيْدٍ فَخَلَّ عَلَى قَوْمِهِ وَفِيهِمْ حَتَّى رَأَى اسْتِثْنَاءً دَفَى فَنَظَرَهُ مِنْ
 السَّالِمِ يَمْنَحُ اِنْ لَمْ يَدْعُ بِهِ (فَدَخَلَ) لَمْ يَأْتِ بِرُؤُوسِ
 حَتَّى بَرُوسٍ نَمَّ لَا بَرُوسٍ اَلَيْسَ وَهَيْدُ اِلَّا اِنْ كَانَ مِنْ بَلَدٍ تَبَاعُ
 فِيهِ مُفْرَدَةٌ اَوْ يَبْعَثُ فَيُفَارِقُ بَائِثُهُ حَيًّا كَدَبَاجٍ وَتَمَامٍ اَوْ لَحْمًا
 فَيَلْعَمُ اَوْ تَوَلَّى وَلَوْ لَحْمَ رَأْسٍ وَاسَانٍ لَا تَعْلَمُ وَجَرَادٍ وَيَتَنَاوَلُ
 شَحْمَ ظَهْرِ وَجَنْبَ لَا بَطْنَ وَعَيْنَ وَالشَّحْمَ عَكْسُهُ وَالْأُتَيْةُ وَالسَّنَامُ
 اَيْسَاحُ حَيًّا وَلَا لَحْمًا وَلَا يَتَنَاوَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَاللَّحْمُ يَتَنَاوَلُهُمَا
 وَشَحْمُ نَحْوِ ظَهْرِ وَدُهْنًا وَيَتَنَاوَلُ لَحْمَ الْبَقَرِ اَيْ مَوْسَا وَبَعْرُ وَشَحْمُ
 وَالْخَبْزُ كُلُّ خَبْزٍ وَلَوْ مِنْ أَوْزٍ وَبَاقِلًا وَذَرَّةٌ وَجَمْعُهَا اِنْ تَرَدَّتْ
 وَالطَّعَامُ قَوَاتُهَا وَفَاكِهِةٌ وَالْفَاكَةُ رَطْبًا وَغَبَا وَرُثْمَانًا وَارْتَجَا وَرَطْبًا
 وَيَابَسًا وَلِيْمُونًا وَنَبَقًا وَبَطِيخًا وَبُفْدَتُقٌ وَغَيْرُهُ لَا قَتَاءَ وَخِيَارًا

وباذنجاناً وجزراً ولا يتناول التمر يابساً ولا البطيخ والتمر والجوز هندياً
ولا الرطب تمرّاً أو بسرّاً ولا العنب زيبياً وعكوسها ولو قال
لا أكل ذاك البر حنث به على هيئته ولو مطبوخاً لا على غيرها أو ذاك
فبالجميع أو ذاك الرطب فأكله تمرّاً أو لا أكله الصبي أو ذاك العبد
فكلمه كاملاً لم يحنث أو لا أكل من ذى البقرة أو من ذى
الشجرة حنث بما يؤكل منهما لا بولد ولبن ونحو ورق أو لا أكل
سويقاً فسفه أو تناوله بألة أو مائماً فأكله بخبز حنث لأن
شربه أو لا أشربه فبالعكس أو لا أكل سمناً فأكله بخبز أو في
عصيدة وعينه ظاهرة حنث (فصل) حلف لا يأكل
ذى التمرة فاختلفت بتمر فأكله إلا بمض تمر لم يحنث أو لياً كلنها
فاختلفت أو ذى الرمانة لم يبرأ إلا بالجميع أو لا يلبس ذين لم
يحنث بأحدهما أو لا ذاك ولا ذاك حنث به أو لياً كلن ذاك غداً فتلف
أو مات في غد بعد تمكنه أو أثلقه قبله حنث أو ليقضن حقه
عند رأس الهلال فليقض عند غروب آخر الشهر فإن خالت مع
تمكنه حنث لأن شرع في مقدمة القضاء حينئذ فتأخر أو
لا يتكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة أو لا يكمله فسلم عليه لأن

كاتبه أو راسله أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها
 أو لا مال له حنث بكل مال وإن قل حتى يمدبره ودينه ولو
 مؤجلاً لا بمكاتب أو ليضربنه برما يسمى ضرباً ولو لطموا وكرأ
 ولا يشترط إيلام إلا أن يصفه بنحو شديد أو ليضربنه مائة
 سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة أو في الثانية
 بشكل عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل أو مائة
 مرة لم يبرهنا أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه قفاره ولو
 يوقوف أو بفلس أو أبرأه أو أحوال أو احتال حنث لا أن يفارقه
 غريمه وإن استوفى وفارقه ووجده غير جنس حقه وجهله أو
 ردنيا لم يحنث أو لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فراه بر
 بالرفع إلى قاضي البلد فإن مات وتمكن فلم يرفعه حنث أو إلى
 قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو ممزولاً
 فإن نوي مادام قاضياً وتمكن فلم يرفعه حتى عزل حنث
 (فصل) حلف لا يفعل كذا وأطلق يحنث بفعله لا بفعله
 وكيه إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيه له لا بقبوله
 هو لغيره ولا يحنث بفاسد إلا بنفسك أو لا يهب حنث بتملك

تطوع في حياة أو لا يتصدق لم يثبت جهة أو لا يأكل طعاماً
أو من طعام اشتراه زيد حنت بما اشتراه وحده ولو سدا
لا إن اختلط بغيره ولم يذان أكله منه أو لا يدخل داراً اشتراها
زيد لم يثبت بدار أخذها باز شراه كشفة

(كتاب النذر) أركانه مينة ومنذور وناذر وشرط فيه
إسلام واختيار وهوذ تصرف فيما ينذره وفي الصيغة لفظ
يُشعر بالتزام كلفه على أو على كذا وفي المنذور كونه قربة لم
تدين كمتي وعبادة وقراءة سورة مينة وطول قراءة صلاة
وصلاة جماعة فلو نذر غيرها لم يصح ولم يلزمه كفارة والنذر
ضربان نذر لجأح بأن يمنع أو يحث أو يحقق خبراً غصباً بالتزام
قربة كان كلمته فلي كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال
فلي كفارة يمين أو نذر لثمة ونذر تبرر بأن يلزم قربة بلا
تعليق كلى كذا أو يتعلق بمحدث نعمة أو ذهاب نعمة كان
شفي الله مريض فلي كذا فيلزمه ذلك حالاً أو عند وجود
الصفة ولو نذر صوم أيام من تجيله فان قيد بفريق أو والاة
وجب أو سنة مئة لم يدخل عيد وتشرق وحيض وناس

ورمضان فإلّا قضاء ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف
سنة إلا إن شرطت تتابعها أو مطالعة وجب تتابعها إن شرطه ولا
يقطعه ما لا يدخل في معينة وينضبه غير زمن حيض ونفاس
متصلاً بآخر السنة أو الاثنين لم يقضها إن وقعت فيما مر أو في
شهرين لزمه صومهما تبعاً وسبقاً أو يوم بعينه من جملة تعين
فإن نسيه صام يومها ومن نذر إتمام نفل لزمه أو صوم بض يوم
لم ينعقد أو يوم قدوم زيد انقضى فإن صامه عنه وإلا فإن قدماً
إيلاً أو يوماً مما مر سقط وإلا لزمه القضاء أو التالى له وأول
خميس بعد قدوم عمرو فقدم في الأربعاء صام الخميس عن أولهما
وقضى الآخر (فصل) نذر إتيان الحرم أو شيء منه لزمه
نسك أو المشي إليه لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو أن يحج
أو يتمر ماشياً لزمه مشي من حيث أحرم فإن ركب أجزاءه
ولزمه دم أو نسكاً وغضب أتاب وسن تعجيله أول تمكنه فإن
مات بعده فعل من ماله أو أن يفعله عاماً معيناً وتمكن لزمه
فإن فات به عذر أو مرض أو خطأ أو نسيان بعد إحرامه قضى
أو صلاة أو صوماً في وقت فقائه قضى أو أهداه شيء إلى الحرم

لزمه حمله اليه إن سهل وصرفه لمساكينه أو تصدق على أهل
بلد معين لزمه أو صوماً بمكان لم يتعين أو صلاة به فكاعتكاف
أو صوماً فيوم أو أياماً فثلاثة أو صدقة فبمتوّل أو صلاة
فركتان بقيام قادر أو صلاة فإعداد جاز قائماً لا عكسه أو عتقاً
فرقية أو عتق كافرة أو ممية أجزاه كاملة فإن عين ناقصة تعينت
(كتاب القضا) توليه فرض كفاية فمن تعين له في ناحية
لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سأل له أو مفضولاً ولم
يتمتع الأفضل كره له أو مساوياً فكذا إن اشتهر وكفى ولا سناً
له وشرط القاضي كونه أهلاً للشهادات كافياً مجتهداً وهو العارف
بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وحال الرواة ولسان
العرب وأقوال العلماء فإن فقد الشرط قولي سلطان ذو شوكة
مسلم غير أهل نفذ قضاؤه للضرورة وسنّ لا مام أن يأذن للقاضي
في الاستخلاف فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه أو
الأذن فطلقاً وشرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع
بينة فيكفي عليه بما يتفق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا
يشرط عليه خلافه وجاز نصب أكثر من قاض يحصل أن لم

يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلاً للقضاء في غير
 عقوبة لله ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله أن لم يكن أحدهما
 قاضياً ولا يكفي رضا جان في ضبط دية على عاقلة ولو رجع أحدهما
 قبله امتنع (فصل) زالت أهليته بنحو جنون أو انغماء
 لانزال فلو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه والامام عزله بخلل
 وبافضل وبمصلحة وإلا حرم وينفذ إن وجد صالح ولا ينزل
 قبل بلوغه عزله فإن علقه بقراءته كتاباً انزل بها وقراءة عليه
 وينزل بانزاله نائبه لا قيم يقيم ووقف ولا من استخلفه بقول
 الامام استخلف عني ولا ينزل قاض ووال بانزال الامام ولا
 يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا معزول حكمت بكذا
 ولا شهادة كل بحكمه إلا أن يشهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضى
 أنه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع إلا بينة
 أو ما يتماق بحكمه أو على معزول شيء فكثيرهما (فصل)
 تثبت التولية بشاهدين يخرجان مع المتولى مخبران أو باستفاضة
 وسن أن يكتب موليه له ويبحث القاضى عن حال علماء المحل
 وعدوله ويدخل يوم الاثنين خميس فسبت وينزل وسط المحل

وينظر أولاً في أهل المجلس فمن أقر بحق فعل مقتضاه ومن
 قال ظلمت فعلي خصمه حجة فاذ كان غائباً كتب إليه ليحضر
 ثم الأوصياء فمن وجدته عدلاً قريباً أقره أو فاسقاً أخذ المال
 منه أو ضعيفاً عضده بجمعهم ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكراً حراً عارفاً
 بكتابة محاضر وسجلات شرطافياً عفيفاً وافر عقل جيد خط
 ندياً ومترجمين وأصم مسمعين أهلي شهادة ولا يفرها العمي
 ويتخذ القاضي مزيين ودرة لتأديب وسجناً لاداء حق ولعقوبة
 ومجلساً رفيقاً وكرة مسجد وقضاء عند تنوير خلقه بنحو غضب
 وأن لا يامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء
 وحرّم قبوله هدية من لا حاجة له قبل ولايته أو زاد عليها في عملها
 ومن له خصوصية وإلا جاز وسن أن يثيب عليها أو يردّها أو
 يضمها بيت المال ولا يقضى بخلاف علمه ولا به في عقوبة لله أو
 قامت يئنة بمخالفه ولا لنفسه ورقيق كل وشريك في المشترك
 ويقضي لكلّ غيره ولو أقر مدّعياً عليه أو حلف المدّعي أو أظلم
 يئنة وسأل القاضي أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبتت والأشهاد
 به لثبته أو أن يكتب له محضراً أو سجلاً سن إجابته ونسختان

لاندانماله والاخرى بديوان الحكم وإذا حكم فبان بما لا تقبل
 شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلي بأن لا حكم
 وقضاء رتب على أصل تاذيب ينفذ ظاهراً ولورأي ورقة فيها
 حكمه أو شهادته أو شبهة شامدان أنه حكم أو شهد بذالهم يعمل
 به حتى يذكر وله حلف على ماله به تائق لإعتماداً على خط نحو
 مورثه إن وثق بأهاتيه وله رواية الحديث بخطه محفوظه فصل
 يجب تسوية بين الخصمين في الأكرام لقيام ودخول واستماع
 وطالعة وجه وجواب سلام ومجلس وله رفع مسلم وإذا حضرا
 سكت أو قال ليتكلم المدعي منكما فإذا ادعى طالب خصمه
 بالجواب فإن أقر فذاك أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك
 حجة فإن قال لي حجة وأريد حلقه مكن أو لاني أقامها قبلت
 وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم بقرينة بدعوي وسن
 تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة إن قلوا أو رم أنفاذ شهود
 لا يقبل غيرهم بل من علم حالهم عمل بما به ولا استركاه كان
 يكتب ما يميز الشاهد والشهود له وعليه وبه ويمت به لكل
 مركز ثم يشافه البوث بما عنده بلفظ شهادة ويكنى أنه عدل

وشرطُ المذكي كشاهدٍ مع معرفتهٍ بمرح وتعديل وخبرة باطنٍ
 من يمد له بصحبة أو جوار أو معاملة ويجب ذكر سبب جرح
 ويعتمد فيه معانته أو سماعاً منه أو استفاضة ويقدم على تعديل
 فإن قال الممدل تاب من سببه قدم ولا يكفي قول المدعي عليه
 هو عدل « باب القضاء على النائب » هو جائز في غير
 عقوبة لله إن كان للمدعي حجة ولم يقل هو مقرر للقاضي نصب
 مسخر ينكر ويجب تحليفه بعد حجته أن الحق عليه يلزمه
 أدائه كما لو ادعى على نحو صبي ولو ادعى وكيل على غائب لم
 يحلف ولو حضر وقال أبرأني منك أمر بالتسليم وله تحليفه
 أنه لا يعلم ذلك وإذا حكم بمال له مال في عمله قضاءً منه وإلا
 فإن سأل المدعي إنهاء الحال إلى قاضي بلد النائب إنهاءً بأشهاد
 عدلين بحكم أو بسمع حجة ويسميها إن لم يعد لها وإلا فله ترك
 تسميتها وسن كتاب يذكر فيه ما يميز الخصمين وختمه ويشهدان
 بما جرى إن أنكر الخصم فإن قال ليس المكتوب اسمي حلف
 إن لم يعرف به أو لست الخصم وثبت أنه اسمه حكم عليه إن لم
 يكن ثم من يشركه فيه | معاصراً للمدعي وإلا فإن مات أو أنكر

بعث للكتاب ليطلب من الشهود زيادة تميز ويكتبها ولو شافه
الحاكم في علمه بحكمه قاضياً أمضاه في علمه وهو قضاء بعده والأنهاء
بحكم يمضي مطلقاً وبسماع حجة يقبل فيها فوق مسافة عدوى
وهي ما يرجع منها مبكراً إلى محله يومه (فصل) ادعى عيناً غائبة
عن البلد يؤمن اشتباهاً بحيوان وعقار عرفاً سمع حجته وحكم
بها وكتب إلى قاضي البلد العين ليسلمها للدعي ويعتد في عقار لم
يشتهر حدوده أو لا يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قيمة
متموم وسمع الحجة فقط وكتب إلى قاضي البلد العين بما قامت به
فبيعها للكتاب مع المدعي بكفيل يدينه إن لم تكن أمة ولا فاع
أمين فإن قامت بعينها كتب ببراءة الكفيل أو عن المجلس فقط
كلف إحضار ما يسهل إحضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر
المدعي عليه العين حلف ثم للمدعي دعوى بدله فإن نكل خلف
المدعي أو أقام حجة كلف الإحضار وحبس عليه فإن ادعى
تلقيها حلف ولو غصبه عيناً أو دفعها له ليبيعها فجدها وشك
أباقية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده إن بقي أو بدله إن
تلف أو ثمنه إن باعه سمعت وإذا أحضرت العين فثبتت للمدعي

فثبوتُ الاحضار على خصمه وإلا ففي وثقة الرد عليه (فدل)
 الغائب الذي تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو زارى
 أو تعزّز ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تبدل
 بخبر. ويمكنه من جرح ولو سمعها فأنزل فولى أعيدت ولو
 استعدي على حاضر أحضره بدفع ختم فالتعبد بلا عذر
 فبرتب. لذلك فأعوان السلطان ويمزّزه أو غائب في غير عمله
 أو فيه وله نائباً فيه مصالح لم يحضر بل يسمع حجة ويكتب
 وإلا أحضره من عدوى ولا تعزّز بخدرة وهي من لا يكثر
 خروجها لحاجات

(كتاب التسمية) قد يسم الشراكة أو ماكم ولو
 بمنصوبها وشرط منه وبه أهليته للشهادات وعاه بقسمه وكذا
 تعدده بتقويم أو جعله حاكماً فيه وأجرته من بيت المال فلي
 الشراكة فإن اكتروا قسماً وعين كل قدراً لزمه وإلا فلا أجره
 على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل
 قسمه بالكلية كجنوة هرة وثوب، فدين. منهم الساكم وإلا لم
 بمنهم ولم يجبه. كسيف بكسر وكهام وطاحونة صيرين

ولو كان له شتر دار لا يصلح السكني والباقي لا آخر أخيراً بطلب
الآخر لا عكسه وما لا ينفك من شتر قسمته أنواع (أحدها)
بالأجزاء كئلى ودار متفقة الأبنية وأرض مشتهية الأجزاء
فيجب الممتنع فيجزأ ما يسم بعمدة الانصباء إن استوت ويكتب
في كل رقعة رسم شريك أو جزء مميز وتدرج في بنادق
مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الأول إن
كتب الأسماء أو على اسم زيد إن كتب الأجزاء فإن اختلفت
كنصف وثلاث سدس جزى على ألقابا وينجب هريق حصه
واحد (الثاني) بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها فيجب
عليها فيها وفي مقولات نوع وفي نحو دكاين صغار متلاصقة
أحياناً إن زالت الشركة (الثالث) بالرد كأن يكون بأحد
الجانبيين نحو بر لا يمكن قسمته فيرد أخذه قسط قيمته ولا
إجبار فيه وشرط لما قسم براض رضا بعد قرعة كرضينا بهذه
والأول إفراز ونيره يبرولو ثبت بحجة غلط أو حيف في قسه
إجبار أو قسه راض هى بالأجزاء تقضت وإن لم يثبت فله
بحليف شريكه ولو استحق بعض مقسوم شيئاً وليس سواء

بطلتُ وإلا بطلت فيه

(كتابُ الشهاداتِ) الشاهدُ حرٌّ مكلفٌ ذو مروءةٍ
 يقطُّ ناطقٌ غيرٌ محجورٍ بسفهٍ ومتهمٌ عدلٌ بأنَّ لم يأتِ كبيرةٌ
 ولم يصرَّ على صغيرةٍ أو غلبت طاعتهُ كلبٌ برَّءٌ وبشطنجٍ
 إن شرطَ مالٌ وإلا كرهَ كفناه بلا آلةٍ واستماعهٍ لاحداً، ودفعٌ
 ولو بجلاجلٍ واستماعها وكاستعمالِ آلةٍ مُطربةٍ كطنبورٍ وعودٍ
 وصنجٍ وزميرٍ عراقٍ ویراعٍ وكوبةٍ وهى طبلٌ طويلٌ ضيقُ
 الوسطِ واستماعها لارقصٍ إلا بتكسیرٍ ولا لإنشاءٍ شعريٍّ وإنشادهُ
 واستماعهُ إلا بفحشٍ أو تشييبٍ بمعينٍ من أمرَدٍ أو امرأةٍ غيرِ
 حلیلةٍ والمروءةُ توقى الأدناسَ عُرفاً فيسقطها أكلٌ وشربٌ
 وكشفُ رأسٍ ولبسُ فقيهٍ قباءٍ أو قلنسوةٍ حيث لا يعتادُ وقبله
 حلیلةٍ بحضرةِ الناسِ واكثرُ ما يضحكُ أو لعبٌ شطرنجٍ أو
 غناءٌ أو ستماعهٌ أو رقصٌ وحرفةٌ ذنیئةٌ كحجمٍ وكنسيٍّ ودبغٍ
 ممن لا تلبقُ به والتهمةُ جرٌّ نفعٍ أو دفعٌ ضررٍ فرددُ لرفيقهٍ وغيرِ
 له ماتٍ أو أُحجرَ بفسٍ وبما هو محلٌّ تصرفهٍ وبراءةٍ منسوبةٍ
 ومن غرماءٍ محجورٍ فلسٍ بفسقٍ شهودٍ دينٍ آخرٍ ولبعضهٍ

لا عليه ولا على أبيه بطلاق مرة أو قذفاً أو لزوجته أو أخيه بصدقه
ولو شهد لمن لا قبل له وغيره قبله أو شهدا أنان لا قبل بوضعية
من تركه فشهدا له بوضعية منها قبلت أو قبلت به بعدو شخص إليه وهو
من محزن بفرجه وعكسه وقبل بغيره دين ككافر وسيدع ومن
مبتدع لا تكفره ولا داعية ولا ختالي لثلاثين في ذكر ما ينفي الاحتمال
ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو ماله فيه حتى يؤكد
كطلاق وصق ونسب وغش عن قود وبقاء علة واقضاءها وقبل
شهادة مائة بعد زوال رق أو صبا أو كفر ظالم أو بدار لسيادة
أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فاسق أو خاتم مبروة بعد
توبته وهي ندم بالقلاع وعزم أن لا يعود وخروج عن ظلمة آدمي
وقول في قولي كقوله قذفي باطل وأنا نادم ولا أعود واستبراء سنة
في فعل وشهادة زور وقذف إذا لم (فصل) لا يكفي لنفي هلال رمضان
شاهد وشرط لنحو زنا أربعة ومال ومائة سبعة مال كبيع وإقالة
وخيار رجلان أو رجل وامرأتان ولنفي ذلك من عقوبة وما يظهر
لرجال غالباً كشكح وطلاق وإقرار بنحو زنا ومرتبوعة وكالة وصاية
وشهادة على شهادة رجلان وما لا يرويه غالباً ككتابة وولادة بحيض
ورضاع وصيب امرأة تحت ثوبها ثبت بمن سر وأربع ولا يثبت
برجل وبمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين

ويعين ويذكر في حلقه صدق شاهده وإنما يحلف بعد شهادته وتعديله
وله ترك حلقه وتحليف خصمه فإن نكل فله أن يحلف يمين الردولو
قال لمن بيده أمة وولدها هذه مستولدتى علقته بهذا في ملكي منى
وحلف مع شاهد ثبت الأيلاد لا نسب الولد وحرته أو غلام كان لي
واعتقته وحلف مع شاهد انتزعه وصار حراً ولو ادعوا مالاً لمورثهم
وأقاموا شاهداً وحلف بعضهم أنفرد بنصيبه وبطل حق كامل
حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة
شهادة وشرط لشهادة بفعل كزناً أبصار فيقبل أصره ويقول كم قد
هو وسمع فلا يقبل أصره وأعمى إلا أن يقر في أذنه فيمسكه حتى
يشهد أو يكون عماء بعد تحمله والمشهود له وعليه معروف الاسم
والنسب ومن سمع قول شخص أو رأي فعله وعرفه باسمه ونسبه
شهد بهما إن غاب أو مات وإلا فبإشارة كمالو لم يعرفه بهما ومات
ولم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على متتقة اعتماداً على صوتهما فإن
عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز وأدي بما علم لا بتعريف عدل أو
عدلين والعمل بخلافه ولو ثبت على عينه حق سجل القاضي بحلية
لا باسم ونسب لم يثبتا وله بلا معارض شهادة بنسب وموت وعتق
وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم وبملك به أو
بيد وتصرف ملاك مدة طويلة عرفاً أو باستصحاب «فصل» تحمل

الشهادة وكتابة الصك فرضا كفاية وكذا الأداء إن كانوا جميعاً فلو
 طلب من واحد أو اثنين أو لم يكن إلاهما أو واحد والحق يثبت
 به ويضمن ففرض عين وإعسا يجب أن دعي من مسافة عدوى ولم
 يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض والمعدور يشهد على
 شهادته أو يبعث القاضي من يسمعهما (فصل) تقبل شهادة على شهادة
 مقبول في غير عقوبة لله واحصان وتحملها بأن يستريحه فيقول أنا
 شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند
 حاكم أو بين سبها كأشهد أن فلان على فلان ألفاً قرصاً وليسين
 الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو حدث
 بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصح أدله كامل تحمل ناقصاً
 ويكون فرعان لأصلين وشرط قبولها موت أحل أو عذره بمذر
 جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسمعه فرع وله تركيته (فصل)
 رجموا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفي
 عقوبة فإن كانت قد استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا
 تممنا وعلنا أنه يستوفي منه بقولنا لزمهم قود لأن جهل الولي
 تعمد كرك وقاض فلو رجع هو وهم فالقود والدية مناصفة أو ولي
 ولو معهم فعليه دونهم ولو شهدوا بيمينونة وفرق القاضي فرجموا
 لزمهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولو رجع

شهود مال غرموا موزعاً عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أردونه
فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو
رضاع ثلث فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم وفي مال نصف فان
رجع ثنتان فلا غرم كما لو رجع شهود احصان أو صفة

« كتاب الدعوى واليئناث » المدعى من خاف قوله الظاهر
والمدعى عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معاً وقالت مرتبة
فهو مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عند حاكم وإن استحق
عينا فكذا إن خشي بأخذها ضرراً أو ديناً على غير ممتنع طالبه أو
ممتنع أخذ جنس حقه فليملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله
فعل ما لا يصل للمال إلا به والمأخوذ مضمون إن تلف قبل تملكه
ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن وله أخذ مال غريم غريمه ومتى ادعى
نقداً أو ديناً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر أو عينا
تنضبط وصفها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقداً مالياً
وصفه بصفة أو نكاحاً فكذا مع نكحتها بولي وشاهدين عدول
ورضاها إن شرط ويزيد فيمن بهارق عجزاً عن تصالح لمتنع وخوف
زناً ولا يمين على من أقام بينة إلا إن ادعى خصمه مسقطاً فيحلف
على نفسه وإذا استعمل لياقياً بدافع أمهل ثلاثة ولو ادعى رق غير
صبي ومجنون فقال أنا حر أصالة حلف أو رقهما وليساً يبيده

لم يصدق إلا بحجة أو بيده وجهل لقطعهما حلف وإنكارهما لنو ولا
 تسمع دعوى بمؤجل (فصل) أصر على سكوته عن جواب الدعوى
 فكنا كل فان ادعى عشرة لم يكف لا تلزمي حتى يقول ولا بمضا
 وكذا يحلف فان حلف على شيء فقط فنا كل عما دونها فيحلف
 المدعى على استحقاقه أو شفعة أو مالا مضافاً لسبب كأقرضتك
 كفى لا تستحق على شيئاً أو لا يلزمي تسليم شيء وحلف كما
 أجاب أو مرهوناً أو مؤجراً بيد خصمه كفاء لا يلزمي تسليمه أو
 لمن ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمي تسليمه أو مرهوناً أو مؤجراً
 فاذا كره لأجيب فان أقر بالملك وادعي رهناً أو إجارة كلف بينة
 أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر مخاصمته لم تنزع ولا
 تصرف الخصومة بل يحلف انه لا يلزمه تسليم أو يقيم المدعى بينة
 وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لغائب انصرفت
 فان أقام المدعى بينة ف قضاء على غائب وإلا وقف الأمر الى قدمه
 وما قبل لإقرار رقيق به كعقوبة فالدعوي والجواب عليه ومالا
 كإرش فعلى السيد (فصل) سن تغليظ يمين لافي نجس أو مال لم
 يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان
 وبزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت لافي نفى مطلق لقفل
 لا ينسب له فعليه أو على نفى العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع إثم

اليمين الفاجرة نحو تورية وإن طلب منه يمين على ما لو أقربه لزمه
حلف ولا يحلف قاض على تركه ظمدا في حكمه ولا شاهد أنه لم
يكذب ولا مدعى صايل يميل حتى يبلغ إلا كافرًا أنبت وقال
تبعجلته واليمين تقطع الخصومة خلا لا الحق فتسمع بينة المدعى
بعد ولو قال الخصم حلفني فيحلف أنه لم يحلفني مكن (فصل) نكل
كأن قال بعد قول القاضي أحلف لا أو أنا ناكل أو سكنت بعد ذلك
فحكم بنكوله أو قال للادعى أحلف حلف المدعى وقضي له لا بنكوله
ويمن الرد كاتفرار الخصم فلا تسمع بعدها حجة بمسقط فإن لم يحلف
المدعى سقط حقه وتسمع حجته فإن أبدي عذرا كاقامة حجة أهل
ثلاثة ولا يميل خصمه لذلك حين يستحلف إلا برضا المدعى وإن
استعمل في ابتداء الجواب لذلك أهل إلى آخر المجلس إن شاء ومن
طواب بمجزية فادعى مسقطا فإن وافقت الظاهر حلف والإطول
بها أو بركة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي أو مجنون
حقا له فأنكر ونكل لم يحلف الولي

(فصل) ادعى كل منهما شيئا وأقام بينة به وهو بيد ثالث سقطتا أو
بيدهما أو لا بيد أحدهما أو بيد أحدهما رجعت بينته إن أقامها
بعد بينة الخارج ولو أزيلت يده بينته وأسندت بينته إلى ما قبل إزالة
يده واعتذر بغيبتها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال

بل ملكي رجع الخارج فلو أزيلت يده بأقرار لم تسمع دعواه فيغير
ذكر انتقال ويرجع بشاهدين على شاهد مع يمين لا بزيادة شهود ولا
برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة ويرجع بتاريخ
سابق ولصاحبه أجرة وزيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه
أمس لم تسمع حتى تقول ولم يزل ملكه أولا نعلم من يلا له أو تين سببه
ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وثمره ظاهرة
ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة غير إقرار ولو مطلقة رجع على بائنه
بائنين ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له مع سببه لم يضر وإن ذكر سببا
وهي آخر ضرر (فصل) اختلفا في قدر مكتري أو ادعى كل على ثالث
بيده شيء أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام بينة فإن اختلف تاريخها
حكم للأسبق وإلا سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا إن لم يمكن
جمع وإلا لزمه الثمنان ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل مات
على ديني فإن عرفت نصرانيته حلف النصراني فإن أقام كل بينة مطلقة
قدم المسلم وإن قيدت بأن آخر كلامه نصرانية حلف النصراني وأوجهل
دينه ولكل بينة أو لا بينة حلفاً ولو مات نصراني عنها فقال المسلم
أسلمت بعد موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم بينة النصراني
أو قال أسلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام
فمكسه ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على

على ديننا خلف الاقرار ولو شهدت أنه أتى في مرض موته سالماً وأخرى
 خانماً وكل ثلث ماله فإن اختلف تاريخ قدم الابق أو اتحد أقرع
 ولا عتق من كل نفسه أو شهد أجنبيان بأنه وصى بعتق سالم ووارثان
 أنه رجع ووصى بعتق خانم وكل ثلثة تدين خانم فإن كانا حائزين فاسقين
 فسالم وثالثا خانم (فصل) شرط القائف اهلية الشهادات وتجربة فانا
 تداعيا وان لم يتفقا اسلاما وحرية مجهولا أو ولد موطوأتها وامكن
 كونها من كل كاذب ودائما امرأة بشبهة او احدهما زوجة الآخر بشبهة
 وولدهما بين ستة أشهر واربع سنين من وطئها عرض عليه فإن تخال
 حيضة فالثاني الا اذ بكوز الاول زوجا في نكاح صحيح

(كتاب الاعتاق) اركانه عتيق وصينة ومعتق وشرط فيهما في واقف
 وأهلية ولأه وفي العتيق ان يتعلق به حق لازم غير عتيق بمن يبعه وفي
 الصينة لفظ يشر به مبيع وهو مشتق تحرير واعتاق وفك رقبة
 او كتابة كلاً لك لي دايك، لاسلطان لي لاسبيل لاخسمة انت
 سائبة انت مولاي وصينة طلاق او ظهار ولا يضر خطأ بتذكير
 او تأنيث وصحح مطلقاً وخافاً لجزئه فيعتق كاه وموفا اليه فلو
 قال خير تلك ونوى تهويضا او اعتاقك اليك فأعتق نفسه عتيق
 وبهوض ولو في بيع والولاء لسيذه ولو أعتق حاملاً بمملوكه تبعها
 لا عكسه أو اشتراكاً أو نية عتيق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أيسر به

ولو مديناً كإلادته وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به وقت الاعتاق
أو الملوقة وحصته من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تدير ولو
قال لموسر أعتقت نصيبك فملكك قيمة نصيبني فانكر حلف ويعتق
نصيب المدعى فقط باقراره أو لشريكه لأن أعتقت نصيبك فنصيبني
حر فأعتق وهو موسر سري ولزمه القيمة فلو قال له وقال مع نصيبك
أقبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لهما ولو تعدد معتق ولو مع
تفاوت فالقيمة بعمده وشروط السراية تملكه باختياره فلو ورث جزء
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا في ثلث ماله (فصل) ملك
حر بعضه عتق ولا يشتري لمولاه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم
تأخره نفقته فملى الولي قبوله ويعتق ولا لم يجز ولو ملكه في مرض
موته مجاناً عتق من رأس المال لو بعوض بلا محاباة فمن ثلثه ولا يرثه
فإن كان مديناً بيع الدين أو بها قدرها كملكه مجاناً والباقي من الثلث
ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل عتق وسرى وعلى سيده
قيمة باقية (فصل) أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره ولا دين
عتق ثلثه أو ثلاثة ممّا كذلك وقيمتهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم أو
ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم بقرعة بأن يكتب في
رقعتين رق وفي ثالثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج
العتق عتق ورق الآخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم

آخر أو تكتب أسماؤهم ثم تخرج رقعة على العتق فن خرج
اسمه عتق ورقا أو مختلفة كائة ومائتين وثلاثمائة أقرع كما مر فان
خرج للثاني عتق ورقا أو للثالث عتق ثلثاه أو للاول عتق ثم أقرع
فن خرج منهم منه الثلث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة
كسنة قيمتهم سواء جمعوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه
كسنة قيمة احدى مائة واثنين مائة وثلاثة مائة جزئوا كذلك
وان لم يمكن كاربعة قيمتهم سواء سن أن يجزؤا ثلاثة واحد وواحد
واثنان فان خرج لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث أو للاثنين رق
الآخران ثم أقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر
واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم
ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم أو بعضهم أقرع ومن عتق ولو
بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب من الثلث
ومن رق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي
قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب
أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للسكائب عتق وله المائة أو لغيره
عتق ثم أقرع فالخرج لغيره عتق ثلثاه أو له عتق ربه وله ربع كسبه
« فصل » من عتق عليه من به رق ولو بكتابة أو تدبير فولاؤه
له ولم يصبه يقدم بفوائده الأقرب وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاها

فإن عتق الأب أو الجد انجر لمولاه أو الأب بعد الجد انجر لمولاه
ولو ملك هذا الولد أباه جر ولاء اخوته اليه

« كتاب التدبير » هو تعليق عتق بموته وأركان صينة ومالك
ومحل وشرط فيه كونه رقيقاً غير أم ولد وفي الصينة لفظ يشعر به
صريح كانت حر أو أعتقتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر أو
كنابة كخليت سبيلك بعد موتى وصح مقيداً كأن مات في ذال شهر
أو المرض فأنت حر ومطلقاً كأن دخل الدار فأنت حر بعد موتى
وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مات ثم دخلت فأنت
حر فبمده ولو نراخيا والوارث كسبه قبله لانحو بيعه كأذا مات
ومضى شهر فأنت حر وليست تدبراً أو قال إن أو متى شئت
اشترطت المشيئة قبل الموت فيهما فوراً في نحو إن ولو قالاً لبعدهما
إذا متا فأنت حر لم يعتق حتى يموتا فإن مات أحدهما فليس لوارثه
نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا وجنون فيصح من
سفيه وكافر وتدبير مرتد موقوف والحربي حمل مدبره لدارم ولو
دبر كافر مسلماً بيع عليه أو كافر أفاً سلم نزع منه وله كسبه وبطل
بنحو بيع وبايلاد لاردة ورجوع لفظاً وانكار ووطوح له وصح
تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق كل بصفة ويعتق بالأسبق
« فصل » حمل من دبرت حاملاً مدبر لالين بطل قبل انفصاله تدبيرها

بلا موت كعلق عتقها حاء لا وضح تدبير حمل ولا تتبعه أوه فان
باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبراً ولده والمدير كفن في جنابة ويمتق
بالموت من الثلث بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كأن
دخلت في مرض موتي فأنت حر أو وجدت فيه باختياره وحلف
فيما معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله

« كتاب الكتابة » هي سنة بطلب أمين مكتسب وإلا فبإباحة
وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه مافى معتق وكتابة
مريض من الثلث فان خلف مثليه صحت في كله أو مثله ففي
ثلييه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون
وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها لإيجابا
ككاتبك على كذا منجما مع إذا أدبته فأنت حر لفظا أو نية
وقولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه ديناً ولو نفعه مؤجلاً منجماً
بنجمين فأكثر ولو في مبيع مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم
وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في اثنائه
صحت لأعلى ان يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوباً بألف ونجمه وعلق
الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاه على عوض ووزع
على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق
لأبعض رقيق ولو كاتباه معاً صح إن اتفقت النجوم وجعلت على

نسبة ملكيها فلو عجز فعجزه أحد هما وأبقاه الآخر لم يجز ولو
أبرأه من نصيبه أو أعتقه عتق وقوم الباقي أن أيسر وعاد الرق (فصل)
لزم السيد في صحيحة قبل عتق حط متبول من النجوم أو دفعه من
جنسها والخط وكون كل في الأخير وربما فسبعا أولى وحرم تمتع
بمكاتبته ويجب بوطنه مهر لآحد والولد حر ولا تجب قيمته وصارت
مستولدة مكاتبية وولدها الرقيق الحادث يتبعها رفا وعتقا والحق فيه
للسيد فلو قتل قيمته له ويمونه من أرش جناية عليه وكسبه ومهره
وما فضل وقف فإن عتق فله وإلا فلسيده ولا يعتق شيء من مكاتب
إلا بأداء الكل ولو أتى بمال فقال سيده حرام ولا بينة حلف
المكاتب ويقال لسيد خذه أو أبرئه عنه فإن أبي قبضه القاضي فإن
نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيبا وردّه أو مستحقا بأن أن
لا عتق وإن قال عند أخذه أنت حر وله شراء إمام لتجارة لا تزوج
إلا بأذن سيده ولا وطء فإن وطئها فلاحد والولد نسيد فإن ولدته قبل
عتق أبيه أو بعده لدون ستة أشهر تبعه ولا تصير أم ولداً أو لها وطئها
معه أو بعده وولدت لسته أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عجل لم
يجبر السيد على قبض إن امتنع لفرض وإلا أجبر فإن أبي قبض
القاضي أو عجل بعضاً ليرثه فقبض وأبرأ بطلا وصح اعتياض عن
نجوم لا يبيعها ولا يبعه وهبته فلو باع وأدى للمشتري لم يعتق ويطالب

السيد المكاتب والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء مما
بيد مكاتبه ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه
ما التزم (فصل) الكتابة لازمة للسيد فلا يفسخها الا ان عجز
المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وان حضر ماله وليس للحاكم
أداء منه وجائزة له كاتب فله ترك الاداء والفسخ ولو استعمل عند
الحل لعجز سن إمهاله أو لبيع عرض وجب وله أن لا يزيد على ثلاثة
أو لاحضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا تنسخ مجنون ولا
بمحجر سفه ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب
في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على سيده لزمه قود
أو أُرش مما معه فان لم يكن فله تعجيله أو على أجنبي لزمه قود أو
الاقبل من قيمته والارش فان لم يكن معه مال عجزه الحاكم بطلب
المستحق وبيع بقدر الارش وبقيت الكتابة فيما بقي وللسيد فداؤه
ولو أعتقه أو أبرأه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب
بطلت وللسيده قود على قاتله إن كافأ وإلا فالقيمة والمكاتب تصرف
لا تبرع فيه ولا خطر وشراء من يعتق على سيده ويعتق بعجزه وشراء
من يعتق عليه باذن وتبره رقا وعتقا (فصل) الكتابة الباطلة باختلال
ركن ملفاة إلا في تعليق معتبر والفاسدة بكتابة بعض أو فساد شرط
أو عوض أو أجل كالصحيحة في استقلاله بكسب وأخذ أُرش

جناية عليه ومهر وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعايق في
 انه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيده وتصح انوصية به ولا
 يصرف له سهم المكاتبين وتخالفها في أن للسيد فسخها وأنها تبطل
 بنحو إغماء السيد وحجر سفه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما آداه
 أو يبداه إن كان له قيمة وهو عليه بقيمته وقت العتق فإن اتخذ الفاتقاص
 ولو بالرضا ويرجع صاحب الفضل به فإن فسخها أحدها أشهد فلو
 قال بعد قبضه كنت فسخت فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر
 سيده أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو صفها تحاقا ثم
 إن لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسخها الحاكيم وإن قبضه وقال المكاتب
 بعضه ودية عتق ورجع بما أدي والسيد بقيمته وقد يتقاضان ولو
 قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد إن عرف
 ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الاول أو بعضاً فقال بل
 الاخر أو الكل حلف السيد ولو قال كاتبني أبوا كما فصداه فمكاتب
 فمن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر
 فالولاء للأب وإن عجز عاد قذا ولا سراًة وإن صدقه أحدهما فنصيبه
 مكاتب ونصيب المكذب قن بحاقفه فإن أعتق المصدق وكان موسراً
 سرية العتق

(كتاب أمهات الاولاد) حبلت من حر أمته فوضعت حياً
 أو ميتاً أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بعد
 وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فحر ولا نصير أم
 ولد وإن مكها وله انتفاع بأم ولده وأرش جناية عليها وتزويجها
 جبراً ولا يصح تمليكها من غيرها ورهنها كولدها السابع لها
 وعقها من رأس المال

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
 في يوم الأحد المبارك الخامس من
 شهر جمادي الثانية
 سنة ١٣٤٤ هجرية

